وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : **العلوم السياسية**

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الطرف الثالث في تسوية النزاعات الدولية دراسة حالة التدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: **علوم سياسية**

التخصص: **تعاون دولي**

من إعداد الطالب(ة):

بطاهر آمنة فاطيمة الزهرة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلغيث عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	**أبصير أحمد طالب**	رئيسا
الأستاذ:	**بلغيث عبد الله**	مشرفا مقررا
الأستاذ:	**بلعربي علي**	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 27 /07/ 2019

إهداء

إلى أولئك الذين تسلقت أكتافهم لأصنع لنفسي قامة... والداي

إلى من جمعني بهم كلية واحدة و مدرج واحد، إلى كل طلبة العلوم السياسية عامة وتعاون دولي خاصة

بطاهر أمينة

شكر و عرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لكل من ساعدني على إبراز هذا الجهد

أخص بالذكر الدكتور بلغيث عبد الله الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة و لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه

كما اتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مستغانم

بطاهر أمينة

مقدمة

لم تسلم القارة الصفراء آسيا من أن تكون جزءا من المشهد الدولي الجديد الذي أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية و الحرب الباردة ، و الذي يتميز بحالة يسودها الصراع و عدم الاستقرار بحيث أصبح الحديث عن واقع النزاعات في هذه القارة يتطلب الوقوف طويلا على خبايا الواقع الدولي وتعقيداته وعلى الاعتبارات الإقليمية و تقلباتها و على حقائق الجغرافيا السياسية لكل دولة من دول هذه القارة

كما لم تكن الحرب العالمية الثانية أخر الحروب في القارة الأسيوية وبعيدا عن التعرض لأزمات غرب أسيا التي تتصل بالبلدان العربية لا بد من التطرق إلى الحرب الأخطر في أسيا من حيث نتائجها المحلية و الإقليمية وتداعياتها العالمية و إستمراريتها التاريخية و المتمثلة في الحرب الكورية

إذ تعد القضية الكورية الصورة الأولى للحرب الباردة في شكلها المسلح ومن أهم مظاهر الصراع بين الولايات الأمريكية المتحدة من جهة و الإتحاد السوفيتي من جهة أخرى فضلا عن أنها من القضايا المزمنة التي لا تزال أثارها حتى الساعة و الدليل على ذلك الصراع الكوري_الكوري و الصراع الأمريكي_الكوري.

❖ **أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية هذا الموضوع في جانبين مهمين :

<u>الأهمية الأكاديمية(العلمية) :</u>

– يدرس هذا الموضوع الجانب النظري للنزاعات الدولية و دور الطرف الثالث فيها مع التركيز على الجانب التطبيقي للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

– يوضح هذا الموضوع كيف يؤثر الطرف الثالث على مسار النزاع من خلال إخراجه من طابعهالمحلي إلى الإقليمي ثم العالمي

– قلة الدراسات خاصة باللغة العربية حول النزاع في شبه الجزيرة الكورية بصفة عامة و حول التدخل الأمريكي في هذا النزاع بصفة خاصة ما يجعل هذه الدراسة محاولة علمية في حقل النزاعات الدولية كون النزاع في شبه الجزيرة الكورية ما يزال مستمرا

الأهمية العلمية :

– محاولة بلورة رؤية واضحة بتم من خلالها التعرف على كيفية الاستفادة من التجربة الكورية

– محاولة إثراء ورشات العمل المتعلقة بدراسات السلام و حل النزاعات في القارة الأسيوية

❖ **الدراسات السابقة :**

يمكن تصنيف الدراسات السابقة التي تناولت أبعادا من هذا الموضوع إلى فئتين :

أولا :الأدبيات التي تناولت تدخل الطرف الثالث في حل النزاعات الدولية

1– كتاب : الجانب الثالث لماذا نقاتل وكيف يمكننا التوقف (ويليام أوري , بقلم فاطمة أل بنور، نيويورك : كتب البطريق ,2000)

يقدم المؤلف في هذا الكتاب رؤى موثوقة عن دور الطرف الثالث في التعامل مع النزاع و يصف عشرة أدوار للطرف الثالث المحددة في سياق المنع و القرار و الاحتواء و كيف يمكن استخدامها لحل النزاع

2– مقال: تدخل الطرف الثالث كآلية لمخاطبة العجز الدولاتي (الأستاذ عزيز نوري , المجلة الجزائرية للأمن و التنمية , العدد09 , جويلية 2016)

يميّز الكاتب في هذا المقال بين التدخل الموجه لتقديم الإغاثة و حفظ السلام و بين التدخل المتضمن عمل ائتلافي عسكري, كما قدم عدة تحليلات للتدخل و مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في التدخل الأجنبي في النزاع الداخلي

ثانيا: الأدبيات التي تناولت التدخل الأمريكي في نزاع شبه الجزيرة الكورية

1- كتاب: علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية (شريف حمدي أبو ضيف, الناشر: المكتب العربي للمعارف)

يوضح هذا الكتاب الظروف المحيطة بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الحرب الكورية و بعدها, و كيف استغلت القيادة السياسية في جمهورية كوريا الجنوبية بهدف بناء دولة ناشئة اقتصاديا و عسكريا الرغبة الأمريكية في توطيد العلاقات بها من خلال وضع قواعد عسكريه

2- كتاب: تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1950-1953 (المقدم الهيثم الأيوبي , بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر,1973)

يتطرق هذا الكتاب إلى الحرب في شبه الجزيرة الكورية و يعتبرها حرب تحريرية من العدوان الليبرالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يخصص هذا الكتاب فصلا لدراسة تاريخ العلاقات الأمريكية –الكورية و يعتبر أن التدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية كان بهدف خلق منطقة استعمارية على أرض القارة الأسيوية

3- كتاب: الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية و الخارجية (د.بشار جبار علاي , تصوير أحمد ياسين , القاهرة: العربي للنشر و التوزيع , 2016)

يحاول هذا الكتاب توضيح أن كوريا الشمالية تعكس حالة من التناقض بين القوة بمعانيها خاصة بين قوتها العسكرية و ضعفها الداخلي سياسيا و اقتصاديا كما يتطرق هذا الكتاب إلى العلاقة الأمريكية –الكورية الشمالية في ظل إدارة بوش الابن (200-2008) و في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما (2008-2016) إضافة إلى علاقة كوريا الشمالية بهيئة الأمم المتحدة و انتهاكها لقرارات مجلس الأمن

4-كتاب: الحرب الكورية 1950-1953 (د.شريف حمدي أبو ضيف ,الناشر:المكتب العربي للمعارف،2014) عالج هذا الكتاب قيام النزاع في شبه الجزيرة الكورية و الموقف الدولي اتجاهها و يفصل في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النزاع إضافة إلى صراع الكتلتين

(الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي) في هيئة الأمم المتحدة حول القضية الكورية و موقف قوات الأمم المتحدة من هذا النزاع

❖ **الإشكالية :**

فيما تتمثل الأدوات الدبلوماسية و غير الدبلوماسية التي استخدمها الوسيط الأمريكي لتسوية النزاع في شبه الجزيرة الكورية ؟

❖ **الإطار الزمني للدراسة :**

حددّنا النطاق الزمني للدراسة ليمتد إلى أقصى حدّ ممكن بحيث يتيح إمكانية رصد أبعاد الظاهرة النزاعية محلّ الدراسة – التدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية_ و تحليلها ، لذا فقد حددّنا نقطة البداية بفترة الإحتلال الياباني أي انطلاقا من 1910 إذ أن هذا التدخل عبارة عن نتيجة أفرزتها نهاية هذا الإحتلال ، مرورا بأحداث الحرب الكورية 1950-1953 وما أنتجته من تغيرات مسّت شبه الجزيرة الكورية ، و صولا إلى سنة 2019 نظرا لاستمرارية تداعياته و أثاره .

❖ **فرضيات الدراسة :**

– في حالة فشل الأدوات السلمية في تسوية النزاع الدولي يتم اللجوء إلى الأدوات غير السلمية

– كلّما زاد عدد الأطراف المهتمة بنتيجة النزاع تضاءلت فرص التوصل إلى تسوية معينة .

–تدخل الطرف الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية أثر سلبا على النزاع في المنطقة

❖ **مناهج الدراسة :**

إن طبيعة الدراسة و موضوع البحث يفرض علينا مجموعة من المناهج ينبغي اعتمادها

المنهج التاريخي:

يمكن القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي, يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية, من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية, وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا إذ يمكّننا هذا المنهج من إلقاء الضوء على أحداث واتجاهات في الحاضر والمستقبل و بالتالي كان من الضروري استرجاع أهم الأحداث التاريخية التي أدت إلى نشوب النزاع في شبه الجزيرة الكورية و تدخل الولايات المتحدة لتسويته

الإقتراب القانوني :

يساعدنا هذا المنهج في معرفة مدى قانونية التدخل الذي قامت به الولايات الأمريكية المتحدة يساعدنا هذا المنهج في معرفة مدى قانونية التدخل الذي قامت به الولايات الأمريكية المتحدة في شبه الجزيرة الكورية بالاعتماد على أهم النصوص القانونية التي تطرقت إلى هذا الموضوع

منهج دراسة الحالة :

يُعنى هذا المنهج بدراسة وحدة معينة دراسة تفصيلية إذ يهدف إلى جمع البيانات و المعطيات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة و تاريخها و علاقاتها بالبيئة و تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة ، و في دراستنا هذه اعتمدنا عليه لتسليط الضوء على النزاع في شبه الجزيرة الكورية و تأثير الطرف الأمريكي في تغيير مسار هذا النزاع.

❖ **تقسيمات الموضوع :**

لدراسة موضوع هذا البحث اعتمدنا على خطة تتضمن ثلاثة فصول ، في كلّ فصل مبحثان ومطلبان إضافة إلى مقدمة و خاتمة

بحيث أن الفصل الأول يتضمن إطار مفاهيمي و نظري للنزاعات الدولية حيث أدرجنا في هذا الفصل مفهوم النزاع الدولي وأهم العوامل المؤثرة فيه كما ذكرنا مختلف مستويات تحليل النزاع و كذلك النظريات المفسرة له إذ كان لا بدّ من ضبط هذان الجانبان لفهم أكبر و تحليل أعمق

أما الفصل الثاني بعنوان الجهود الدبلوماسية و غير الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية و دور الطرف الثالث فيها ، تطرقنا فيه إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات بما في ذلك الطرق السياسة، الدبلوماسية و القضائية , أيضا الوسائل غير الدبلوماسية لتسوية النزاعات و التي تتضمن الطرق التقليدية و التدخل بقرارات أممية لتسوية النزاع، إذ أن هذا سيساعدنا في معرفة الأدوات التي اعتمدها الطرف الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية و لماذا

في حين أن الفصل الثالث يتضمن دراسة حالة للتدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية لذا قمنا بتناول الأهمية الإستراتجية لشبه الجزيرة الكورية ثم عرجنا على الخلفية التاريخية للنزاع في هذه المنطقة إضافة إلى الدور الذي لعبه الطرف الأمريكي في هذا النزاع و ذلك من خلال التطرق إلى العلاقات الأمريكية –الكورية الشمالية و الجنوبية

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي و النظري لدراسة النزاعات الدولية

يعتبر الإطار المفاهيمي مدخلا مهما لدراسة أي موضوع فمن خلاله نستطيع ضبط المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة , كما يعد الإطار النظري مدخلا في غاية الأهمية و لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة أي موضوع فهو الدليل الذي يوجه الباحث وذلك من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث و مده بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي الموضوع صبغة علمية, خاصة موضوع دراستنا كونه موضوعا متشعب نظريا،متعدد المناهج وغير مضبوط من حيث المفاهيم ،لذلك توجب علينا توضيح معالم هذه الدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

تعد عملية ضبط المفاهيم من أهم المسائل التي يجب مراعاتها في أي دراسة علمية و خاصة في حقل العلاقات الدولية نظرا لما تتسم به هذه الأخيرة من غموض, و هذا بهدف فهم و استيعاب الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها موضوع الدراسة وعلى هذا الأساس تضمنت دراستنا مبحثا كاملا يعالج الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي

لا يوجد إتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع (conflict) و يعود سبب هذا الإختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه واستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى، ما أدى إلى لجوء كل باحث لصياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه و يتفق مع فرضياته حول النزاع حال الدراسة [1]

يقول **بيتر فالنستاين Peter Wallensteen** أن النزاع يتكون من ثلاثة عناصر و هي : التحرك (Action)، الخلافات (Incompatibility)، و المحركين (Actors) و إذا ما دمجنا هذه

[1]– حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة و تحليل** ، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009) ص. 13

العناصر الثلاث، فإننا نصل إلى تعريف النزاع على انه " وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن إثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها و في فترة زمنية معينة " يركز بيتر على ندرة الموارد التي تدفع بالأطراف إلى الكفاح من أجل الحصول عليها في الوقت نفسه و في مرحلة معينة [1]

ويعرفه **مايكل نيكولسن Michael Nicholson** بأنه نشاط يحدث عندما ترغب الكائنات الواعية (أفراد و مجموعات) في القيام بأعمال غير متناسقة فيما يتعلق باحتياجاتهم ،رغباتهم و التزاماتهم[2]

كما يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيئ آخر – تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك[3]

وعلى هذا الأساس يعرفه **ريمون أرون Remon Aron** النزاع على أنه "خلاف بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة"[4]

أما بالنسبة **ليوهان غالتونغ Johan Galtung** ففي أواخر عام 1960 طرح نموذجا للنزاع بحيث اقترح أن يتم النظر إلى النزاع على أنه مثلث يتضمن ثلاثة مفاهيم أساسية وهي

---

[1]– سعداني أسمهان ، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية –دراسة نظرية–**، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية و السياسية و الاقتصادية ، ط 1 ، 2018)، ص 6

[2]-Michael Nicholson ,"**Rationality and the Analysis of international conflict"** , new York Cambridge

[3]– جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت:مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، ديسمبر 1985) ،ص. 140

[4]– **المرجع نفسه** ؛ ص. 94

التناقض, الموقف و السلوك , فالتناقض (contradiction) يعبر عن حالة الصراع الكامنة, فالنزاع ينشأ في الأساس من عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع الدولي و التي تعبر عن تضارب المصالح ففي الغالب يعود أساس التناقض إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه الذي قد يتقاطع مع هدف الطرف الأخر, أما الموقف (Attitude) فيتضمن التصورات الخاطئة التي يحملها كل طرف عن الأخر بحيث يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية لكن في النزاعات العنيفة يميل كل طرف إلى وضع صورة نمطية سلبية للطرف الأخر, و غالبا ما تتأثر المواقف بالعواطف مثل الخوف و الغضب و الكراهية , في حين أن السلوك (Behaviour) وهو العنصر الثالث من عناصر النزاع فيشمل التعاون أو الإكراه مما يدل على نقاط التوفيق أو العداء و يتميز السلوك في النزاع العنيف بالتهديدات و الهجمات المدمرة و تنافس المصالح المادية, و السلوكيات يكون لها دور فعال نظرا لمصادر النزاع [1]

<u>الشكل رقم 1</u>: يوضح عناصر النزاع الثلاثة عند بوهان غالتونغ

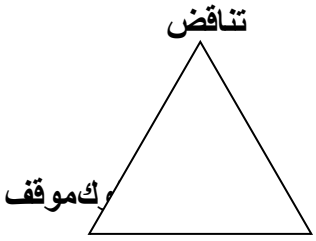

Source : Oliver Ramsbotham ,TomWoodhouse, and Hugh Miall , ContemporaryConflictResolution –The Prevention , management and transformation of deadlyconflicts- , third Edition , UK: Politypress, 2011, pp 10

[1]-Oliver Ramsbotham ,Tom Woodhouse, and Hugh Miall , **Contemporary Conflict Resolution –The Prevention , management and transformation of deadly conflicts**- , third Edition ,(UK: Polity press, 2011) , pp 10,11

في حين أن **جون بيرتون john Burton** يقول " يبدو أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح , و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية, وذلك بتعاون الأطراف مع بعضهم البعض على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها " يتجه بيرتون إلى اعتبار الاختلافات كمصدر للنزاع وأن الوظيفة التعاونية لاستغلال نفس المورد تجعل للنزاع نتائج إيجابية.

و يتجه **توماس شيلينغ Thomas schilling** إلى تعريفه على "أنه نوع من أنواع المسابقات يسعى المشاركون فيه إلى الفوز بدراسة سلوك واعي و ذكي ومعقد من سلوكيات النزاع أي دراسة سلوك ناجح يشبه البحث عن قواعد للسلوك "الصحيح" بمعنى السلوك المؤدي للفوز بالمسابقة" , فحسب شيلينغ دائما النزاع عبارة عن مسابقة يسعى فيها كل طرف للفوز [1].

كما تعرفه المحكمة الدائمة للعدل الدولي على أنه خلاف حول نقطة قانونية أو واقعة أو تناقض و تعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين

ويقدم كل من **ماك و سنايدر Mack and Snyder** خصائص النزاع على الشكل الآتي:

1- ينشأ النزاع من أهمية الموقع و ندرة الموارد

2- يتورط في النزاع طرفين على الأقل

3- تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة و أعمال مضادة

4- سلوك و تصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل ، الإضرار، إبادة الطرف الأخر، أو ضبط المعارضة

5- يشمل النزاع أيضا امتلاك السلطة أو ممارستها أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها

[1]- سعداني أسمهان ، **مرجع سابق** ، ص ص. 6-7.

6- للنزاع نتائج اجتماعية مهمة [1]

و يعرف الدكتور **ناصيف يوسف حتي** النزاع في كتابه النظرية في العلاقات الدولية "على أنه تصادم أو تعارض بين إتجهات مختلفة، أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره " ، يكمن النزاع إذن في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل و يشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع[2]

كما قُدمت العديد من التصنيفات للنزاعات الدولية و ذلك وفق معايير مختلفة ، بعضها نسبي و غير محدد بدقة ، لكن أي تصنيف بسيط للنزاعات يقوم على معيارين أولهما السمة العامة للنزاع (داخلي أم خارجي) و ثانيهما حجم النزاع (كبير أم صغير) إذن حسب هذا التصنيف هناك أربع أنواع من النزاعات وهي

1- **نزاع دولي كبير**: نزاع مفتوح تشترك في أطراف عديدة و رئيسية و هو يتسم بحدة قتالية كبيرة و عادة لا يمكن احتوائه إلا في إطار حل شامل

2- **نزاع داخلي صغير** : وهو عادة من نوع الحوادث الحدودية التي يمكن أن يتم التوصل إلى إيقافها بسهولة نسبيا بعد تفاوض مباشر أو بواسطة قوة كبرى أو إقليمية تستطيع أن تمارس ضغطا لاحتواء النزاع

3- **نزاع داخلي كبير**: و يشمل الثورات و الحروب الأهلية واسعة النطاق و قد يتحول إلى نزاع خارجي عبر اجتذاب أطراف خارجية و يتطلب جهدا كبيرا سياسيا أو عسكريا لاحتوائه

---

[1]-كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط.1 (الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ش.م.م ، 1998) ، ص ص. 12-17

[2]- ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،ط.1،(بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985)، ص. 293

4- **نزاع داخلي صغير:** و يتمثل في أعمال عنف محدودة و غير متكررة يمكن احتوائها بسهولة[1]

نستخلص من خلال التعاريف السابقة أن النزاع عملية تفاعلية اجتماعية بين طرفين أو أكثر، قائمة على الإختلاف و التباين في المصالح و الأهداف ونميز بهذا بين تصورين لمفهوم النزاع تصور موضوعي يرى بأن النزاع حالة طبيعية يمكن تغييرها و جعلها أكثر انسجاما و بالتالي يمكن إدارتها ، في حين التصور الثاني هو التصور الذاتي أين يرى أن النزاع حالة مرضية يمكن حلها من خلال تصحيح التشوه الإدراكي [2]

ويعتبر مفهوم النزاع من المفاهيم المرنة أو المائعة التي تثير الكثير من الغموض حيث يعبّر عنه بالكثير من المعاني ، إذ أنه مفهوم elusive بتعبير **كينيث والتز Kenneth waltz** ، و هذا يعني أنه قريب إلى حد ما إلى المفاهيم التي يستعملها بعض الدارسين لدراسة علاقات الدول ذات النهج النزاعي[3]، ذلك فمن الضروري التمييز بين مفهوم النزاع و المفاهيم الأخرى المشابهة له كالصراع، التوتر، الأزمة و الحرب.

1-الصراع

إن أول تحدي يواجه الباحثين فيما يخص التمييز بين النزاع و الصراع هو إشكالية ترجمة مفهوم conflit بالفرنسية أو conflict بالإنكليزية إلى اللغة العربية ، إذ أن استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا يبرز إلاّ في الدراسات

العربية،حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية ، و أحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية و السياسية و القانونية ، لذا تعتبر محاولة الاجتهاد في وضع

---

[1]- حساني خالد ، **مدخل إلى حل النزاعات الدولية** ، (الجزائر: دار بلقيس، 2011) ، ص ص. 15-16

[2]- سعداني أسمهان **مرجع سابق**،ص. 8

[3]- بوزرب رياض ، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ، ،2008 ،ص.16(منشورة)

حدود بين مفهومي النزاع و الصراع مسؤولية منهجية تشير ضمنيا إلى تبرير تبني مفهوم النزاع بدل الصراع [1]

يعرّف الصراع على أنه تنازع الإرادات الوطنية و القومية ، وهو ناتج عن الاختلافات و التناقضات بين أهداف الدول و إمكانياتها، و لا يتخذ الصراع شكل المواجهة المسلحة ، و إن كانت أشكاله و مظاهره تتعدد ، كأن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عالميا أو تكنولوجيا ، و الصراع تتعدد وسائله كأن تكون حصارا أو تهديدا أو تحالفا أو تحريضا ، وتتعدد أسبابه كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو إستراتجية أو اجتماعية و في مجمل مظاهر الصراع لا تقع الحرب

أمّا معهد **هايلدبرغ** الدولي لبحوث الصراع فيعرفه على أنه تصادم المصالح (اختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة و الدول و مجموعة من الدول و المنظمات التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و نصرة قضاياهم

و الصراع في نظرة **كارل دويتش** هو وجود أنشطة ،حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض و هو النشاط الذي لا يتفق مع واحد أخر و هو الذي يمنع أو يعرقل حدوث أو فعالية النشاط الثاني ، الصراع يمكن أن يكون صغيرا كوجود خلاف أو كبيرا مثل الحرب

يعتبر **ريمون أرون Rymon Aron** أن الصراع هو إرادة المجتمع في امتلاك المزيد من الأشياء و العيش بنحو أفضل ما يجعل الصراع آلية.

وعليه فالصراع ظاهرة طبيعية في كل الميادين، يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا. بهذا المعني فإن الصراع هو حالة من الإختلاف في المواقف و الاتجاهات إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع،و لذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع و ليس حله

[1] - **المرجع نفسه** ، ص 17

باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات ، فالصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام و الغرب، و الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي و الغربي ، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة بل لقرون عديدة [1]و يؤثر على علاقات الحاضر و المستقبل ، كما انه مشحون بالعواطف و المشاعر و الرموز، و لهذا فهو متأصل في إدراكات الشعوب على أن "الآخر" الذي نحن معه في صراع هو "عدو أبدي" ، و كل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق و الشدة و الامتداد ، و لهذا عادة مانبحث عن السلام عندما نكون في صراع ، وعن تسوية عندما نكون في حالة نزاع [2]

2- التوتر الدولي

يشير التوتر إلى حالة عداء و تخوف و شكوك و تصور بتباين المصالح ، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا و صريحا و جهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض و التوتر حالة سابقة للنزاع و في الغالب ما تكون أسبابه مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع ، إلى جانب ذلك فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير ، قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث النزاع طالما أنه يؤثر على عملية صنع القرار [3] ، كما أنه يشير إلى حالة من الشدة و الانفعال و التي تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة إلى العلن ، فتوتر العلاقات بين الدول- خاصة بين الدول التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها – كثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية

---

[1]- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014** ، ط.1،(برلين: المركز العربي للدراسات الإستراتجية و السياسية و الاقتصادية ،2018،) ص ص. 22_23

[2]- بوزرب رياض، **مرجع سابق**، ص.18

[3]- حشاني فاطمة الزهراء ، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة** ، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2008، ص. 19 (منشورة)

و الهجمات الإعلامية.فالتوتر إذن يعكس أن الخلافات وصلت إلى الحد الذي لا يمكن تجاهلها و إخفائها [1]

و حسب **مارسيل ميرل** التوتر الدولي عبارة عن مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة [2]، ومن أهم أسباب التوتر الدولي نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

1- إدلاء رئيس دولة كبرى بتصريح ينطوي على الاستفزازات

2- توجيه تهديد من دولة كبرى إلى دولة أخرى يتضمن التلويح بالحرب

3- تهجم الصحف و الإذاعات ضد طرف معين و انتشار الحرب النفسية

4- حشد الجيوش على الحدود

5- خرق إحدى معاهدات السلم و الأمن المتبادل [3]

وعليه فإن التوتر ليس كالنزاع لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي و صريح و جهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض ، كما أن التوتر الدولي هو بداية لحالة نزاعية و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون ، و قد لا يتحول التوتر إلى نزاع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف و ذلك بإدارته بطريقة عقلانية ، إذ أن هذا الأخير أقل حدة من النزاع الذي بدوره

---

[1]- بوزرب رياض ، **مرجع سابق** ، ص. 20

[2]- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 15

[3]- موسى بن قاصير ، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني –الأسرائلي**، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2008، ص.17 ، (منشورة)

يعتبر أشمل من التوتر الدولي فالعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل [1]

3- الأزمة الدولية:

يعرّف **تشارلز ماكليلاند C-Mclland** الأزمة الدولية بأنها عبارة عن تفجيرات قصيرة SHORT BUNSTS تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها ، و تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر أيأن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره [2]

أما **وليام كونت** فيعتبر أن الأزمة الدولية بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة و حادة و عندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق و عدم يقين بما سيحدث

وحسب كل من **جلن سنايدر Snyder** و **ديزينج Diesing** فالأزمة الدولية عبارة عن تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية و لكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب [3]

ويقول **ألانفيرغسون Allan Ferguson** أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى و تتميز الأزمة حسب **هيرمان** بثلاث خصائص رئيسية :

1- **المفاجئة:** حيث أنها تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط

2- **التهديد العالي للأهداف :** أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر

3- **ضيق الوقت المتاح للتصرف:** أي أن صاحب القرار لديه اهتمامات أخرى، و ليس له الوقت و المعلومات الكافية للتصرف

---

[1]- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 15

[2]- جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، **مرجع سابق**، ص. 122

[3]-علي بن هلهول الرويلي، **إدارة الأزمة و إستراتجية المواجهة**، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011) ص.3

إلى جانب هذه الصفات ، تتميز الأزمة بكثرة الأحداث فيها و قصر مدتها ،و إن لم يتم إدارتها بشكل مقبول قد تؤدي إل الحرب [1]، وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية **International Crisis Behaviour (ICB)**،فالأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، و تتسم بثلاثة خصائص رئيسية:

- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع
- ترجيح إمكانية الدخول في مواجهة عسكرية
- إدراك أن هناك وقتا محدودا للرد على هذا التهديد [2]

و قد عرّف **كينيث بولدينغ Boulding Kenneth** الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي أن الأزمة الدولية هي أزمات النظام السياسي ، و يتناول هذا التعريف الأزمة باعتبارها ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتفاعلات القائمة بين وحداته ، و تنطوي على أخطار محتملة تهدد العلاقات الدولية

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهري للدولة، مما يستلزم ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق و في ظروف عدم التأكد و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة .

و عليه نستنتج أن مفهوم الأزمة يقترب من مفهوم النزاع ، الذي يجسد تصارع إرادتين و تضاد مصالحهما، إلاّ أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده و اتجاهاته و أطرافه و أهدافه ، التي يستحيل تحديدها في الأزمة

[1]– حشاني فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق** ،ص. 20

[2]– عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**،(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ، 1993)، ص. 26

و تتصف العلاقة النزاعية دائما بالإستمرارية ، و هو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها [1]

4- الحرب :

قدمت تعريفات كثيرة للحرب في العلوم السياسية و القانون الدولي ، و اختلفت تبعا لدوافعها و أحجامها و الزمن الذي تستغرقه و النتائج التي تخلفها ، لأن الحرب في كل الأحوال تعد انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع عنيف [2]

لقد ارتبط مفهوم الحرب بإستعمال العنف ، و لهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم بإستعمال القوات المسلحة ، يعرّف **ريمون أرون Rymon Aron** الحرب بأنها الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول[3] أما **روسو** فيعتبر أن الحرب هي صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية [4]

و اعتبرها **أ.جونسون Djhensson** أنها نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن إعتبارها وحدات عضوية ، كالقبائل و الجماعات الدينية أو الأحزاب السياسية و الطبقات الإجتماعية ، و الإقتصادية و كذلك الدول في حين أن **برتراند راسل** عرف الحرب على أنها نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة منهم قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل من اجله

وهنا يتسم التعريف الأول بالشمولية من حيث إعتماده على المعيار الاجتماعي للحرب و بالتالي إدخاله لكل سلوكية نزاعية تلجأ إليها أي جماعة بشرية ، دون أن تشكل هذه الجماعة وحدة سياسية بالمعنى الحديث .

---

[1]- عبد السلام جحيش ، **مرجع سابق** ، ص ص. 17-18

[2]- موسى بن قاصير، **مرجع سابق**، ص. 14

[3]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية** ،(الجزائر: موفر النشر ، 1992،) ص. 97

[4]- حسين قادري، **مرجع سابق** ،ص.15

أما التعريف الثاني فإنه ينطلق من أن الطرفين هما مجموعتين دون تحديد طبيعة هاتين الجماعتين بحيث لم يبين هل هي دول أم جماعات عرقية حيث بقي المفهوم مفتوحا كما أنه

يعتبر القتل أو التشويه و العرقلة هي الوسائل المستعملة في الوصول إلى الهدف [1]، فالحرب هي أعلى يمكن أن يبلغه النزاع حيث يصل الطرفان إلى درجة التصادم العسكري المباشر بإستخدام مختلف أساليب الإكراه المادي[2]

ويقول **كلوزوفيتز Carl von Clausewitz***أن الحرب هي أداة للنشاط السياسي و لا تنفصل عنه بأي شكل من الأشكال و أن الحرب ليست إلا إستمرار للسياسة بوسائل أخرى [3]و هناك من يرى أن الحرب هي قتال مسلح بين الدول يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو إقتصادية أو عسكرية و يظهر من خلال هذا التعريف أن الحرب تتميز بالخصائص التالية:

أولا : أن الحرب تختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار، لأنها قتال بين قوات حكومية للدول.

ثانيا : أن يكون القتال قتالا مسلحا بين قوات عسكرية للدولتين المتحاربتين

ثالثا: تهدف الحرب إلى تحقيق غرض معين سواء أكان هذا الغرض سياسيا، قانونيا أم عسكريا

---

[1]– موسى بن قاصير، **مرجع سابق** ،ص. 16

[2]–حشاني فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص. 20

***كارل فون كلاوزفيتز** : جنرال و مفكر عسكري (1780–1831) قام بعد محاصرته لنابليون بإنشاء أكاديمية عسكرية في برلين ووضع مؤلفه الضخم الحرب الذي أثر كثيرا في عقيدة أركان الحرب الألمانية

[3]– كارل كلاوزوفيتش ، **عن الحرب** ، ترجمة سليم شاكر الأماسي،(عمان : المؤسسة العربية للدراسات، 1977) ، ص. 735

رابعا: تجري الحرب وفق قواعد حددها القانون الدولي،و هذه القواعد عرفية، أو اتفاقات دولية[1]

و قد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا ،فقد اعتبر **ديفيد سينغر و سمول** أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى للنزاع المسلح [2]

و في دراسة له بعنوان مشروع الحرب اعتبر **ديفيد سنجر David Singer** أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع و تخلّف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام [3].

و في التفريق بين النزاع و الحرب هناك رأيين :

الرأي1 : يقول أن النزاع المسلح أشمل من الحرب ، لأن قبل الوصول إلى الحرب يمكن أن نمر عبر مراحل متعددة يشملها النزاع و لا تشملها الحرب

الرأي2 : الحرب أشمل من النزاع كونها أوسع نطاق و قد تدوم مدة طويلة و النزاع في هذه الحالة ما هو إلا مرحلة أولية قد تسبق هذه الحرب طويلة الأمد

في حين هناك من يقول أن الحرب و النزاع يستعملان كمعاني مختلفة كوصف مظاهر مختلفة (حرب استباقية و ليس نزاع استباقي ، كما نقول نزاع حدودي و ليس حرب حدودية) [4]

و عليه فأن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلاّ في صورة واحدة،و بأسلوب واحد وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة ، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره

---

[1]– عبد السلام جحيش **مرجع سابق** ، ص. 19

[2]– ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص. 295

[3]– محمد أحمد عبد الغفار ، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية– دراسة نقدية وتحليلية**،(الجزائر:دار هومة ، 2003) ص. 110–111

[4]– حشاني فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**،ص. 21

و أشكاله فقد يكون سياسيا اقتصاديا أو إيديولوجيا[1]

وعموما تمثل كل من الحرب ، التوتر، و الأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع ، تتفاوت من حيث درجة خطورتها و تهديدها للأمن و السلم الدوليين فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى و التي تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة [2]

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

تتفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، و يرجع ذلك إلى تعدد أبعادها و تداخل مسبباتها و مصادرها و تشابك تفاعلاتها و تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة و تفاوت المستويات التي تحدث عندها ، و ذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف [3]

ويؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي على المستويين الداخلي و الخارجي ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام [4]

<u>أولا العوامل الداخلية</u>:

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في النزاعات الدولية ، من بينها العامل الجغرافي ، العامل الديموغرافي ،العامل الإقتصادي ، العامل السياسي، و غيرها من العوامل الأخرى كما أنها تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى

---

[1]– مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**،(القاهرة: مكتبة غريب)،ص.9

[2]– عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص.95

[3]– كمال حماد، ، ص.27

[4]– ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ط1، تر:حسن نافعة ،(القاهرة : المستقبل العربي، 1986)، ص. 145

1-العامل الجغرافي :

تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية الموارد المعدنية و موارد الطاقة إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة[1]

وحسب مجلة حل النزاعات **Journal of Conflict Resolution** والتي تعتمد في المقالات التي تنشرها على إيجاد ارتباطات قابلة للتحميص بين مؤشرات كمية ، و أهم عمل نشرته المجلة في موضوع البيئة و النزاعات هو مقال المفكران **Huge** و **Ellingsen** (1998) تحت عنوان **ما وراء الندرة البيئية: العلاقة السببية بين التدهور البيئي و النزاعات الدولية** " حيث اكتشف الباحثان وجود مؤشران قابلان للقياس لهما علاقة بانفجار النزاعات :

- تراجع مستويات خصوبة التربة (المجاعة ، سوء التغذية ،...)
- استنزاف الغابات (التصحر، تراجع مستويات تساقط الأمطار ،..)

وهو ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد PRIO ، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي و ندرة الموارد و انتشار العنف في القرن الإفريقي و حوض النيل [2]

و وفقا **لمارسيل ميرل** فإن اللاّتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاّتكافؤ في الفرص بين البشر، و يرجع ذلك إلى سببين : الأول طبيعة المناخ ، التضاريس و طبقات الأرض و الثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيّز إلى وحدات غير متكافئة و يشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس و الصراعات [3]

---

[1]-كولار دانيال،**العلاقات الدولية**،ط1، تر: خضر خضر،(بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ، مارس 1980)، ص. 30

[2]- عادل زقاغ ،" **دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية و الداخلية دراسة حالة الألماس و النفط**"في**http://boulemkahel.yolasite.com/resources/** ، 17 مارس 2019

[3]- ميرل مارسيل، **مرجع سابق** ، ص ص. 149-150

أما **Grunther Baechler** (باحث في المعهد الفدرالي السويدي) فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات ، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسؤولة عن ذلك مثل :

- التهميش : إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى
- التمييز :السماح للنفاذ إلى تلك الموارد و التمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الإنتماء الإثني، الديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...[1]

و يعتبر **مارسيل ميرل** أن الحيّز L'espace يشكل موضوعا للتنافس بين الدول ، وهو تنافس يعبر عن نفسه في ثلاثة أشكال مختلفة :

1- تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الإتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن إستغلالها (مثل تنازع شيلي و الأرجنتين حول قناة Beagle)

2- التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية ، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الإقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية و هذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر ، أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم و التي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد (مثل النزاع بين تركيا و اليونان حول تقسيم بحر إيجيه)

3- التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة و إتباع طرق و أشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر، ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول و إبرام عقود تجارية معها.

[1]- عادل زقاغ ، **مرجع سابق**

و حسب **ميرل** ، فإنه يتعين علينا لحساب الحيّز المشغول فعلا ، أن نضيف إليه تلك الأراضي الإستراتجية الواقعة خارج الحدود ،فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق و حدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال :

- العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة
- العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برّية وبحرية) خارج حدودها مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيز في احتمال الحرب أو السلم فإن **ميرل** يرى بأنه يعد موضوعا للنزاع أكثر من كونه عاملا من العوامل [1].

2- العامل الإقتصادي :

من أكثر القضايا العلمية إنتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول و بين الحالة التي عليها اقتصادياتها[2]فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، و التاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية : صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية ، صراع من اجل الحصول على منافذ تجارية ، صراع من اجل السيطرة على الأسواق [3].

وحسب **مارسيل ميرل** فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف Le développement de sous-développement بما يفسح المجال لظهور وضع نزاعي في العلاقات الدولية و يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي ، وهذا كله راجع إلى

---

[1]- ميرل مارسيل، **مرجع سابق** ، ص ص. 156-194

[2]- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ،(بيروت:الدار المصرية للطباعة و النشر ، 1971) ، ص. 156

[3]- كولار دانيال، **مرجع سابق** ، ص.27

عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية [1]

3- العامل الديمغرافي :

يكتسي العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب و السلم فقد اعتبر عالم الاجتماع الفرنسي **بول ريبو Paul Ribot**أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، و أن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب [2]

و وفقا **لتوماس هومر Thomas Homer Dixon** (أستاذ بجامعة تورنتو الكندية) فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان ، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة ، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة و بالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة ، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب[3]

كما أن أهم الآراء في هذا الموضوع تؤكد على أن حجم السكان إذا تزايد على نحو لا يتناسب مع موارد الدولة ، و استحال الوفاء بفجوة الموارد المطلوبة لهؤلاء السكان من خلال التفاعلات السلمية ، يمكن أن يكون مصدرا للصراع ، كذلك هناك من يرى أن توزيعا عمريا معينا للسكان يمكن أن يكون مصدرا لسلوك صراعي للدول ، وهناك أيضا الفكرة القائلة بأن تركيب السكان يمكن أن يكون مصدرا للنزاع الدولي ، كما أن تحركات السكان في الماضي ، كانت مصدرا للنزاعات بين الدول بقدر ما كانت تمثل انتهاكا للحدود السياسية القائمة ، أما الآن فقد أخذت شكل الانتقال المشروع للقوى العاملة عبر الحدود السياسية و يمكن لهذا الوجود

---

[1]- ميرل مارسيل، ، **مرجع سابق** ، ص ص. 240-239

[2]- كمال حماد، **مرجع سابق** ، ص .32

[3]- عادل زقاغ ، **مرجع سابق**

أيضا أن يكون مصدرا للنزاع بين الدول المرسلة للعمال و الدول المستقبلة لها ، بسبب إتباع الدول المستقبلة للعمال سياسيات تميزية ضد مواطني الدول المرسلة للعاملين لديها [1]

4- العامل السياسي:

تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلم و لعلّ أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي ،استقرار الحكومة ، ووجود صراعات سياسية داخلية[2]، وقد أكد اغلب الباحثين أن النظم السياسية السلطوية هي سبب النزاعات ، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار و تفادي الصراعات ،فالشرعية السياسية هي الضمان لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل بالدولة المنسجمة[3] ، وهو ما أكده السكريتير العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** في تقرير له عن إفريقيا قدّمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1988 إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية و النتائج الحقيقية و المتوقعة للإستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة [4]

وعلى عكس النظم التسلطية ، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار و إرساء السلم في العلاقات الدولية ، و هذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض ، و أن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلا بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم

[1]- كمال حماد، **نفس المرجع السابق** ، ص ص. 33-32

[2]-Hoffman Stanley, **Contemporary theory in international relations**, fifth edition, United States of America : prentice-hall, Inc, June 1965, pp, 211

[3]- الشنقيطي محمد بن المختار، "**الدولة و الصراع**" في :https://www.aljazeera.net/specialfiles ، 2019/03/22

[4]- محمد أحمد عبد الغفار،**مرجع سابق** ،ص.202

حدّا معينا، فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية ، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات و تفجر صراعات على أسس قومية [1]

وتعد النخبة السياسية و طبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسة التي كانت و مازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات الدولية و تسويتها [2]

ثانيا العوامل الخارجية :

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة و خصائصها البنيوية و بيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى، فقد توصل كل من المفكران **Geller** و**David Singer** إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب و الظروف الداخلية

للدول المتصارعة ، مثل ضغوط سكانها و مساحتها الجغرافية ، و مستوى التنمية الإقتصادية فيها ، و المرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية وثقافتها الوطنية، و شكل النظام السياسي فيها،في المقابل وجدوا علاقة بين احتمال إنخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى و عدّة عوامل خارجية[3]

و تشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة ، و تتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية و سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية و بمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية و أوضاعها و التغيرات التي تطرأ عليها.

---

[1]– سالم أحمد علي،"**عن الحرب و السلام مرجعة لأدبيات الصراع الدولي**"، في السياسة الدولية ، العدد 170 ، ألقاهرة أكتوبر 2007 ، ص. 16

[2]– سامي الخزندار، **أسباب و محركات الصراعات الداخلية العربية** في https://www.aljazeera.net/، 2019/3/25

[3]–سالم أحمد علي، **مرجع سابق**، ص.8

إذ تنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية و العوامل الدولية ، فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات و في الإمكان حلّها، فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود[1]

فوفقا لـ**Geller** و**David Singer** فهناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة) ، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما) أو مستوى التنمية الإقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)و التوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما و تراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة و قد يتبادلان موقعيهما فيها)[2]

و أشارت دراسة **Geller** إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة و الدولة المجاورة لها ، وترتبط فيما بينها بروابط اللغة ، و أن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات و آثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين و حركة اللاجئين عبر الحدود و عملية الشحن و الحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية [3]

و هذا ما أكدته دراسة **David Davis و Will Moore** المعنونة ب :

"Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior"

فحينما تضم دولتان أفراد من نفس الجماعة الإثنية ، فإنهم يشكلون تحالفا إثنيا عابرا للحدود بين الدولتين ، ويزيد مستوى النزاع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة ، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة [4]

---

[1]– ياسين حمدان نهلة، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ط1 ، تر: سمير كرم ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 2003)،ص ص152–153

[2]– سالم أحمد علي،**مرجع سابق** ، ص. 10

[3]– محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق** ص. 117

[4]– سالم أحمد علي، **مرجع سابق**، ص. 10

أمّا على المستوى الدولي فإن السمات المختلفة للنظام الدولي و كذلك بنية النظام و طريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام [1]

فقد لخص **جون فاسكز John Vasquez** خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية ، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب ، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب ،أمّا إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية

و الأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة ، و يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض [2]

و إختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع فقد اعتبر كارل دويتش **Karl Deutsch** و **ديفيد سينغر David Singer** أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب[3]، و على خلاف ذلك اعتبر **كينيث والتز Kenneth Waltz** أن النظام ثنائي القطبية هو الأكثر استقرار و الأقل نزاعا ، ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظيمتين و القوى الكبرى[4]

و قد اعتبر كل من **David Singe** و **Geller** أن نظام القطب الواحد ، مع ضعف ذلك القطب و تراجع قوته ومكانته، و تذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي ، و زيادة طول الحدود الدولية ، يزيد من احتمال و قوع حرب دولية[5]

---

[1]– ناصيف يوسف حتي ،**مرجع سابق** ، ص. 321

[2]– سالم أحمد علي ، **مرجع سابق** ،ص. 14

[3]– جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ،**مرجع سابق** ، ص. 133

[4]– ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص. 322

[5]– سالم أحمد علي ،**مرجع سابق** ،ص. 14

كخاتمة لهذا المطلب فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية ، الديمغرافية ، الإقتصادية، السياسة ... فإن كل واحد منها يمارس تأثيرا واضحا على سير المجتمع الدولي، مع الإختلاف طبعا ن في درجة كثافتها و تأثيرها و نفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي و بنية الوسط الدولي ،هذه العوامل تكون متلازمة أحيانا ، و معزولة عن بعضها أحينا أخرى[1] ، ويرى مارسيل ميرل صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض في عملية تفاعل مستمر وهو يوافق في ذلك **ريمون أرون Remon Aron** الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية ، و بان كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب إلى العدد أو المساحة

أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية ،السياسية ، الإجتماعية ، و الاقتصادية) و بأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات بين الدول [2].

المبحث الثاني: الإطار النظري للنزاعات الدولية

أردنا من خلال هذا المبحث توضيح مستويات تحليل النزاعات الدولية و كذا أهم التفسيرات التي قدمتها نظريات العلاقات الدولية لهذه الظاهرة، و هذا بهدف رسم صورة عامة للنزاعات الدولية

المطلب الأول : مستويات تحليل النزاع

تُطرح إشكالية مستوى التحليل بشكل مستمر في دراسة العلاقات الدولية لارتباطها الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات التحليلية قدرة على تقديم أكبر تفسير ناجع للظاهرة المدروسة ، فمستوى التحليل يحدّد وحدة التحليل التي يلتزمها الباحث في مسار البحث كلّه ، كما أن تبني

[1]– كولار دانيال،**مرجع سابق** ، ص ص. 36–37

[2]– ميرل مارسيل، **مرجع سابق**، ص ص. 146–147

مستوى تحليلي معين يطرح تساؤلات حول مدى أهميته بالنسبة للمستويات الأخرى ، و إلى أي مدى يمكن أن يمدنّا بالإجابات الدقيقة للإشكالية المطروحة ، إن هذا الأمر يزداد صعوبة كلّما توجهنا إلى دراسة ظواهر معقدة كالنزاعات الدولية ، أين تتعدد مصادرها و أسبابها و تقل احتمالات إيجاد تفسيرات موحدة لها[1].

و يرجع **باري بيزان Bari Buzan** بروز هذه المسألة على ساحة العلاقات الدولية إلى الخمسينيات من القرن الماضي ، كنتائج للثورة السلوكية ، التي سعت إلى إدخال منهجية و صرامة العلوم الطبيعية إلى العلوم الإجتماعية ، من خلال التأسيس لمقترب أكثر علمية مرتكز على وقائع الملاحظة ، القياسات الكمية و استخدام الفرضيات ...، و بخصوص العلاقات الدولية فإدخال مسألة مستويات التحليل إلى هذا الحقل يرجع إلى ثلاث مفكرين أمريكيين وهم **كينيث والتز K. Waltz** و**مورتن كابلن M. Kaplan** و **ديفيد سينغر D.Singer**

فكينيث والتز في عمله الكلاسيكي " **الفرد ، الدولة و الحرب** " 1959 (مبني على أطروحة 1954) حيث إعتمد على ثلاثة مستويات للإجابة عن سؤاله "لماذا الحرب ؟ " (why war ?) و هي الفرد ، الوحدة أو الدولة ، و النظام المعرّف في إطار بنيته الفوضوية ، نفس الأمر بالنسبة **لمورتن كابلان** في كتابه " النظام و المسار في السياسات الدولية " 1957إعتمد على ثلاثة مستويات وهي الفرد و الدولة و النظام الدولي مانحا الأهمية التحليلية لمستوى الدولة في حين أن **سينغر** يقدم مستويين فقط وهما الدولة و النظام لكنه لا ينفي وجود مستويات أخرى قد تكون أكثر أهمية في التحليل

فجوهر المشكلة يتمحور حول الاختلافات في تحديد عدد المستويات ، و الاتفاق على مستويات معينة لكن أغلب باحثي العلاقات الدولية يقبلون بوجود ثلاثة مستويات على الأقل وهي الفرد (غالبا ما يتم التركيز غلى صانع القرار) ، الوحدة (عادة الدولة ، لكن أيضا أية

[1]– بوزرب رياض ، **مرجع سابق** ، ص. 22

مجموعة من البشر محددة كفاعل) وأخيرا النظام ، و هذا التصنيف يمنح الأفضلية للجوانب الإبستمولوجية على الجوانب الأنتولوجية[1]

1- الفرد كوحدة لتحليل النزاعات الدولية :

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب و النزاعات التي تعرفها البشرية، و هذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه ،فهي تحاول فهم الكل "ظاهرة النزاع الدولي " من خلال الدراسة السيكولوجية لأعضائها[2]

إن هذا المصدر المرجعي في التفسير عبّر عنه العديد من الفلاسفة السياسيين ، وهو أيضا مصدر أساسي للتحليل لدى النظريات البسيكولوجية في تحليل النزاعات الدولية ، كما عبّرت عنه بقوة المدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلّمة رئيسية مفادها أن سلوكية وحدة سياسية هي بالنتيجة انعكاس لسلوكية صناع القرار فيها [3]

في هذا السياق يعتبر **أرنولد وولفر Arnold Wolfers** أن حدوث أي شيء في الساحة الدولية إنما يكون بحدوث شيء ما في عقل الإنسان ، لما لديه من رغبات و أحاسيس الأخوة

و الكراهية و الانتقام و أن الاستفزاز يقع للإنسان ليس للدولة ، لأن مصالح الدولة في الواقع هي مصالح إنسانية .

أيضا من بين الباحثين الذين ركزوا على العلاقات بين الأفراد كوحدة للتحليل **نيكولا سسيبكمان Nicolas Spykman** الذي عرّف العلاقات الدولية بأنها " علاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة ، و السلوك الدولي هو السلوك الإجتماعي لأشخاص أو مجموعة تستهدف

[1]- حشاني فاطمة الزهراء ، **مرجع سابق** ، ص. 23

[2]- **المرجع نفسه** ، ص. 25

[3]- بوزرب رياض،**مرجع سابق**، ص. 23

أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى " [1]

كما حاول أبرز الفلاسفة الكلاسيكيين تقديم تفسيرات للحروب و تشترك أرائهم في أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يكمن في الطبيعة الإنسانية الشريرة التي تتميز بالأنانية و النقص وترغب في السيطرة و التحكم .

ففي تحليله للطبيعة البشرية يرى **أكزينفون Xeniphon (426-354 ق.م)** أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب و التقدير الشخصي من قبل الغير ، و أن الانتصار و إظهار الشجاعة يصبح أحد وسائل تحقيق ذلك التقدير الذي هو رغبة متأصلة في الإنسان ، و هذا ما ذهب إليه **أرسطو (322 – 384 ق.م)** و **أفلاطون(347 – 427 ق.م)** من أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة سيطرة الأهواء

كما يرى **سانت أوغستين saint Augustin (354 –413)** إن الإثم متأصل في الإنسان ، فالنزاع ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية ، التي تتسم بعجز و قصور في العواطف ، يترجم في مشاعر من نوع العنف ، حب الإنتقام ، العداء ، و التوق إلى القوة ، و لا تخرج عن هذا أراء الكثير من الفلاسفة مثل **سبينوزا Spinoza** الذي يفسر العنف بإرجاعه إلى النواقص البشرية ، أو **فريديريك نيتشه F.Neitche** الذي يرى أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات و أن الوجود الإنساني هو نزاع دائم و متواصل ، كما يعتبر **هارولد لاسويل H.Lasweell** من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي ، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي و افتقاد احترام الذات ، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة .

إن التطرق لهذه الآراء و الإشارة إليها هو محاولة لتوضيح الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه فكرة ربط السلوكيات النزاعية بالطبيعة البشرية ، و إبراز الأساس الذي منح للفرد أهمية في تحليل السلوك السياسي ، وجعل من القائد ، من خلال بيئته النفسية ونسقه العقيدي ، محور

[1]– عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ،**مرجع سابق** ، صص.26-25

للتحليل لدي إتجهات علمية معاصرة ، ورغم أن أراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة و غير مؤسسة على مناهج علمية ، إلا أنها تعبّر بشكل من الأشكال عن البدايات الفكرية الأولى الي عنيت بظاهرة النزاع قبل بروز تيارات علمية حللّت الظاهرة النزاعية و دور القائد في العملية السياسية تحليلا علميا .

وفي هذا الصدد سنشير إلى اجتهادات علم النفس ، و التأكيدات الإمبريقية التي دعمّت أهمية هذا المستوى التحليلي ، إذ يحتل المدخل السيكولوجي مكانا بارزا بين مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل ظاهرة النزاع الدولي ، حيث يؤمن أنصار هذه النظرية بقدراتها التفسيرية إعتمادا على العوامل البسيكولوجية ، فالمشاعر العدوانية ، السلوك التعويضي، الإحباط ، و الرغبة في السيطرة كلّها عوامل تساعد على فهم و تفسير النزاعات و الحروب.

إن علماء النفس يرّكزون في تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع على المستوى الدولي على ما يسمونه بنزعة الإنسان للتدمير، و هي نزعة تجد أساسها في غريزة حب السيطرة و التسلّط حيث تعتبر الحروب و النزاعات وسيلة مثلى لتحقيقها.

إنّ المفهوم الرئيسي الذي يعدّ أساس البناء النظري في هذه النظريات هو العدوان ، الذي يعبّر عن دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى و الضرر بفرد أو بشيء آخر ، و لتفسير النزعة العدوانية نستطيع أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات هامة في علم النفس :

<u>الاتجاه الأول</u> : يعتبر أن العدوانية هي أساسا غريزية ، و ابرز من عبّر عن هذا الإتجاه هو **سغموند فرويد S.Freud** ، الذي يرى ان العدوانية تولد مع الإنسان ، وهذا ما يفسّر ميله للنزاعات التي تساعده على التعبير عن الطاقة العدوانية غير الواعية في داخله ، وهذا ما ذهب إليه **كونراد الورنز K.Loronz** حيث يرى أن أكثر الناس –بغض النظر عن وضعهم في المجتمع– يملكون في داخلهم دوافع عدوانية تظهر في تصرفاتهم و سلوكياتهم ، فالعدوانية حسبه نوع من غريزة الحفاظ على الذات

الإتجاه الثاني : يرى أن العدوانية تكتسب ، فالميولات العدوانية للقادة تفسرّها الوسائل التعليمية المستخدمة ، و أساليب التنشئة الأسرية ، و هو الرأي الذي يدافع عنه علماء النفس الإجتماعي

الإتجاه الثالث : يرجع العدوانية إلى الإحباط و اليأس الذي قد يكون فرديا أو جماعيا ، و الإحباط عند القادة يمكن أن يؤدي إلى نزاع أو إشعال حرب ، فالسلوكيات العدوانية حسب هذا الإتجاه ليست غريزية ولكنها تثور تحت أسباب معينة كالإحباط الذي يعكس الفشل في عدم تحقيق هدف يسعى إليه الفرد، فالفشل يخلق إحباطا يؤدي إلى سلوكيات عدوانية، و هذا ما عبّر عنه بوضوح كل من **دولر** و **دوب** **Doller** and **Dopp** اللذان يريان أن العدوان مترتب عن الإحباط و أن " حدوث ظاهرة العدوان تدل دائما على وجود إحباط ، كما أن وجود الإحباط يؤدي دائما إلى العدوان "[1]، كما تدل الكثير من الأحداث من الدولية على أهمية الفرد، فكما كان "لهتلر"أهمية خاصة في الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك دورا خاصا "لصدام حسين"في الحروب الواقعة في الخليج بدءا من حربه ضد إيران و مرورا بغزوه للكويت إلى غاية سقوط نظامه سنة 2003، و هكذا أصبح من الضروري معرفة شخصية الأفراد للتعرف على أسباب تصرفاتهم و قراراتهم .

إن الإتجاه الذي يعتبر الفرد كوحدة لتحليل النزاعات الدولية يؤدي إلى انتشار المفاهيم التي تركز على القيم الفردية و المسؤولية الفردية ، بالإضافة إلى انتشار التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان سواء ما حقوقه كفرد بمفرده أو ما يتعلق بحقوقه في التنظيم ، و هذا يعني تزايد أهمية الأشخاص غير الحكوميين ، و أمكانية تزايد تأثيراتهم على سلوك الدول ومجمل التفاعلات الدولية ، و ساهمت البحوث التي تناولت الفرد كأحد وحدات تحلي النزاعات الدولية في وضع حجر الأساس لنظرية صنع القرار فيما بعد و التي تمثلت في تحليل أفكار و إرادات ومشاعر الأفراد بدلا من الدولة [2]

1- بوزرب رياض **مرجع سابق** ، ص ص. 24- 25

2- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد، **مرجع سابق** ، ص ص. 26..-27

2- الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية :

مستوى التحليل الثاني الذي نحن بصدد دراسته يتعلق بالدولة أو الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ، و هو المستوى الذي تمّ في البداية التركيز عليه بشكل مسرف من قِبل الباحثين الغربيين ، وهو الاتجاه الذي هيمن تقريبا على كل الكتابات و الجامعات الأنجلوسكسونية في هذا المستوى نجد أن الدولة تحرّكها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة، حيث أن الإنسان بدون دولته لا دور له و لا يملك سلطة التصرف و بالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية و يقدّم أنصار هذا الطرح العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات هي التي كانت السبب في النزاعات و الحروب.

كما تمثل المدرسة الواقعية أهم توجه نظري اعتمد على الدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية، غير أن تبني الدولة كوحدة تحليل لفهم مصادر النزاعات الدولية أدى ببعض الباحثين إلى الاكتفاء فقط بما تقدمه النظرية الواقعية ، في حين أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة) ، طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية) و تأثير موقعها الجغرافي أي البحث عن تأثير عوامل موجودة داخل الدولة ،أنظمتها ، مؤسساتها ، و نخبها ، و ليس فقط النظر إليها كوحدة متميزة تواجه العالم الخارجي ككتلة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها أو الفاعلين المشكلين لها ، و هذا ما سيدفعنا إلى التطرق إلى التفسيرات التي تعطي أهمية للعامل الجغرافي و تأثير اختلاف طبيعة النظام السياسي ، بالإضافة إلى التفسيرات الواقعية لظاهرة النزاعات الدولية .

تعتبر هذه المدرسة أن الدولة هي الحجر الأساس في العلاقات الدولية ، ومن فهي مصدر النزاعات و الصراعات الدولية ، و القضاء على هذه النزاعات يتطلب التركيز على الدولة في إطار النسق و المحيط الذي تعيش فيه ، فالدولة تحركها المصلحة القومية ، و التي تحدد من خلالها سياستها الخارجية التي هي مرآة لسياستها الداخلية ، إلاّ أن تساؤلات كثيرة أثيرت في

هذا الإتجاه، ليس لأن الدولة سبب النزاعات الدولية ، و لكن حول من يسير شؤون هذه الدولة ومن يتخذ القرار بإسمها في الظروف العادية وغير العادية ؟ .

يذهب القائلون بأن الدول فاعل أساسي في العلاقات الدولية ، إلى أن الإنسان بدون دولته ليس له أي دور ، إذا لم يتملك السلطة و التصرف باسم دولته فإنه لا يؤثر في مسار العلاقات الدولية، ومن ثم فإن الأولوية تعطى للدولة و ليس للفرد، فمعرفة طبيعة الدولة مهم في تفسير ظاهرة النزاع الدولي ، و التاريخ مليء بممارسات بغض الدول التي تسببت في كوارث و حروب عادت بالسلب على الإنسانية .

كما أن إعتبار الدول الشمولية والديكتاتورية هي السبب في الحروب لا ينزع الغطاء عن كثير من الدول الديمقراطية التي كانت السبب في نزاعات عديدة ، و كما كانت تعتقد الماركسية بان الحروب ستنتهي إذا ما أصبحت شيوعية ، فالدول الرأسمالية ترى ذلك في تعميم نظامها الحرّ، و لكن الواقع برهن أن لا هذه و لا تلك تمتلك الحقيقة المطلقة، إن الدولة السلمية مازالت لم تلح في الأفق بعد.

و يمكن القول أن النزاعات تنشأ بين الدول عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى ، و بما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول ،حسب الطرح الواقعي غير ممكنة ، و مع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة و تسوية العلاقات مع الآخرين ، فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة، و لهذا فإن الأمن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة ، و هو ينصب على البحث عن "الحماية الذاتية " أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم ،و أن سعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين ، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الإستعدادات العسكرية للآخرين، و هل هي مصممة خصيصا للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءا من الخيار العدواني، مما يؤدي–كرد فعل– إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسّر على أنها عدوانية ، و هذا ما يسمى

بالمأزق الأمني*Dilemme de Sécurité ، وهناك عدد من الباحثين يرون بأن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية و أن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إلا كيانات تترجم إرادة الدولة و لكن من خلال واجهات أخرى .

يركز البعض على العلاقات الدولية باعتبارها تفاعلات و مبادلات بين جانبي الحدود للدول المختلفة ، وهذا تركيز على مركزية الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية و حتى و لو شاركها ممثلين آخرين في تنفيذ تلك التفاعلات مثل الأفراد و الجماعات ، فمثلا يرى **مارتن** " بأنها مجموع المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها " أمّا **فيليب برايارPH. Braillard** فيعتمد على نفس المعيار و لكن لا يُأخذ كمعيار مطلق ، فعند تعريفه للعلاقات الدولية كعلاقات اجتماعية عابرة للحدود يوضح أنها علاقات قائمة بين مجتمعات أخذت شكل الدول و الأمة و يشير إلى أن تعريفه هذا محدد زمنيا و يمكن أن يفقد كل معني إذا ما اندثرت الدولة الأمة كوحدة سياسية ، لذلك فإن العلاقات الدولية و إن كانت لا تتلخص في قيام علاقات سياسية بين الدول بصفتها الممثلة الشرعية للأمم و الشعوب، إلاّ أنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الدولة هي لحدّ الآن المركز الأساسي في عملية اتخاذ القرار في الحياة الدولية، و صاحبة الشرعية و السيادة و العنف الرسمي القانوني داخل حدودها [1]

3- النظام الدولي كوحدة تحليل النزاعات الدولية :

ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى

---

* - فكرة المأزقالأمني طرحها لأول مرة جون هيرز في بداية الخمسينيات ، وطورها أرنولد ولفرز ، تشير إلى التناقض الذي يعتري كل سياسية دفاعية ، مؤكدا على أن زيادة القوة لا تؤدي إلى الأمن ، و يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية بزيادة لا ثقة دول الجوار ، الذين قد يحسّون بالتهديد بسبب هذه الزيادة في الوسائل و الترتيبات الدفاعية ، فمجهودات الدولة أ لتحسين أمنها ، قد يفهم انه متجه لإضعاف أمن الدولة "ب" التي بدورها بإعادة التسلح تهدد أمن الدولة "أ" و بالتالي الدولة "ب" دفعت أو أجبرت على تبني سياسية هجومية (بالإعتماد على أسلحة جديدة ، و البحث عن حلفاء ، و تحسين أنظمتها الدفاعية ....)

1- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ،**مرجع سابق** ، ص ص.27-29

الوحدات[1] ، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية ، و يهملون التفسيرات الداخلية و تأثيرها على سلوكيات الدول ، ذلك أنهم يفصلون بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، أي الاهتمام بشبكة التفاعلات وإعطاء الأولوية للضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين (الدول) من طرف النظام الدولي والتي تحدد سلوكاتهم وهذا ما يدافع عنه "**كينيث والتز**" الذي يرى" أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له ".

ولهذا فان هذا المستوى يلغي و بهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجية والبيئات الإدراكية للقائد، إذ أنه يبحث عن أصول تفسيرية في بنية النظام الدولي، الذي يُعنى بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق " الصناديق السوداء بتعبير **تشارلز ماكليند Maclelland** ، ما يعني أن هذا المستوى التحليلي يبحث عن أصل الحروب والنزاعات داخل بنية النظام الدولي ، حيث يرى أن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية ، التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى.

وهنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الآخر على التفاعل داخل هذا النظام وهنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحرب مثل نظام الثنائية القطبية أو الأحادية القطبية أو المتعدد الأقطاب ،فمثلا نظام الثنائية القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد ،أي أن طبيعة النظام تمكن من معرفة السلوك التنازعي للدول.

فالنظام الدولي إما تتحكم فيه قوة واحدة مهيمنة ويوصف بأحادي الأقطاب، وإما بالثنائية القطبية ويتحكم فيه قطبان، أي مركزان كبيران للقوة، سواء من خلال دولتان كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي والو.م.أ، أو تحالفان كبيرين يسيطران على السياسة الدولية، أما النظام المتعدد الأقطاب فيحتوي على ثلاثة مراكز للقوة أو أكثر، وهي الحالة التي توصف بتوزيع واسع لمراكز القوة.

1- حشاني فاطمة الزهراء ،**مرجع سابق** ، ص. 33

و يتفق الباحثون في هذا المجال على البنى التحليلية الأساسية في هذا المستوى والقائمة على الافتراضات التي تؤكد تأثير البنية الدولية على سلوك الوحدة، ويقول **مورثن كابلان M.Kablan** " بأن سلوكات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية ، كما يتفقون على أنه يتشكل من مجموعة من الدول في تفاعل مستمر ، تحتل مكانا في داخله ولها أدوار معينة، فمن خلال تتبع شكل النظام الدولي، يمكن معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحروب والنزاعات من خلال الصور الثلاثة للنظام الدولي التي سبق ذكرها غير أن دارسي العلاقات الدولية لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها حيث نجد ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة[1]

الاتجاه الأول :علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات :

ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب ، فاحتمالات النزاع تنقص كلّما كان هناك نوجه غلى بناء بنية دولية قائمة عللا تعدد الأقطاب يمثل هذا الإتجاه كل من **كارل دوتش K.Doutch** و **ديفيد سنجر D.Singer** حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول ، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها و التعبير عن أهدافها و مصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح ، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسيات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها ، إضافة لاتسامه بمرونة تشكيل الأحلاف

و يسّهل إحداث التوازن المطلوب لوجود عدّة أقطاب ، فيقلل بالتالي من عدد النزاعات ، إذن فكلّما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلّما قلّت احتمالات نشوء النزاعات .

1- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، صص. 29،30

الإتجاه الثاني: علاقة نظام ثنائية القطبية بالنزاعات

يمثل هذا الإتجاه **كينيث والتز** ، الذي يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار و الأقل من حيث النزاعات ، انطلاقا من:

– قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه ، تمكنها من تخفيف أثار استخدام الآخرين للعنف .

– قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجودة اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية و التكنولوجية

– يؤكد **والتز** على أن زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها ، حيث تصبح الأسلحة في هذا النظام القائم على توازن قوتين رئيسيتين مهمة بوجودها كدافع ردعي و ليس باستعمالها ، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار ، فالحرب حسب **جبلن Giplan** هي عادة نتيجة اللاتوازن في النظام الدولي، و عليه كلّما ابتعد النظام الدولي عن البنية ثنائية القطبية ، كلّما زادت الحروب

الاتجاه الثالث : علاقة نظام القطب الواحد بالنزاعات الدولية

يمثل هذا الإتجاه ما**يكل هاس M. Haas** الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد–حسبه–يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد **Haas** في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدأ من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا

كما أن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكّل محور التفكر لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبل تحقيق السلام ، حيث دعا كل من **روسو و دونتي** من قبل إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض و هذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية .

لقد تعرضت هذه الاتجاهات للنقد ، خاصة الاتجاه الأول و الثاني من طرف **روزكراس Rosecrace** الذي شكّل اتجاهه آخرا باقتراحه لنموذج يجمع بين الثنائية و التعددية القطبية أطلق عليه اسم "القطبية الثنائية التعددية " ، أما النقد الأساسي الذي وجهه للنظام المتعدد الأقطاب – رغم أن هذا النظام يقلل من أهمية أي تغيير في ميزان القوى – يتمثل في زيادة عدم اليقين بمدى الآثار التي ستترتب على ذلك ، أما نظام الثنائية فهو نظام على دولتين قويتين محكومتين بنزاع صفري .

بحيث يقوم نموذج **روزكراس** على محاولة الإستفادة من ايجابيات كل نظام " حيث تعمل فيه الدولتان العظميان–القطبان–كمنظمين ضابطين للصراع في المناطق الخارجة عن حدود كل منهما في حين تعمل دول القطبية التعددية كوسطاء أو عوازل في النزاع بين القطبين "[1] .

المطلب الثاني :نظريات العلاقات الدولية المفسرة للنزاعات الدولية

هناك العديد من النظريات التي قدّمت تفسيرات للنزاعات و الحروب وأسباب و كيفية نشوبها ، و قد اخترنا في دراستنا هذه ثلاثة اتجاهات نظرا لأهميتها ، و تمثلت في النظرية الواقعية ، النظرية الليبرالية ، و النظرية البنائية .

1– النظرية الواقعية (Realism) :

يرى العديد من الباحثين بأن الواقعية ليست نظرية و إنما مجموعة نظريات تُشكّل مع بعضها منظورا paradigm يعتمد على فرضيات أساسية متماسكة فيما بينها و متميزة عن غيرها و مشتركة بين منظريه، و تعود جذورها إلى إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال **ثيوسيديدس**" و **ميكيافلي**" و "**توماس هوبز**"، و يُقسّم الفكر الواقعي إلى الواقعية الكلاسيكية و الواقعية البنيوية

1– بوزرب رياض **مرجع سابق** ، ص ص. 33–32

❖ – **الواقعيةالكلاسيكية(Classical Realism)**

إنّ الحاجة لدراسة العلاقات الدولية بوسائل خصوصية تتميز عن التاريخ و القانون ، الذي سعت إليه الواقعية التي تعد أول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية ، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدّة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل "مزدوج" على المثالية التدخلية الويلسونية و على النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين .

و حسب **هانس مورغانتو** فالواقعية الكلاسيكية ترتكز على خمسة مبادئ :

*– السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية و النقائص أو الخلل الذي يميز العالم

*– المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي

*– كل نظرية في العلاقات الدولية ، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية و مشاعر الفاعلين

*– أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار و تعظم الفوائد

*– التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي و القوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه [1]

إذ يرى الواقعيون أن العلاقات الدولية تتسم بالفوضى التامة، و أن العلاقة بين الدول هي علاقة قوة، فالدولة تعمل لزيادة قوتها مما يجعل لها أعداء محتملين أن لم يكونوا فعليين، كما يعتبرون أن الدولة هي الوحدة المركزية والفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و ينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية و أن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية.

وفيما يخص **أسباب سلوكيات الدول النزاعية حسب هذه النظرية**، هناك اتجاهين:

[1]– عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 39

الاتجاه الأول يعتبر أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة، و هي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة و الهيمنة و تستمد نظرتها من المدرسة الهوبزية وهي نظرة تشاؤمية ، و تزداد هذه العدوانية عندما ننتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة ، و تأخذ أبعادا أخرى تؤدي إلى نزاعات و صراعات عنيفة .

أمّا **الإتجاه الثاني** فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية ، و إنما تنتج عن توق شديد للأمن فانعدام الأمن في النظام الدولي الذي يتسّم بالفوضى يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر من القوة و المفارقة الكبرى هي إن اضطرار الدول لزيادة قوتها من اجل دعم أمنها يؤدي إلى زيادة حدّة النزاعات ، و تدخل الدولة بالتالي في حلقة مفرغة يصبح الأفراد كمواطنين و كرجال دولة أقل سوء مما هم عليه في النظرة الأولى ، هذا الإتجاه ينطلق من نظرة لوك التفاؤلية .[1]

و وفقا **لهانس مورغانتو (H.Morganthou)** العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة ، فسلوك الدول تحرّكه الرغبة في الحصول على القوة و زيادتها باللجوء إلى كلّ الوسائل المتاحة لذلك ، و يرى أن النزوع إلى السيطرة هو خاصية كل هيئة اجتماعية سواء الأسرة أو التنظيمات الإجتماعية و المؤسسات المحلية في الدولة .

في تحليلهم لمصادر النزاعات الدولية يهمل الواقعيون المصادر الإقتصادية و الإجتماعية و النفسية للنزاعات، فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة و تحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى، و يرون أنه في الغالب الدول تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب ، كما أن الإمكانيات المتوفرة في الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي ، و قدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين .

[1]– ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص. 25

❖ – **الواقعية الجديدة (Néo-réalisme)**:

يُطلق أيضا على هذه النظرية اسم " الواقعية البنيوية" "Structural réalisme" و هي امتداد للواقعية التقليدية في الثمانيات، ومن أهم روادها **كينيث والتز** و **روبرت جبلن**، و **روبرت تاكرا** و **جورج مودلسكي** ، حاولت هذه النظرية إعطاء دفع جديد للواقعية التقليدية جعلها أكثر علمية ، و لهذه النظرية منطلقات أساسية تعتمد عليها في التحليل و هي :

1– إعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل ، رغم وجود فواعل أخرى كالمنظمات و الشركات متعددة الجنسيات، لكنها تبقى ذات أهمية ضئيلة مادام الدولة هي الفاعل الرئيسي ، وكما يعتبرون أن الدولة فاعل وحدوي (Unitary actore) و أنها فاعل عقلاني لأن صانعي القرار يختارون البدائل التي تعظّم فوائد الدولة و تقلل من خسائرها و ترى الواقعية الجديدة أن الأمن الوطني يكون دوما في أعلى سلم الأولويات ، و يشمل الأمن العسكري و المسائل الإستراتجية

2– الواقعية الجديدة تنطلق من افتراض أن الحرب و النزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي و عدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدول ، ففي ظل هذه الفوضى تهتم الدول بالبحث عن الأمن اعتمادا على القدرة الذاتية و زيادة قدرتها العسكرية و الإقتصادية من خلال التحالف مع القوى الكبرى

3– تُغفل الطبيعة البشرية وتركّز على النظام الدولي ،فالنسبة **لوالتز Waltz** النظام الدولي مكون من مجموعة الدول القوية التي تسعى كل واحدة منها للمحافظة على وجودها مما يضفي طابع الفوضوية على شكل النظام الدولي ، و تصبح كل دولة مهتمة بمصالحها ، و بالنسبة للدول الضعيفة فإنها تتجنب أي صراع و تحاول إيجاد توازن دولي ، و عدم التصارع مع الدول القوية ، لأن المكاسب ستكون ضعيفة ، و هذا يمكن أن يدفع شكل ذلك النظام نحو الحرب و التنازع حتى و لو كانت القيادات السياسية ترغب في السلام ، و قد استند الواقعيون الجدد لهذا

الطرح الخاص بسلوك الدول النزاعي الذي يعتمد على شكل النظام الدولي فقط ، ة إهمالها للطبيعة البشرية و التركيز على الدول و النظام الدولي [1].

وفيما يتعلق بتحليل النزاعات ترى الواقعية الجديدة أنه بالتركيز على الأسباب الأساسية للنزاع ، نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية و ناتجة عن الأنانية في التعامل ، ومنه فتفادي النزاعات هو الاهتمام بالفرد و تحقيق وجوده الإجتماعي و الفيزيقي ، و قد أوضح هذا **برتراند راسل Bretrand Russel** حيث يقول أنه حتى يتحقق السلام يجب على الفرد أن يقلل من غريزة حب التملك و السيطرة على الآخرين [2]

أما في ربطهم بين النزاع و الفوضى الدولية،فاعتبروها ناتجة عن غياب سلطة عليا فوق سلطة الدول لأنها ذات سيادة، و لهذا فهي تفكر حسب مصلحتها، و هنا تحدث النزاعات و تصبح الحرب فيما بعد هي الوسيلة لتحقيق العديد من النتائج المرجوة، و في ظل هذه الفوضى يغيب التناسق و تضطر كل دولة استخدام ما تملكه من القوة لتحصل على الأهداف التي رسمتها في البداية، بعدما وضعت احتمالات النجاح، ومنه تعطي قيمة خاصة لهذه الأهداف و تهمل الرغبة في السلام [3]

أما ظاهرة الصراع فقد تناولتها الواقعية الجديدة من خلال نموذج الصراعات العرقية (Ethnique Conflict)من طرف **باري بوزان Barry Posen** و قد اعتبر أن انهيار الدول متعددة الإثنيات يجعل الجماعات المختلفة على أهبة الاستعداد، لأنها تعيش حالة فوضى ، و هذا يؤدي بدوره إلى محاولة كل جماعة استخدام القوة من اجل تحسين و ضعها النسبي ، و يزداد الصراع خطورة عندما تتضمن أراضي دول متجاورة تقطنها عرقيات تنتمي إلى الجماعات المتصارعة مثلما حدث في يوغسلافيا لان كل طرف يحاول إبادة الطرف الآخر ، كما تعتبر

---

[1]– موسى بن قاصير ، **مرجع سابق** ، ص ص. 22–21

[2]– عامر مصباح،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006) ص. 216

[3]–**المرجع نفسه**، ص. 220

الواقعية الجديدة أن الدول تتعامل على أساس أسوء الاحتمالات و لهذا فالصراع يشكل طبيعة أفعال الدول التي تتبناها كأسوء الإحتمالات في المستقبل [1].

وفيما يتعلق بسلوك الدولة فتضع الواقعية ثلاثة افتراضات هي:

أ- الإمكانية مقابل الاحتمالية (Possibility Versus Probability)

فالواقعية الجديدة تربأن النظام الدولي يتلقى ضغوطا أمنية عالمية بشكل مستمر، و في هذا السياق يرى جون ميرشايمر أن الواقعية الجديدة تنظر إلى النظام الدولي كصراع قاس، و تعتقد الدول أن الفرصة مناسبة لأخذ المصالح من بعضها البعض ، و هي تتبنى أسوء الحالات المنظورة و ذلك لثلاث أسباب :

- أن الحرب المحتملة سبب يجعل الفاعلين الدوليين يركزون على مجرد إمكانية النزاع
- أن الدول ترجح الاعتداء من قبل دول أخرى ، و الذي تعرف علاماته من خلال القدرات المادية لهذه الدولة ،فالدول العقلانية التي تتبنى أسوء الإحتمالات
- إن الدول تركز على إمكانية النزاع ، لأن الدفاع الوقائي يعتبر الضمان الوحيد و الصحيح ضد الاعتداءات فمعنى هذا أن الدول تتبنى فكرة أو تيار أسوء احتمال لأنها تفترض أنها لا تضمن أمنها ما لم توفره لنفسها [2]

ب- الفترة القصيرة مقابل الفترة الطويلة (Shortterm ,verus longterm)

بسبب الفوضى الدولية تجد الدول نفسها تبحث عن الحدّ الأدنى من الأمن العسكري على المدى القصير، و هو ما يحدث تأثيرات على المدى الطويل ، فالدولة العقلانية لا يمكن أن تفكر بهذه الطريقة مهما كان النظام فوضوي ، و يتوقف هذا على قوة التنافس الأمني في النظام الدولي ، لأنه يؤدي بالدولة إلى البحث عن الحدّ الأدنى الذي يحتمل أن يوفر لها البقاء، إذن فالنظام الأكثر تنافسية سيؤدي بالدولة العقلانية إلى البحث عن الحد الأدنى الذي يحتمل

[1]- موسى بن قاصير ، **نفس المرجع السابق**، ص ص. 23-22

[2]- عامر مصباح ، **مرجع سابق**، ص. 225

أن يوفر لها البقاء، إذن فالنظام الأكثر تنافسية سيؤدي بالدولة العقلانية إلى إهمال حساب الأهداف البعيدة المدى [1]

ج-الأمن العسكري مقابل القدرة الإقتصادية econimic versus security Mimitary capacity:

فالدولة تهتم بتامين وجودها القومي لأنه هو العلامة التي تجعلنا نفهم تفصيلات الدولة ،فالبقاء في الفوضى يتطلب ردع عسكري قوي وقاعدة إنتاجية وديناميكية اقتصادية في نفس الوقت فالدول العقلانية تبحث أولا عن الأمن العسكري،لكن هذا لا يعني أنها تهمل العامل ألاقتصادي ، كما لا تعتبر من العقلانية أن تركز الدولة على الاقتصاد في الوقت الذي هي عرضة فيه لتهديدات أمنية، فالتطور الاقتصادي لا يكون على حساب الأمن العسكري [2]

2- النظرية الليبرالية

حاول أنصار الطرح الليبرالي الابتعاد عن النظرة التشاؤمية للنظام الدولي ،حيث ينظرون إليه نظرة تفاؤلية،وهذا لكي يقللوا من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها،إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية .

واستمدت النظرية الليبرالية أفكارها من بعض فلاسفة أمثال **(جون لوك ،جيريمي بنثام، توما الاكويني، امنويل كانت، ارلوند توينبي ،نورمانوودرو ويلسن)** الذين أعربوا عن إيمانهم بالعقل و"الضمير بوصفهما يشيدان بالسلام الدائم والانسجام الشامل حيث اعتبر هؤلاء الفلاسفة الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة و الانظمة

[1]- موسى بن قاصير ، **مرجع سابق**، ص. 23

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص. 229

الاستبدادية،ورأوا أن النخب الارستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب دولية [1]

كما تقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الافتراضات أهمها:

*- الفاعلين من غير الدول (Non state actors) وحدات مهمة في السياسة العالمية من منظمات حكومية ومنظمات حقوق الإنسان

*- الدولة ليست فاعلا وحدويا (Unitry actor) بل تتكون من أفرد و جماعات مصالح و بيروقراطيات متنافسة و هي تؤثر داخليا و خارجيا و لهذا لا يجب تجاهلها

*- يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار و بالتالي تنتج قرارات لم تكن منتظرة أو غير مرغوبة

*- تنطلق النظرية الليبرالية من أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض نظرا لبنيتها السياسية و ترى أن الدول الأكثر انغماسا في الحرب هي الدول غير الديمقراطية[2]

أمّا بخصوص النزاعات الدولية فمصدرها حسب النظرية الليبرالية هي البنية السياسية للدول، خاصة الديكتاتورية و الشمولية بحكم إيديولوجيتها، و بحكم الدوافع التي تحركّها و الأهداف التي ترمي لها و الأساليب التي تنتجها ، و تعدّ السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدّة النزاعات في النظام الدولي إذ تنطلق النظرية الليبرالية من أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض نظرا لبنيتها.

ويستند دعاة هذا الطرح الذي يقر بوجود تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والنزاع الدولي على الحجج الآتية:

*-أن الديكتاتوريات تدعي حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وترفض أي قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بواسطة القوة والضغط .

---

[1]- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 43

[2]- موسى بن قاصير ، **المرجع السابق** ، ص. 25

*- الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية و الذي هو بمثابة دافع غريزي فيها يستمد نفسه من الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة ، إذ ينزع نظام الحكم الديكتاتوري إلى تدمير كل أثر للرأي المعارض ، كما يعتقد أنصار هذا الطرح أن الأنظمة الشمولية على إختلاف اتجاهاتها العقائدية ، و سواء كانت فاشية عنصرية أو ماركسية ، كأنها في سباق نحو الهيمنة و التسلط ، و يضيفون انه لم يحدث في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التي تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع و العدوان إلا و أدّت إلى الفوضى و الصراع و الحرب [1]

و في تفسيرهم للسلوك النزاعي ينطلق الليبراليون من ثلاثة فرضيات:

تتعلق **الفرضية الأولى** بالطبيعة البشرية التي تقول أن الأفراد والجماعات الخاصة الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين، يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، تقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة واختلاف النفوذ الاجتماعي، وهو ما يعني أن الأفراد والجماعات هما وحدتا التحليل الأساسية(وليست الدول) وهو ما يعني الاهتمام باحتياجاتهما ومطالبهما، ومراقبة شروط وظروف حياتهما وسلوكها، ومدى تأثيرهما في الدول وأدائها الداخلي والخارجي. باعتبارهما المسبب الرئيسي للصراعات جنبا إلى جنب مع الاختلافات العقائدية. وتأمين الموارد الطبيعية لهما.وعدم المساواة في القوة السياسية بين مختلف الجماعات الوطنية ، وباعتبار أن الليبرالية تقوم على الازدهار ،الترابط ،التجارة الحرة والحرية الفردية،فعمليات تدخل الحكومات على المستوى المحلي والدولي توقع بالنظام الطبيعي القائم على الحرية الفردية والتجارة الحرة وهذا ما يؤدي إلى نزوع الأفراد إلى العنف والدخول في نزاعات لأنه هناك تأثير على حاجاته الأساسية

[1]- إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات** ، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991)ص ص. 239-238

في حين تنطلق **الفرضية الثانية** من أن الدول كجماعات سياسية عصبها المجتمع المحلي وأن القواعد المبنية عليها مصالحها هي التي تحدد أداء الدولة في السياسة الدولية.وأي اختلاف أو تغيير في هذه القواعد(سواء عن طريق التحولات الجذرية الداخلية أو تحديد طبيعة العلاقات الثنائية.أو المخاطر الخارجية أو التلاعب بالمعلومات.أو غيرها من التكتيكات) من شأنه الإضرار بأداء الدولة الخارجي، وبالتالي التأثير في أمنها، حيث يتوقف مدى وطبيعة وقوة الدعم الوطني لأي من أهداف الدولة.حتى لو كانت سياسية أو أمنية أو دفاعية(كالسيادة ووحدة التراب الوطني، والأمن القومي والرفاهية الاقتصادية) على السياق الاجتماعي الداخلي للدولة

وتجادل **الفرضية الثالثة** بأن تجزء أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها بمعنى أن سلوك الدول ما هو إلا انعكاس لأدائها. فقد أظهرت الأدلة مدى قوة العلاقة بين الأمن والتنمية المحلية من جهة، والاستقرار وفاعلية السياسة الخارجية للدولة من جهة أخرى، فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل إلى العنف والصراع والانكفاء إلى الداخل بصورة أكبر من الدول الأخرى، حيث يساهم غياب الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها، من توفير احتياجات الناس ومتطلباتهم،وهو ما سيؤدي إلى انفجار الأوضاع، وتسريع وتيرة الانحراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامتناهية ،بمعنى آخر أن ما تريده الدول يحدد ما تفعله[1]

و حسب أنصار الفكر الليبرالي فحلّ و تفادي النزاعات الدولية يقوم على ثلاثة أسس هي : السلام الديمقراطي، المؤسسات الدولية و الاعتماد المتبادل

أ- السلام الديمقراطي :

ويعتمد هذا الطرح السلام الديمقراطي على فكرة كانط و مفادها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب و أنها مسالمة (الدول الديمقراطية لا تحارب دولة ديمقراطية أخرى) و ترى أن السلام الدائم يقوم على دستور مدني لكل دولة يجب أن يكون جمهوريا ، يعترف بمبادئ الحرية لكل أفراد المجتمع و الاعتماد على منظومة قانونية مشتركة و المساواة أمام العدالة لكل

[1]- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 44

المواطنين ، و تقرّ بأنه يحب أخذ رأي الشعب في مسألة الحرب لأنه هو الذي سيشارك فيها و يتأثر بها ، كما يرى الليبراليون أنه في حالة وجود خلافات فتسويتها تتم دون التهديد باستخدام القوة

ب- المؤسسات الدولية :

حسب النظرية الليبرالية فتأسيس مجموعة من المنظمات و المؤسسات المشتركة بين الدول ، تكون قادرة على إدارة التفاعل في مسائل مختلفة ، مشكلّة ما يسمى بالمنظومة الدولية تساهم في تفادي الوقوع في الحروب و النزاعات الدولية ، و قد برز هذا الرأي في أوروبا في إطار المؤسسات المتكاملة التي تعزز بعضها بعضا مثل الإتحاد الأوروبي ، الناتو ... ويمكن أن تكون الإطار المستقبلي لتعزيز الأمن و التعاون، و أن مثل هذا المنهج يطبق أيضا على المناطق الأخرى في إفريقيا و آسيا التي تعاني من ظاهرة النزاعات الدولية.

و لكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث النزاعات و الحروب ، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الدول و بهذا المعنى فمن المفترض انه في عالم مقيد بقوة الدول و المصالح المتباينة فإن المؤسسات الدولية التي تعمل على أساس المعاملة بالمثل ستكون على الأقل جزءا مكونا لسلام دائم،و بعبارة أخرى فإنه من غبر المحتمل أن تستأصل المؤسسات الدولية ذاتها النزاعات و الحروب من النظام الدولي لكنها تستطيع لعب دور مهم في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول

ج-الاعتماد المتبادل :

أنصار هذا الإتجاه يرون أن العلاقات بين الدول لا تبنى على العلاقات السياسية فقط، و لكن يجب أن تشمل أيضا العلاقات عبر الوطنية ، فالاعتماد المتبادل معناه وجود علاقات مشتركة بين الدول مرتبطة بالكلفة و درجة الحساسية بين الأطراف ، فالدول ترى انه من المفيد التعاون بدل التنازع لأن الفائدة من الأول أكثر من الثاني ، و الحساسية تعني إلى أي درجة يتأثر الفاعلون بالتغير في أي موضوع للتعاون في منطقة معينة، فنتيجة العلاقة التبادلية فإن

الدول تتأثر بهذه التغيرات، و ينطلق أنصار هذا الطرح (الاعتماد المتبادل) من ثلاث نقاط رئيسية وهي :

- الاعتماد المتبادل يشير إلى أن هناك قنوات متعددة الانتشار بين المجتمعات بما فيها الفروع المختلفة للمنظومة الحكومية و كذا الفاعلين غير الحكوميين
- الاعتماد المتبادل يشير إلى أغلب قوى العلاقات الدولية ستكون قليلة الأهمية
- في الإعتماد المتبادل لا يوجد ترتيب هرمي للمواضيع فكل المواضيع قابلة للنقاش ، و يمكن أن تكون أولويات مذكرات التعاون في أي وقت .

و يرى **دافيد ميتراني David Mitrany** و هو منظر تكاملي أنه لا بد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحلّ المشاكل المشتركة ، و قد قدم مفهوم جوهري و هو التفرع أيأن التعاون في قطاع ما من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق تعاونها إلى مجالات أخرى ولكن يبقى هذا الطرح بعيدا عن الواقع العملي حيث تختلف موازين القوى الخاصة بين الدول المتقدمة الديمقراطية و الدول المتخلفة ، فقد سعت الأولى إلى تكريس نظام التبعية عوض عن الإعتماد المتبادل الذي من المفترض أن يزيد فرص السلام ، و أصبحت هذه الدول تخضع لنظام الاشتراكية بدلا من التعاون (تكريس مبدأ المنفعة الخاصّة على المنفعة العامة)[1]

3- النظرية البنائية :

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي Social Constructionism الذي بدأ في البروز كمنافس للواقعية والليبرالية وقلما يخلو عدد من المجلاّت العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي، الذي يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية ،ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضليات ،ويرى أن خلافه مع

[1]- موسى بن قاصير ، **مرجع سابق** ، ص ص. 27-29

المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية وإنما حول "هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الاجتماعية والثقافية كذلك؟ و يطرح هذا المدخل الجديد أسئلة مثل: كيف تشكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ و كيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين ؟[1]وفي مجال العلاقات الدولية يتناول قضايا مثلا لتغير في السياسة العالمية ومفهوم الفوضى في العلاقات الدولية

و قد ظهر مصطلح البنائية في العلاقات الدولية في نهاية 1999 ، ويعتبر دون شك "**نيكولاس اونوف Nicholas Oneuf أول** من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا"World of our making" ، ويرتكز تعريف "اونوف" للبنائية على فكرة أن: "الأفراد والمجتمع يبني ويؤسس كل منهما الآخر، وهو ما أخذه من أعمال **Giddens** حول عملية البناء الاجتماعي وكيفية حصولها وتأسيسها وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لمفهوم الواقع الإجتماعي عند **Oneuf**.

كما تزامن ظهور النظرية البنائية مع النهاية السلمية للحرب الباردة التي أضفت الشرعية عليها لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها "ميخائيل غورباتشيف "في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك". و تعتبر البنائية نظرية هيكلية للنظام الدولي والتي تعتمد على الافتراضات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل في نظرية السياسة الدولية.
- إن البنى في النظام الدول وهمية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية،أي أنها تقع في ثنايا التبادل الفكري، فهي مبنية بشكل "تذاتاني" intersubjectiv.

[1]– حسن الحاج علي أحمد ، **العالم المصنوع – دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية** ، طبعة خاصة بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثامن للحركة الإسلامية السودانية ،(السودان : هيئة الأعمال الفكرية ، نوفمبر 2012)، ص.03.

- مصالح وهويات الدول في جانبها الأهم يتم صنعها وبنائها بواسطة هذه البنى الاجتماعية أكثر من كونها مسلمات خارجية المنشأ أتت إلى النظام بواسطة الطبيعة الإنسانية أو السياسة الداخلية
- النظام الدولي:"هو مجموعة من الأفكار، ونظام من المعايير التي تم ترتيبها من قبل بعض الأشخاص وخاصة في زمان ومكان، كما أن النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس معطى مسبق

انطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية أن تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية لدى فهي تحاول إذن ربط البنى الفاعلين و ادراكاتهم للواقع

إلى جانب ذلك ،ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البليار **Billiard Ball image** للعلاقات الدولية، والذي تعتمد عليه الواقعية ،لأنه فشل – في نظرها– في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية .بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك النزاعات، لأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية ،حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي وبالتالي بدل الاعتماد على حتمية البنية المادية الجامدة ومدى تأثيرها على السلوك النزاعي للفواعل، نجد البنائيين يدخلون متغيرات البنية القيمية ودورها في تشكيل هوية الفاعل

و حسب البنائيين النزاعات الدولية لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة (كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي (على غرار الواقعيين الجدد)، بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة

أو الظروف الاجتماعية، فالبعد الهوياتي يلعب دورا في زيادة حدة النزاعات العرقية والإثنية التي يعود سببها إلى اختلافات في التركيبة الثقافية والهوية للأطراف المتنازعة.

وقد شكلت النزاعات ذات الطابع الإثني ذريعة للتدخل الخارجي بدافع القرابة والانتماء الاثني الواسع حيث يصبح البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، هذا إذا أضفنا مدى إسهامها في توسيع دائرة الأطراف المتصارعة، وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراعا داخليا

وربما يتفق التحليل البنائي للنزاعات (المرتكزة على الهوية) مع فكرة هنتنغتون، إذ يقول "يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى." وهذا يعني أن النزاعات بين الدول تغذيها التراكمات الحضارية الثقافية. فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة، بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم،ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد النزاع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فالعلاقات مع المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف [1]

وعموما نستخلص أن النزاع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في

[1]– عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **مرجع سابق** ، ص ص. 48-47

المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية [1]

وكخلاصة لهذا الفصل فقد تطرقنا إلى مفهوم النزاع وأهم المفاهيم التي تتشابه مع هذا المفهوم وقمنا بالفصل بينها وتوضيحها مع تحديد درجة التداخل بين هذه المفاهيم ومفهوم النزاع الدولي وكذا تطرقنا إلى أهم العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

ومن أجل فهم ظاهرة النزاعات الدولية ، تطرقنا إلى مستويات التحليل وكيفية تأثير كل مستوى على النزاعات الدولية ومن ثم إلى أهم نظريات العلاقات الدولية التي تفسر سبب حدوث هذه الظاهرة ، فكل نظرية ركزت على جانب معين وهذا انطلاقا من المسلمات التي تسلم بها

في الأخير يمكن القول أنّ هذا الفصل سيكون الخلفية المرافقة لبقية خطوات البحث ذلك أنه أجاب إلى حد ما عن الأسئلة التي كانت تدور في ذهن الباحث وأزال الغموض الذي كان يسيطر على الموضوع .

[1]–**المرجع نفسه** ، ص .49

الفصل الثاني : المجهودات الدبلوماسية و غير الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية

تعرّف تسوية النزاعات **Conflict settlemen** على أنها إنهاء النزاع **conflict termination** عن طريق إتفاق متبادل **mutual agreement** بين الأطراف ذات العلاقة [1] ، إذ تمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية و مواقعهم ومطالبهم ، و هذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف و إنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف ، و الهدف هم التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسّلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية و جعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم[2].

و غالبا ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية باردا لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لا يعكس المصالح بعيدة المدى للطرف الضعيف، و إنما يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة [3]، لذا فمعظم النزاعات التي تتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى و تندلع من جديد من الناحية العملية رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتفاقية .

وتختلف تسوية النزاع عن إدارة النزاع وعن حلّ النزاع إذ أن هذا الأخير (حلّ النزاع) عبارة عن عملية تهدف لمخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع و حلّها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون العودة مرّة أخرى إلى النزاع [4] إذ يتم بلورة إتفاق و معالجة الاحتياجات الأساسية للطرفين بنفس المستوى و ليس وفقا لموازين القوى بينهما[5]، أمّا إدارة النزاع يقصد بها الجهود المشتركة لمنع

---

[1]– مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب) ،ص. 244

[2]– **المرجع نفسه** ، ص 20

[3]- محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص. 15

[4]- **المرجع نفسه** ،ص ص. 239–238

[5]– **المرجع نفسه** ، ،ص 16

تفاقم النزاعات الدولية و التدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت[1] (احتواء، حصر النزاع) . وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأدوات(السلمية و غير السلمية) المعتمدة لتسوية النزاع

المبحث الأول: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية

يعتبر مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية من مبادئ القانون الدولي الأساسية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ القوة أو التهديد باستعمالها ،و يقصد به أن تقوم كل دولة بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية على أساس المساواة في السيادة وفقا لمبادئ العدالة و القانون الدولي و وفقا لمبدأ حرية اختيار الوسيلة السلمية الملائمة .

ووسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية كثيرة ومتعددة ، و على الرغم من أن جميعها تهدف إلى تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية إلا أنها تختلف عن بعضها البعض سواء من حيث طبيعتها أو من حيث الطريقة التي تتبعها في التسوية أو من ناحية النتائج التي تتوصل إليها

و قد نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية و عددت المادة 33 من الميثاق هذه الوسائل وتضمنها أيضا النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

فتشمل الوسائل الدبلوماسية على المفاوضات و الوساطة و المساعي الحميدة و التحقيق و التوفيق، و يقصد بالوسائل السياسية المنظمات الدولية و الإقليمية، أما الوسائل القانونية فتضم القضاء و التحكيم الدوليين [2]

[1]– كمال حمّاد ، **مرجع سابق** ، ص.64

[2]- بوجلال سمية ، **التحكيم في النزاعات الدولية** ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص.7، (منشورة)

المطلب الأول: الطرق السياسية و الدبلوماسية لتسوية النزعات الدولية

وتتضمن المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق ، و عرض النزاع على المنظمات الدولية

❖ المفاوضات:

يقضي المفهوم العام للمفاوضات بأنها إحدى الطرق الدبلوماسية لإجراءات تسوية ودية بين دولتين أو أكثر و ذلك بتبادل الرأي للوصول إلى حلّ تقرره الأطراف المشتركة في هذه المفاوضات ، و بصفة عامة تجري المفاوضات بين الدول تمهيد لتنظيم أية معاهدة أو لتنظيم أية علاقة قانونية بينها و لو لم يسبق ذلك نزاع يقتضي تسوية أو حلّ[1]

و تعرّف المفاوضات بأنها قيام الدول المتنازعة نفسها بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر[2] ، و يرى **Alain Planety** أن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى إتفاق .إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلميا بين مصالح متنافرة أو متباينة و خاصة بين جماعات أو كيانات سياسية مستقلة [3]

أما **مارسيل ميرل** فيعرّفها على أنها منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الإتفاق ، و ذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن بتمثل في قبول حلّ وسط بين المواقف الأولية [4]

---

[1]- بولحبال محمد، **الأدوات المقررة في ميثاق الأمم المتحدة لحلّ النزاعات بالطرق السلمية** ، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، كلية الحقوق، ، 2014، ص.17 ، (منشورة)

[2]–شريف سليمان، **تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية** ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية، تيزي وزو، نوفمبر 1985، ص.91 ، (منشورة)

[3]– جراد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص.97

[4]– ميرل مارسيل ، **مرجع سابق** ، ص. 494

و يقصد بالمفاوضات بوجه عام تبادل وجهات النظر حول الموضوع محل التفاوض ، ومن هنا فإن المفاوضات هي إحدى أدوات العلاقات الدولية أو بالأحرى هي أحدى الأدوات التي تباشر بها الدول علاقاتها الدولية مع غيرها من الدول ، وكذلك المفاوضات تعتبر مرحلة من مراحل إبرام المعاهدات الدولية والاهتمام ينصرف إلى المفاوضات بوصفها إحدى الأدوات والأساليب التي تستخدم لتسوية النازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، فحيثما ينشأ نازع بين دولتين أو أكثر فإن المفاوضات المباشرة بين الأطراف تكون هي الأسلوب الأمثل لاحتواء النزاع والوصول إلى تسوية ووضع نهاية له تحول دون أن يتحول إلى نزاع مسلّح و أن يستمر إلى فترة من الوقت و يؤدي إلى تدهور العلاقة بين الأطراف [1]

كم أن المفاوضات عادة تجري بين وزراء خارجية الدول المتنازعة وممثليهم الدبلوماسيين أو من يوكلون لهم القيام بتلك المهمة من خلال وثائق التفويض*،و في بعض النزاعات ذات الطبيعة الفنية كرسم الحدود تُعين لجنة خبراء من الدولتين تتولى دراسة موضوع النزاع ، كذلك تأخذ المفاوضات أشكالا متعددة فقد تكون شفوية كما قد تكون خطية في تبادل كتب و مستندات و لا تتقيد المفاوضات من حيث مكان انعقادها ، فقد تتم في أقاليم أطراف النزاع أو في إقليم دولة محايدة [2] .

1- صلاح الدين عامر، **مقدمة القانون الدولي العام**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، 1985)، ص 924

* وثائق التفويض عبارة عن وثيقة صادرة عن الجهات المختصة في الدولة يعين بموجبها شخص أو عدّة أشخاص لتمثيل الدولة في التفاوض

2- عبد الحميد العوض القطيني محمد، **الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي** ، رسالة دكتوراه في القانون ، جامعة شندي السودان ،2016، ص112 ، (منشورة)

كما تتعدد أنواع المفاوضات و التي يمكن حصرها في:

أولا: المفاوضات المسبقة :

تهدف المفاوضات المسبقة التي تحديد موضوعات التفاوض التي سيتم إدراجها في جدول الأعمال ، كما أنها تمهد للمفاوضات المباشرة ، ذلك أنه قبل الشروع في التفاوض على مائدة المفاوضات وجها لوجه تحدث مفاوضات مسبقة أو اتصالات مبدئية لتعيين حدود المفاوضات التي ستدرج في جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته فهي إذن مرحلة تحضيرية للمفاوضات نفسها لذلك ليس من القريب أن يطلق عليها التفاوض علي المفاوضات أو الشروع في الجلوس على المائدة تمهيدا للمفاوضات في شكلها الرسمي وبمعناها الفني الدقيق .

ثانيا: المفاوضات المباشرة:

تعرّف المفاوضات المباشرة بأنها المباحثات المباشرة بين الطرفين المتنازعين لتسوية نازع قائم بينهما عبر القنوات الدبلوماسية المباشرة ويقصد بالقنوات الدبلوماسية المفاوضات التي تتم عبر البعثات الدبلوماسية الدائمة في الخارج والبعثات المؤقتة التي ترسل لغرض التفاوض في قضية معينة تتم بين ممثلي الدول والمنظمات الدولية المزودين بأوراق تفويض رسمية بقصد التوصل إلى إبرام معاهدة دولية تنظم أو تحكم الموضوع المراد تنظيمه، و يتميز هذا النوع من المفاوضات بالمرونة و اليسر في تسوية مباشرة وودية سواء إن كانت النزاعات ذات طابع سياسي أو قانوني

ثالثا: المفاوضات الجماعية:

نظرا لتكرار حدوث المشاكل الدولية ،أصبحت المفاوضات الثنائية بين الدولتين المتنازعتين لا تستجيب لتطور العلاقات الدولية وتسوية المنازعات ذات الطبيعة العامة التي تهم مجموعة من الدول، لهذا فقد اتجهت الدول بواسطة المنظمات الدولية إلى الاعتماد علي المفاوضات

الجماعية من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه الدول. إذ اكتسبت أهمية بالغة في تطور العلاقات الدولية ، وعقد اتفاقيات دولية جماعية نتيجة المفاوضات المباشرة بين مجموعة كبيرة من الدول وقد أتجه المجتمع الدولي إلي وضع قواعد خاصة بالمفاوضات الجماعية [1]

وبالرغم ما للمفاوضات من أهمية في تسوية النازعات الدولية إلا أنها تظل مرهونة بموافقة أطراف النزاع على اللجوء إليها ، وذلك حيث أنه لا قيود علي الأطراف في اللجوء إلى أي من الوسائل السلمية التي يرى أنها هي الأنسب لحل النزاع الذي هو طرف فيه و لا يعد ما ورد من ترتيب في ميثاق الأمم المتحدة للوسائل السلمية ملزما [2]

و على كل فقد كان للمفاوضات دور هام في حلّ عدّة خلافات نذكر منها:

- ✓ – حلّ أزمة الصواريخ بكوبا في أكتوبر 1962 عن طريق المفاوضات بين الرئيسين الأمريكي جون كندي و السوفيتي خروتشوف
- ✓ وقف التدخل الأمريكي في الفيتنام بعد المصادقة على اتفاقيات باريس في 1973/01/27
- ✓ المفاوضات التي جمعت الرئيس الأمريكي **نيكسون Nixon** و السوفيتي **ليونيد بريجنيف Léonid Brejnev** من 22 إلى 30 ماي 1972 و التوصل إلى أول إتفاق حول الحدّ من التسلح الاستراتجي في 1972/05/26 (سالت SALT1)

❖ <u>الوساطة</u>:

إذا لم تؤدى المفاوضات بين الدولتين المتنازعتين إلى حل النزاع القائم يتم اللجوء إلى الوساطة لتقريب وجهات النظر والتمهيد لحل النزاع بطريق ودي وسلمي.

[1] – **المرجع نفسه** ، ص ص. 114-115

[2] – **المرجع نفسه**، ص 113

و تعرف الوساطة على أنها محاولة طرف ثالث التوفيق بين الإدعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعاصات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة وذلك من خلال اقتراح حل للنزاع القائم بينها[1] و قد عملت اتفاقية لهاي لسنة 1899 و سنة 1907 على تنظيم الوساطة، و اعتبرتها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفويا أم بناءا على طلب إحدى الدول المتنازعة و يبقى للدول المتنازعة كامل الحرية في قبول الحلول المقترحة أو عدم الأخذ بها [2]

و يقول **William Zartman** أنه من الأحسن التفكير في الوساطة كنوع من التفاوض يقوم فيه طرف ثالث بمساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد حل لا تكون هذه الأطراف قادرة على التوصل إليه بمفردها من خلال تبنيه أفكارا للتسوية بالاعتماد على استراتيجيات الاتصال [3]

ويعرفها كريستوفر مور **Moore Christopher** بأنها تدخل طرف ثالث مقبول و الذي لا يملك إلا قوة محدودة على اتخاذ القرار أو لا يملكها إطلاقا، لمساعدة أطراف متنازعة على التوصل إلى تسوية إرادية مقبولة للمسائل محل النزاع ،أما جاكوب بيركوفيتش **Jacob Bercovitch** فيقول في تعريفه للوساطة : بأنها عملية إدارة للنزاع ، تتعلق بجهود الأطراف ذاتها ، لكنها تتميز عنها ، حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من شخص ، مجموعة أو منظمة، لتغيير سلوكهم و تسوية نزاعهم أو حل مشكلتهم دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون [4]

---

[1] – مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **مرجع سابق** ، ص.53

[2] – عصام جميل العسلي، **دراسات دولية**، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1998)، ص. 87

[3]- William zartman and Saadia Touval **, Mediation and Foreign Policy** , in International studies Review , Vol 5, No.4, Dissolving Boundaries (Dec,2003) p.91[3]

[4] – نهلة ياسين حمدان ، **مرجع سابق**، ص 22

نستنتج من هذه التعريفات أن:

- الوسيط هو الطرف الثالث، و غالبا ما يكون شخص حيادي ليس له صلة مباشرة بالنزاع أو بالقضايا الأساسية المطروحة، (هناك حالات يكون الوسيط طرف من النزاع و لكنها ضئيلة)
- قبول الأطراف لتدخل الوسيط إذ لا بد من وجود رغبة لدى المتنازعين للسماح لطرف ثالث بالتدخل في النزاع و مساعدتهم على الوصول إلى حل للنزاع إذ أن هذا القبول يعن بان الأطراف توافق على حضور الوسيط و لها رغبة في الأخذ بمقترحاته للوصول إلى تسوية
- يتدخل الوسطاء في النزاعات بناءا على دعوة مباشرة من أحد الأطراف المتنازعة أو أكثر من طرف،يمكن أن يتدخل الوسيط بموجب توصيات من أطراف ثانوية أو بمبادرة مباشرة من قبل الوسيط نفسه ، أو بتعيين من قبل جهة أو سلطة معروفة مثل مسؤول حكومي أو وكالة حكومية [1].

قد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة–الثالثة– كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام 1980 إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية [2] ، و الوساطة التي قامت بها فرنسا بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسبانيا في 10 ديسمبر 1898 ، كذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بين فرنسا و تونس سنة1985 [3] ، كما قد تكون بناءا على طلب الأطراف المتنازعة كوساطة الرئيس كارتر في النزاع القائم في البوسنة و الهرسك سنة 1995 ، و قد تكون فردية تقوم بها دولة واحدة أو جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عم 1989 حيث قامت لجنة مكونة من خمسة دول

[1] – العربي فارس، **دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري 1998–2002 مع التركيز على الوسيط الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2013، ص.19

[2] –سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية –دراسة نظرية و تطبيقية)**، رسالة ماجستير ، جامعة متتوري قسنطينة ،2014، ص.26

[3] – بوجلال سمية ، **مرجع سابق** ، ص.19

(مصر، تونس، نيجيريا،الطوغو، زيمبابوي) بالتوسط لحلّ النزاع و ذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية .

وتسعى الوساطة إما لمنع تطور الخلاف بين الأطراف إلى نزاع مسلّح كمثال وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني- الإسباني على جزر الكارولين في المحيط الهادئ عام 1885 ; أو بهدف لإنهاء نزاع مسلح قائم ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث Portsmouth عام 1905 [1]

❖ المساعي الحميدة :

المساعي الحميدة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها [2] ، و مصدرها العرف الدولي حيث اعتمدت إثر اتفاقية لاهاي لـ 29 جويلية 1899 و اتفاقية لاهاي ل 18 أكتوبر 1907 [3]

فهي إذن تدخل طرف ثالث يكون بعد موافقة الأطراف المتنازعة، للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع [4] غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل، كما أنه لا يشترك في المفاوضات بصفة مباشرة و إنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة [5]

[1] – سعداوي كمال ، **مرجع سابق** ، ص.27

[2] – مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **مرجع سابق**، ص.41

[3] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 33

[4] – سعداوي كمال ، **مرجع سابق** ، ص.25

[5] – جابر إبراهيم الراوي، **المنازعات الدولية**، (بغداد: دار السلام، 1978) ص.33

و تنتهي المساعي الحميدة في حالة ما نجح الطرف الثالث في جعل الأطراف المتنازعة تباشر المفاوضات بينها ، أو ترفض قبول مساعيه ، و تنتهي أيضا إذا لم تتوصل إلى نتائج إيجابية بسبب تعنت الأطراف المتنازعة[1] إذ لا يعتبر قيام أي دولة بالمساعي الحميدة عمل إجباري بالنسبة لها و إنما هو عمل تطوعي تقوم به بكامل إرادتها ، كما أن أطراف النزاع غير ملزمين بقبول الاقتراح الذي تقدمه لهم ، فكثيرا ما رفضت هذه الإقتراحات من قبل الأطراف المتنازعة و أبرز مثال على ذلك ، الإقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب التي قامت بين فنلندا و الاتحاد السوفييتي (سابقا) عام 1939[2]

فالمساعي الحميدة تعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين أو أكثر إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الإكوادور و البيرو ، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى التسوية المؤرخة في 28 جانفي 1942 ، وإما أن تعمل على إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) للمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا[3] ، أو من اجل تسهيل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول من الأمثلة على ذلك ، العلاقات الإيطالية الأثيوبية التي استعيدت في شهر أوت 1951 بفضل مساعي الولايات المتحدة و بريطانيا [4]

---

[1] – حساني خالد، **مرجع سابق**، ص.29

[2] – بوجلال سمية ، **مرجع سابق** ، ص.14

[3] – سعداوي كمال ، **مرجع سابق**، ص.25

[4] – بسكاك مختار، **حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي** ، رسالة ماجستير، جامعة وهران،2012 ص 77،(منشورة)

❖ – التحقيق :

التحقيق وسيلة حديثة نسبيا لتسوية النزاعات الدولية ، إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من الأعضاء من كل الدول المتنازعة إضافة إلى

دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تيسير عملية حل النزاع [1] ، و يعود الفضل في إنشاء التحقيق و إيجاده إلى المبادرة الروسية بمناسبة اتفاقيات لاهاي لسنة 1907، التي تعطينا تعريفا مدققا للتحقيق في مادتها التاسعة و التي تنص على ما يلي : " في النزاعات ذات الطابع الدولي، و التي لا تمس شرف، و لا مصالح ذات أهمية ، و التي تكون نتاج اختلافات في تقدير وقائع ، يمكن للقوى المصادقة أن تحكم أنه من الضروري على الأطراف التي لم تتوصل إلى إتفاق عن طريق الوسائل الدبلوماسية ، إنشاء لجنة دولية للتحقيق مكلّفة بتسيير حل من هذه النزاعات ن مع توضيح ذلك، بتحليل كلي و حسب ما يمليه الضمير لمسائل الواقع " .

و حسب المادة العاشرة (10) من نفس الاتفاقية فاللجان الدولية للتحقيق (لجان مكونة من خمسة أعضاء من بينهم ثلاثة محايدين) تنشأ بموجب اتفاقيات خاصة بين أطراف النزاع [2]، ويتم اختيارهم في الغالب من بين الشخصيات ذات الخبرة و الاختصاص ، و هناك حالات جرى فيها اختيار شخص واحد للقيام بهمة لجنة التحقيق، و يملك مجلس الأمن سلطة إنشاء هذه لجان ، كما أن جلساتها لا تكون علنية ، فمداولاتها تبقى سرية [3]

و وفقا لميثاق الأمم المتحدة في مادته 33 فمهمة لجان التحقيق تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي

[1] – سعداوي كمال ، **مرجع سابق**، ص.35

[2] – بسكاك مختار، **مرجع سابق** ، ص ص . 65-66

[3] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص.59

تقدمه صفة الإلزام، أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يتضمن ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، و إنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يريانه مناسبا من التقرير إذ أنه لا يملك صبغة إلزامية [1]

وهناك العديد من الأمثلة عن تطبيقات لجان التحقيق في حل النزاعات الدولية فقد أستخدمت كوسيلة سياسية لحل النزاعات الدولية بكثرة من طرف عصبة الأمم ما بين (1939/1919) وكذلك من قبل الأمم المتحدة منذ العام 1946 مثل لجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن يحمل الرقم 1564 بتاريخ 18 سبتمبر 2004 يطلب من الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها بعض الأطراف في دارفور وتحديد إذا ما كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية وتحيد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها ، إلى جانب لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ذلك تنفيذا لطلب مجلس الأمن بأن يقدم إليه و في صورة عاجلة تقريرا عن ظروف و أسباب و عواقب اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري [2]

❖ <u>التوفيق</u>

التوفيق Conciliation هو إجراء تقوم به لجنة يعينها أطراف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع وتحقيقا لهذا الغرض تقوم اللجنة بتمحيص الوقائع من مختلف جوانبها، والتعرف على مواطن الخلل في العلاقات بين

[1] – مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **مرجع سابق**، ص.42

[2] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 56-57

الأطراف المتنازعة ، و البحث عن الحلول الكفيلة بتسوية النزاع سلميا. و لا يتمتع التوفيق بصفة الإلزامية [1] ، وقد انتشر هذا الأسلوب بعد الحرب العالمية الأولى خاصة ، حيث نصت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة تخول بعضها حق عرض خدمتها على أطراف النزاع دون أن يوجه إليها طلب بذلك من قبلهم[2].

وتخضع هذه اللجان لمبدأ المساواة في الصلاحيات بين أعضائها و الاستمرارية وتتألف اللجان من ثلاثة أعضاء أو خمسة أو أكثر فقد تتألف لجنة التوفيق عادة من ثلاثة أعضاء: يعتبر كل طرف عضوا ، ويختار العضوان ثالثهما.و قاعدة التساوي تطبق أيضا إذا ارتفع عدد الأعضاء إلى خمسة (لكل طرف عضوان و الأربعة يختارون الخامس) ، و تتكفل اللجنة بعد إنشائها بوضع نظامها الداخلي ، و تكون اجتماعاتها سرية و تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات[3]

و هناك العديد من النزاعات التي تم حلّها إعتمادا على لجان التوفيق أبرزها :

✓تسوية النزاعات البحرية مابين بلجيكا و الدانمرك ، التي جرت في عام 1940 (قضية السفينتين غوموسفاقا التي عرضت على لجنة عقدت إجتماعها في ستوكهولم و قد قضى تقرير اللجنة بالتعويض لحكومة الدنمركية)

✓التسوية التي تمت بين فرنسا وسويسرا بشأن نازعان يتعلقان من جهة بنفقات حجز الفرقة البولونية الثانية المنضمة إلى الفيلق الفرنسي الخامس والأربعين ، والتي لجأت إلى سويسرا ، ومن جهة ثانية بتصرفات السلطات الفرنسية الجمركية في الأراضي السويسرية ، عرض النازع

[1]– **المرجع نفسه** ، ص .66

[2] – عبد الحميد العوض القطيني، **مرجع سابق**، ص.153

[3] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص .67

علي لجنة عقدت اجتماعها في لاهاي بموجب معاهدة التوفيق والتحكم الفرنسية المعقودة عام1955 و التي قبل بها الطرفان ووضعت حدا للنزاع

✓تسوية النزاع الناشب بين ايطاليا وسويسرا حول تفسير اتفاقية الإقامة المعقودة عام 1686 وبشأن تطبيق الضرائب الاستثنائية علي الرعايا السويسريين [1]

✓اللجنة التي كونها مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (2961) في 31 ديسمبر 1972 من كل من الجزائر و سوريا و الكويت و ليبيا و مصر، بقصد تسوية الخلافات التي كانت قائمة بين شطري اليمن سابقا حول مناطق الحدود ، حيث زارت اللجنة كل من عدن و صنعاء ، و أسفرت جهودها على إتفاق يقضي بوقف إطلاق النار ، و سحب الطرفين إلى ماوراء الحدود المشتركة [2]

❖ **عرض النزاع على المنظمات الدولية :**

تعد المنظمات الدولية إحدى الوسائل السلمية المتبعة في حل النزاعات الدولية حيث تعاظم دورها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، و ظهور الأمم المتحدة ، و مع نهاية الحرب الباردة و ظهور الأمم المتحدة ،و مع نهاية الحرب الباردة برز دور آخر يتمثل في المنظمات الدولية الإقليمية ، حيث أصبحت هي الأخرى تقوم بحل النزاعات الدولية

أولا: دور هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية

تقوم منظمة الأمم المتحدة بدور هام في إطار حفظ السلم و الأمن الدوليين منذ 1945 ، وذلك باعتمادها على فكرة الأمن الجماعي و حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ،و وقفا للمادة /2 من ميثاق الهيئة فإن الجمعية العامة و مجلس الأمن هما المسؤولان عن تنفيذ هذه

[1] – عبد الحميد العوض القطيني، **مرجع سابق**، ص.173

[2] – بولحبال محمد، **مرجع سابق**، ص .73

الوظيفة [1] ، لذا سنتطرق باختصار إلى وظيفة كل منهما في مجال تسوية النزاعات الدولية

• الجمعية العامة : اقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته 14 للجمعية العامة الحق في مناقشة أية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدولي، يرفعها إليها عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها كما اقر لها أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف تسوية سلمية ، كما نصت المادة 18 على كيفية التصويت على تلك القرارات فنصت على أن تصدر الجمعية العامة توصياتها في المنازعات بالأغلبية ولابد من الإشارة بأن توصيات الجمعية العامة في المنازعات ليست لها أي صفه إلزامية ولا يوجد في الميثاق ما يفرض على الدول الأعضاء في الهيئة الدولية احترام تلك التوصيات[2] ، و إن كان الميثاق قد أعطى الجمعية العامة صلاحيات واسعة في نظر المنازعات الدولية إلا أنه وتجنبا للازدواجية أستثنى بعض النزاعات التي تكون معروضة على مجلس الأمن [3]، كما نلاحظ أن إن دول العالم الثالث تفضل الالتجاء إلى الجمعية العامة بالنظر إلى الاستخدام المتكرر لحق الفيتو في مجلس الأمن من جانب الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية [4]

• مجلس الأمن : مجلس الأمن مؤسسة دولية لحل النزاعات الدولية، يتمتع بصلاحيات واسعة خولّها له ميثاق الأمم المتحدة [5]، إذ للمجلس الحق في أن يدعو الأطراف المتنازعة إلى تسوية ما بينهم من خلاف بطريق المفاوضات و الوساطة أو الالتجاء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية ،وإذا اختلفت الدول التي يقوم بينها النزاع في حله

[1] – **المرجع نفسه** ، ص.110

[2] – يونس المهدي ميكائيل الشريف، **الطرق الدبلوماسية أو السياسية في تسوية النزاع وديا**، في: المجلة الليبية العالمية،العدد 18، ماي 2017،ص.09

[3] – عبد الحميد العوض القطيني، **مرجع سابق**، ص.173

[4] – يونس المهدي ميكائيل الشريف، **مرجع سابق** ، ص.10

[5] – سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية ،2005) ص.49

بالوسائل السابقة فيجب أن يحال إلى مجلس الأمن حتى يقدم توصياته لحل النزاع سلميا ، و تختلف التي يتمتع بها مجلس الأمن في هذا الصدد باختلاف درجة حساسية المشكلة المطروحة عليه وخطورتها فإذا كان الأمر يتعلق بمجرد تهديد السلام فإن مجلس الأمن لا يملك إلا إصدار توصيات يدعو فيها أطراف النزاع لحل خلافاتهم بالطريقة أو الطرق التي يرونها مناسبة أو يقترح عليها الحل المناسب ، ولكن إذا كان الخلاف يهدد السلام الدولي فإن سلطة مجلس الأمن لا تكون مجرد التوصية بل تكون سلطة حرة فله أن يأمر إطراف النزاع باتخاذ إجراءات وقتية مثل وقف القتال وهذا ما حصل بصدد مشكلة فلسطين في 1984 أو كذلك ما قرره بخصوص سحب القوات الكورية خارج خط 38 عام 1950، وله الحق في تطبيق الجزاءات الاقتصادية[1] .

ثانيا: دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الدولية

نص ميثاق الأمم المتحدة على دور المنظمات الإقليمية في مهمة المحافظة على السلم والأمن الدوليين فحسب المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة انه على مجلس الأمن أن يشجع على الحل السلمي للمنازعات عن طريق هذه المنظمات أم عن طريق طلب الدول التي يعنيها الأمر أو الإحالة إليها من مجلس الأمن حيث فوضت المادة السابقة على المنظمات بذل الجهد لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات التي هي عضو فيها وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن[2] ، وتقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية .أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق أو الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة [3]

[1] – يونس المهدي ميكائيل الشريف، **مرجع سابق** ، ص. 9

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.10

[3] – سعد الله عمر، **مرجع سابق**، ص.117

فللمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية .ففي دراسة قام بها جوزيف ناي حول دور منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية 19 نزاعا إقليميا، وجد أنه في تلك الصراعات المبحوثة تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع أو تهدئته ، ووجد "ناي" أن كفاءة المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات الإقليمية تضاهي كفاءة الأمم المتحدة [1]

المطلب الثاني : الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية

وتتمثل أساسا في التحكيم الدولي و القضاء الدولي

1- <u>التحكيم الدولي</u> :

يعد التحكيم من أهم و أقدم الطرق المستعملة في تسوية النزاعات التي تندلع بين الدول لكونه يجمع بين الصبغة القضائية و الاتفاقية ،و حسب المادة 39 من اتفاقية لاهاي 1899 الخاصة بالتسويات السلمية للمنازعات الدولية فالتحكيم الدولي يهدف إلى حل النزاعات بين الدول عبر قضاة يتم اختيارهم حسب أشكال حددتها الأطراف ذات النزاع و على أساس احترام القانون [2] فالتحكيم الدولي هو النظر في نزاع و يلجأ إليه المتنازعون مع إلتزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع ، وهذا الإلتزام هو ما يميز التحكيم عن الوساطة و التوفيق ، إذ كما ذكرنا سابقا كلاهما يقفان عند حد العرض و الاقتراح[3] و يتسم التحكيم بإجراءات خاصة ، تميزه عن باقي طرق حل النزاعات الأخرى لاسيما القضائية منها و تتكون هذه الإجراءات من مرحلتين

[1] – كمال حماد، **مرجع سابق**، ص.88

[2] – سمير النزيلي، **التحكيم الدولي– حالة اليمني الأديتيري على جنرحنشيش** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر ، 2014، ص.4،(منشورة)

[3] – علي صادق أبو الهيف ، **القانون الدولي العام** ،(الإسكندرية: منشاة المعارف للطبع، 1995)ص.647

وهما : المشارطة و القرار فالمقصود بالمشارطة هو أنه عندما تتفق الأطراف على إحالة النزاع القائم بينهم إلى التحكيم يتعين عليهم صياغة وثيقة قانونية تكون بمثابة النظام الأساسي لهيئة التحكيم ، تسمى هذه الوثيقة بمشارطة التحكيم (Compromis) حيث تتضمن المسائل التي تتعلق بهيئة التحكيم كأسماء المحكمين وتلعب إرادة الأطراف المتعاقدين دورا هاما في بلورة هذا الإجراء[1]

أما القرار فهو الركن الثاني و يقصد به الحكم أو القرار الذي تصدره الهيئة التحكيمية المشكلة للمحكمة ، و يتم إصداره بأغلبية الأعضاء ، يذكر فيه أسماء المحكمين و يحتوي على الأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع ، و يعد ملزما للأطراف أي أنه يملك قوة الأحكام القضائية ولا يجوز إعادة النظر في القرار إلا في حالة واحدة فقط و هي حدوث ظروف كان من شأنها لو كانت معلومة من المحكمين قبل صدور الحكم أن تجعله يصدر بشكل آخر[2]

كما يمكننا التمييز بين نوعان من التحكيم هما التحكيم الإجباري و التحكيم الاختياري فالتحكيم الإجباري الذي يتم الإتفاق عليه بين الدول قبل نشوء النزاع سواء كان ذلك يوضع معاهدة خاصة بالتحكيم لتسوية النزاعات بصورة عامة ، عندما تظهر في المستقبل أما التحكيم الإختياري فهو نقيض النوع الأول ، أي أنه غير ملزم قبل نشوب النزاع ، وإنما يتم الاتفاق عليه لاحقا بعد قيام النزاع مباشرة فإذا قام نزاع بين دولتان جاز إما الاتفاق على إحالته أو عدم إحالته إلى التحكيم ، فإنه يصبح إجباريا ينبغي التقيد به من قبل الأطراف المتنازعة [3] لكن يعاب على المضي إلى طريق التحكيم ، أنه لا يعطي الفرصة إلى أطراف النزاع للطعن أو إستدراك القصور الذي شاب الحكم .وهي غير قابلة للإستئناف ولعل هذا ما يميز الاحكام

[1] – حساني خالد، **مرجع سابق**، ص. 73

[2] – محمد المجذوب، طارق المجذوب، **القضاء الدولي**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009) ص.710

[3] – سهيل حسين الفتلاوي ، **الموجز في القانون الدولي العام**،(عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009)،ص.347

التحكيمية عن القضائية، لذلك تفضي إلى التخلص نهائيا من النزاع من الناحية القضائية ، في المقابل يذهب البعض إلى إعتبار ذلك ميزة إيجابية لكونه ينهب النزاع في أقصر مدة ممكنة مما يحافظ على إستقرار العلاقات الدولية بين أعضاء المجتمع الدولي[1]

كما ان هناك العديد من الامثلة عن النزاعات التي تم تسويتها عن طريق التحكيم نذكر منها : **قضية الألاباما:** إبان حرب الإنفصال الأمريكية اتهمت الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة بريطانيا بتقديم المساعدة سرا لولايات الجنوب بالسماح لها ببناء السفن التي كانت تستعملها في الأعمال الحربية وبتموينها في الموانئ الانجليزية ، وكانت الألاباما إحدى هذه السفن و قد بنيت في ليفربول لتقوم بالإعتداء على مراكب و لايات الشمال فأغرقت عددا منها فمع نهاية الحرب بانتصار ولايات الشمال طالبت إنجلترا بتعويضها عن هذه الأضرار ، و اتفقا الطرفان على عرض هذا النزاع على التحكيم ، و تم ذلك في معاهدة أبرمت في واشنطن 1871 تقرر فيها أن تتكون هيئة التحكيم من خمسة أعضاء تعين كل من بريطانيا و الولايات المتحدة واحد منهم ،و يعين الثلاثة الآخرون من جنسيات أخرى وكانت من البرازيل و سويسرا و إيطاليا، و اجتمعت الهيئة في جنير في سبتمبر 1872 و أصدرا قرارها لصالح الولايات المتحدة و الزمت إنجلترا بدفع التعويض الملائم [2]

2 – <u>القضاء الدولي</u> :

بخلاف التحكيم ، القضاء الدولي يعد فكرة جديدة بعد العديد من المحاولات ، حيث كانت سنة 1907 مهدا لقيام محكمة عدل دولية دائمة التي أعتمد نظامهما الأساسي سنة 1921 في عهد عصبة الامم و في 1946 في ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث حلّت محل سابقتها المحكمة الدائمة للعدل الدولي و ذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،و أوكلت لها مهمة

[1] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص.90

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.95

تسوية المنازعات القانونية بإعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة، إذ أنها تمارس نوعان من الإختصاص، إختصاص قضائي يتعلق بالنظر في النزاعات التي ترفعها لها الدول و آخر إستشاري يتضمن تقديم فتاوى في مسائل القانون الدولي .

كما أن أعضائها هم أنفسهم أعضاء الامم المتحدة، إذ ان كل دولة وافقت على ميثاق الأمم المتحدة تكون قد وافقت بالضرورة على محكمة العدل الدولية و نظامها ، ووفقا للمادة الثالثة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تتكون من خمسة عشر (15) قاضيا، يتم إنتخابهم بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن من قائمة تحوي أسماء الأشخاص الذين ترشحهم ، و لا يمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الامن ممارسة حق النقض(الفيتو) ضد التصويت أثناء عملية إنتخاب القضاة الذين تستمر فترة انتخابهم 9 سنوات [1] .

و يتميز القضاء الدولي عن الوسائل الاخرى لحل النزاعات ب:

– فقط من لها حق اللجوء للقضاء الدولي في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشؤكات التجارية و الافراد أطرافا في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي [2]

– يتميز قضاة محكمة العدل الدولية بالإستقلالية عن إرادة الاطراف [3]

– تصدر عن القضاء الدولي قرارت ملزمة للأطراف و غير قابلة للإستئناف [4]

كما تمكنت محكمة العدل الدولية منذ إنشائها من الفصل في عدد كبير من المنازعات والمسائل الدولية نذكر منها قضية اللوتس ،موضوعها اللوتس Le lotus مركب فرنسي صدم سفينة فحم تركية في البحر المتوسط فأغرقها ومعا ثمانية اشخاص من رعايا تركيا ، ولما وصل

[1] – بولحبال محمد ، **مرجع سابق** ، ص. 97–103

[2] – أبو هيف علي صادق، **مرجع سابق** ،ص. 757

[3] – سعداوي كمال ، مرجع سابق، ص.34

[4]– أبو هيف علي صادق، **مرجع سابق**، ص.763

"اللوتس" ميناء إسطنبول قبضت الحكومة التركية على ضابطه الفرنسي و قدمته للمحاكمة أمام قضائها الجنائي فحكم عليه بثمانين يوما و بغرامة ،إحتجت الحكومة الفرنسية على تركيا بدعوى أنها لا تملك الحق في محاكمة ما وقع من المركب الفرنسي في عرض البحر فنازعتها الحكومة التركية في هذه الدعوى و اتفقت الحكومتان على رفع الامر إلى محكمة العدل ، فحكمت لصالح تركيا على أساس أنه ليس هناك من قواعد القانون العام ما يحرّم على تركيا أن تتصرف مثلما فعلت .

كما تعتبر المحاكم المتخصصة وسيلة سلمية جديدة لتسوية المنزاعات الدولية، وتعد مثل باقي الوسائل القضائية الأخرى من أكثر الوسائل ازدحاما بالتفاصيل الإجرائية .وتشمل اليوم كل من محكمة قانون البحار والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة و المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ، وضح الميثاق الدولي إمكانية الدول الأعضاء باللجوء إلى المحاكم دولية أخرى عندما ينشأ بينهم من خلافات وقد حذا هذا الحذو جميع النظم الأساسية المنشئة للمحاكم الدولية الإقليمية تقريبا[1]

المبحث الثاني : الوسائل غير السلمية لتسوية النزاعات الدولية

تحاول الدول تسوية النزاعات بينها بالطرق الودية و السلمية ، فإن أخفقت في ذلك عمدت إلى أعمال و طرق غير سلمية (الإكراه) التي تجبر بواسطتها دولة ما دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها، و اللجوء إلى هذه الأعمال يعتبر أمرا غير مرغوب فيه على الصعيد الدولي،إذ عرف المجتمع الدولي عددا كبيرا من هذه الوسائل[2] و في هذا المبحث سنحاول التطرق لها

[1] – بولحبال محمد، **مرجع سابق** ، ص.105 –106

[2] – كمال حماد، **مرجع سابق** ، ص.90

المطلب الأول : الطرق التقليدية للتسوية غير السلمية للنزاعات الدولية

تتعدد أشكال و أدوات التسوية غير السلمية للنزاعات الدولية و تتفاوت في شدتها ، إذ يدخل في هذا الإطار قطع العلاقات الدبلوماسية، الثأر و الانتقام، الحصار ،الحصار البحري (حجز السفن و توقيفها) ، المقاطعة الإقتصادية ، و أخيرا الحرب

❖ قطع العلاقات الدبلوماسية :

يصفها السفير المصري السابق "هاني خلاّف" بأنها أقصي درجة من درجات تطوُر إبداء الغضب الدبلوماسي و يعرفها بأنها حزمة من الإجراءات التي تبدأ مع سحب الدولة «أ» لسفيرها من الدولة «ب»، مع مطالبة نظيرتها بتنفيذ الإجراء ذاته، وتتطور في بعض الأحيان إلى إعادة «أ» لطاقمها الدبلوماسي الكامل لأرض الوطن مع إغلاق السفارة والذي تحدد ضوابطه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية حتى في أقصى درجات العداء، كما ورد في مادتيها الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين و تلزم الدول المعتمد لديها بمنح تسهيلات للأشخاص المتمتعين بالمزايا والحصانات –بخلاف من هم رعايا– فضلاً عن أعضاء أسر هؤلاء الأشخاص لتيسير مغادرة أراضيها في أسرع وقت. أما فيم يخص مباني البعثة وما يوجد فيها من منقولات ومحفوظات، فتلتزم الدولة المعتمد لديها باحترامها، فضلاً عن حمايتها[1]. فقطع العلاقات الدبلوماسية يمثل تحذيرا من دولة إلى أخرى بان الامور قد وصلت إلى نقطة لم تعد معها العلاقات الطبيعية ممكنة، وأن وسائل أقسى قد تطبق كمثال قطع المملكة العربية السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع تركيا والمملكة الأردنية الهامشية بسبب اعترافهما بالجمهورية

[1] – ألاء عثمان ، **خمسة إجراءات تتخذها الدول قبل إعلان الحرب ضد بعضها "إسقاط طائرة " لا يعني إقتراب المعركة** ، في https://lite.almasryalyoum.com/lists/78510/ ، 2019/04/27

العربية السورية عام 1961 و قطع جامعة الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في عام 1979 [1]

❖ الثأر أو الإنتقام :

وهي أعمال غير شرعية تتخذ انتقاما من دولة لإجبارها على الموافقة على تسوية مرضية لنزاع نشأ عن عمل غير شرعي قامت به في وقت سابق[2] ويطبق أيضا بحق كل دولة ارتكبت مخالفة لنص صريح وارد في المعاهدات أو القواعد الدولية العرفية ، و قد كان الثأر في الماضي يتم بواسطة القرصنة ، من بين الامثلة عن هذا النوع قصف الطائرات الامريكية لفييتنام الشمالية ردا على نسف المنشآت الأمريكية في فييتنام الجنوبية ، و كذا قصف الطائرات الامريكية لمدينتي طرابلس و بنغازي عام 1986 بحجة تورط ليبيا في افجير ملهى ليلي يرتاده الجنود الامريكيون في فرانكفورت بألمانيا [3]

❖ الحصار :

و هو ضرب نطاق حول بلاد ما و منعها من الإتصال بالبلاد الاجنبية و يمثل الحصار وسيلة بالغة الفاعلية لتسوية نزاع عن طريق إجراءات ضاغطة لا تصل إلى حد الحرب ، ومن الأمثلة عن الحصار، الحصار البريطاني –الفرنسي ضد هولندا سنة 1863 في محاولة لضمان إعتراف هولندا باستقلال بلجيكا [4] و حصار الولايات المتحدة الامريكية لكوبا مطلع الستينيات عقب إنتصار ثورة الرئيس فيدل كاسترو [5]

[1] – كمال حماد، **مرجع سابق** ، ص. 90

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.91

[3] – محمد عزيز شكري، **تسوية النزاعات الدولية** ، في https://www.marefa.org/ ، 2019/04/28

[4] – كمال حماد ، **مرجع سابق** ، ص.96

[5] – محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**

❖ الحصار البحري(حجز السفن و توقيفها) :

عبارة عن منع دخول أو خروج السفن من و إلى موانئ وشواطئ دولة ما بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى بحريا ، و في الأصل يعتبر من أعمال الحرب حيث يكون مشروع في هذه الحال، ويحق للدولة أن تحجز أي سفينة تحاول اختراق الحصار ولو كانت لدولة محايدة لكن في وقت السلم ويعتبر غير مشروع إذ يعتبره القانون الدولي المعاصر وسيلة من وسائل الحرب، و قد شهد القرن العشرين أشكالا جديدة من الحجز أو الحظر سواء أكان كعمل كن جانب دولة أو كعمل جماعي وذلك بهدف منه معتد محتمل من زيادة مخزونه من المواد الحربية أو لإجبار دولة ما على التوقف عن القيام بنشاطات غير شرعية أو غير مرغوب فيها ومن الامثلة عن ذلك حصار بريطانيا وفرنسا وروسيا عام 1826 على شواطئ اليونان التي كانت تحتلها الجيوش التركية لتمنع وصول الإمدادات لتلك الجيوش لإجبار تركيا على إنهاء حالة الحرب مع اليونان، والتي انتهت بتدمير الأسطول التركي .

❖ المقاطعة الإقتصادية :

وهي عبارة عن قطع التعامل التجاري مع دولة ما لإكراهها على إصلاح خطأ وقعت فيه أو تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه [1]، و تقضي بقطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين و رعاياهم ، بل تصل احيانا إلى درجة عدم السماح لسفن و طائرات الدولة التي استهدفت باستعمال مرافئ الدولة التي فرضت المقاطعة ، و يسمى هذا النوع مقاطعة من الدرجة الثانية ، ومن الامثلة عن ذلك المقاطعة الإقتصادية التي قامت بها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني و كذا المقاطعة الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على جنوب إفريقيا مطلع التسعينيات لتتراجع عن سياسية التمييز العنصري [2]

[1] – كمال حماد ، **مرجع سابق**، ص.95-96

[2] – محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**

❖ الحرب :

تعتبر بعض الدول أن مصالحها تؤمن من خلال إعلان وشن الحرب على دولة اخرى ، وهو ما كان معمولا به في القانون الدولي التقليدي انطلاقا من مبدأ تمجيد سيادة الدول المطلقة في الداخل و الخارج ، لكن في ظل القانون المعاصر فالحرب أصبحت جريمة دولية بعاقب مرتكبها و يخضع للمسائلة القانونية ، و لا يجوز استعمال العنف بأية صورة كانت ألا في حالتين حسب ميثاق الامم المتحدة ، و هي في حالة الدفاع المشروع عن النفس و ضمن الحدود التي رسمتها المادة 51 من الميثاق ، أو تحت راية الامم المتحدة وذلك بهدف حفظ السلم و الامن الدوليين [1]

المطلب الثاني : تدخل الطرف الثالث بقرارات أممية

مع بروز هيئة الأمم المتحدة أصبحت وسائل الإقتصاص و الثأر و الحجز و غيرها محرّمة ، و حلّت محلّها التدابير الزجرية و القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الهيئة فهذا الفصل يخول لمجلس الأمن سلطة إكراه حقيقية ، و هذا إنطلاقا من سلطته في إتخاذ قرارت إلزامية في حالات يُهدد فيها السلم العالمي، أو أية عملية إخلال بالأمن إذ يتدخل في هذه الحالات ، ومن أجل أخذ نظرة شاملة عن هذا الأمر سنتطرق إلى مضمون الفصل السابع ، لكن قبل ذلك لا بد لنا من ضبط مفهوم التدخل و ما المقصود به .

إن التباين في وجهات النظر في الدراسات الأكاديمية حول مفهوم التدخل الدولي نابع من الإختلافات في المنطلقات (سياسية أو قانونية) التي تستند عليها كل دراسة، و الأهداف

[1] – كمال حماد ، **مرجع سابق**، ص.93

أو الدوافع وكذلك المعايير المعتمدة في تقدير القضايا التي تستجوب التدخل من غيرها، وعادة ما تركز معظم المفاهيم التي تطرقت للتدخل الدولي داخل الدول على الشكل القسري للتدخل .

إذ يعرف "ريمون بلانت" التدخل بأنه حركة تأتي بغض إتمام حركات سابقة مع النية في التأثير على السياسة الداخلية للدولة المستهدفة بالتدخل ، فالتدخل بهذا المعنى يقع في حال تحقق مايلي: طرف موكل يقوم بالفعل، وجهة مستهدفة يقع عليها الفعل و الوسيلة المعتمدة في تنفيذ العملية .

كما ورد في الأدبيات المهتمة بالعلاقات الدولية أن التدخل هو ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الاخيرة، وفي محاولة اعمال لإضفاء نوع من الإحاطة بالمفهوم قام "فينيست" R.J.Vincent بتعريف التدخل على أنه الاعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا التدخل عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، و ليس بالضرورة ان يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني، و لكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية .

و ينظر سميث إلى التدخل على أنه فعل خاص بالطرف الثالث في سياق تحالف معين، وتحمل عبارة تحالف معين إرة إلى تفسيرين أساسيين الأول يتمثل في التدخل الذي يتم عبر تحالف بين القوى المتدخلة، وهو ما يتطلب في أغلب الأحيان اللجوء إلى التنسيق عبر المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، أما التفسير الثاني فهو مرتبط بالإستدعاء الداخلي للطرف الخارجي، و بالتالي توجيه سلوك المتدخل ضد أحد الاطراف المتنازعة خارج التحالف، مما يوحي بأن هناك نوعا من التحيّز في عملية التدخل .

و في ظل إنتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن إفرازات النزاعات بغض النظر عن أسبابها و الأطراف المنخرطة فيها، اصبح التدخل الدولي في مثل هذه الحالات يأخذ طابعا إنسانيا[1]

كما يعرّف Arntz التدخل الإنساني على أنه قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في شؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الانسان أثناء ممارستها لسيادتها سواء كان ذلك بإجراءات تؤثر أو تضر بدولة أخرى [2] و حسب "شارل روسو" فالتدخل الإنساني هو الأعمال التي تقوم بها دولة ضد سلطة أجنبية بغرض وقف المعاملات الإنسانية المطبقة لرعاياها[3]

و قد حدد كل من Ramsbotham و Woodhouse جملة من الشروط كمبررات للتدخل الإنساني منها: وجود سبب إنساني، العمل على إنهاء المأساة الأنسانية وفق المقترب الإنساني بالتوجه نحو توفير الحاجيات الأساسية الإنسانية، التأكد من تحقق مخرجات إنسانية خلال القيام بعملية التدخل، هذه الشروط توفر إطارا جيدا لمناقشة و تعريف التدخل الأنساني [4] .

وعليه ومن خلال التعاريف المقدمة نستنتج أن التدخل الدولي هو نفسه التدخل الدولي الإنساني إلا أنه أضيفت له ميزة و طبيعة الإنسانية بإعتبار أن الغرض الأساسي من هذا التدخل هو حماية حقوق الإنسان .

[1] – زيدان زياني، **التدخل الدولي لحلّ النزاعات الدولية داخل الدول العاجزة:دراسة حالة دارفور**، رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر –باتنة– ،2009 ، ص.29–31 ، (منشورة)

[2] – فيصل معمر خولي، **الأمم المتحدة و التدخل الدولي الانساني** ، ط.1 ،(القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،2011)،ص.13

[3] – إيمان شمامي، **التدخل الدولي الإنساني و تسوية النزاعات الداخلية**، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي– ،2014 ،ص.12،(منشورة)

[4] – زيدان زياني، **مرجع سابق**، ص.31

محتوى الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة :

يتكون الفصل السابع من ثلاثة عشر (13) مادة (39 –51) ، و يندرج ضمن ميثاق الأمم المتحدة تحت عنوان (فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم و الإخلال به و وقوع العدوان)، إذ يتيح لمجلس الأمن سلطة إتخاذ تدابير قسرية ضد الدول التي يعتبر ان تصرفاتها تهدد السلم و الأمن العالميين، و وفقا لهذا الفصل يتم ذلك من خلال المراحل التالية :

- يعاين مجلس الأمن وجود تهديد ضد السلم ، أو إخلال بالأمن أو وقوع إعتداء، يقوم مجلس الامن في هذه الحالة، وقبل أي إجراء بدعوة الأطراف المعنية للإلتزام بالإجراءات الظرفية و الآنية المؤقتة التي يرى ضرورة اتباعها لمنع تأزم الأوضاع [المادتين 39 و40]
- يقوم مجلس الأمن بإصدار توصيات أو يتخذ قرارات تفرضها الاوضاع
- بإمكان مجلس الأمن اتخاذ قرارات لا تستلزم استعمال القوة [المادة 41] تتمثل خاصة في إجراءات الحصار أو العقوبات الإقتصادية تلتزم بها الدول و تطبقها
- يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى إستعمال القوة بقيامه بأي عمل أو إجراء ضروري عن طريق استعمال القوة الجوية أو البرية ، وذلك إذا تبين أن الإجراءات المقررة لنص المادة 41 لم تحترم أو غير مناسبة [المادة 42]
- توضح المواد من 43 إلى 50 كيفيات تحضير استعمال القوة الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء، أما المادة 51 فتنظم حق الدفاع الشرعي، الفردي، و الجماعي في حال ما إذا تعرض أحد أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلى الإعتداء .[1]

كما تختلف القرارت المتخذة من قِبل مجلس الامن في إطار تدخله و لجوئه إلى إستعمال القوة و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي:

[1] – بسكاك مختار ،**مرجع سابق** ، ص.145

1- إجراءات تابعة لعملية اللجوء إلى القوة العسكرية، دون مرجع لنصوص ميثاق الهيئة، اخذت من قبل مجلس الأمن:

✓ في قضية الكونغو سنة 1960 : قامت بلجيكا بإرسال قوات عسكرية مكونة من مضليين قصد حماية مواطينيا بعد المشادات الدموية التي قامت في عيد إستقلال الكونغو، غذ رات الحكومة الكونغولية أن ما قامت به بلجيكا يعتبر تدخلا و اعتداء، و رفعت القضية إلى مجلس الأمن، الذي طالب بسحب القوات البلجيكية معوضا إياها بقوات أمنية مكلفة بمساعدة السلطات الكونغولية، غير أن هذه القوات تدخلت بقوة أثناء محاولة الإنفصال التي قامت في مقاطعة (كاتانغا katanga) الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة الكنغولية التي اعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية

2- الإجراءات المتضمنة اللجوء إلى القوات العسكرية كعمل صريح بالفصل السابع من الميثاق :

اتخذت من قبل مجلس الأمن في شهر أوت من سنة 1990 بمناسبة الازمة التي نتجت عن إجتياح العراق لدولة الكويت ، إذ صدر القرار رقم 678 بعد المصادقة عليه في 1990/11/29 بتصويت 12 صوت مقابل 02 مع امتناع الصين عن االتصويت، تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الهيئة، و أعطى هذا القرار مهلة للعراق، كفرصة أخيرة للإمتثال للقرارت السابقة الصادرة عن مجلس الأمس ، وفي حالة ما لم يطبق العراق هذا القرار في أجل أقصاه 15 جانفي 1991 يتم إستعمال كل الطرق الضرورية، أي اللجوء إلى إستعمال القوة العسكرية، وذلك تطبيقا للقرار رقم 660 الصادر سنة 1990 و كذا كل القرارت اللاحقة من أجل إعادة السلم و الامن الدوليين بالمنطقة و أمام عدم انصياع العراق و عدم تراجعه عن موقفه، انطلقت العمليات العسكرية بالمنطقة في 1991/01/16 من قبل القوات المتحالفة

و التي لم تكن تحت سلطة هيئة الامم المتحدة بل تحت إشراف قيادة مشتركة تقودها الولايات المتحدة الامريكية [1] .

ونجد أيضا ان مجلس الأمن إتخذ عدو إجراءات لم تتضمن اللجوء إلى القوة ، و هذا عملا بالفصل السابع أو بإحدى المواد المكونة له ، نذكر منها :

✓ قضية روديسيا الجنوبية بين سنتي 1966 و 1977 ، و طبقا للمادة 41 لميثاق الهيئة، أعلن مجلس الأمن قطع العلاقات الدبلوماسية و كل العلاقات الإقتصادية و التجارية مع سلطات روديسيا (التي كانت تمثل أقلية البيض الذين أعلنو إستقلاقلهم بعد تنحيتهم الأغلبية التي كانت تمثل السود في مدة الحكم) ، كل الدول إمتثلت لقرار مجلس الامن ماعادا جنوب إفريقيا و البرتغال، و أصبحت روديسيا المستقلة سنة 1980 تحمل تسمية جديدة وهي زيمبابوي

✓ قرار مجلس الامن ضد جنوب إفريقيا، ففي سنة 1977 صدر قرار طبقا للمادة 41 ، من اجل التنديد بالأعمال العنصرية ونظام الأبرتايد وكذا تهجمها ضد الدول المجاورة ، إذ فرض هذا القرار نوعا من الحصار لمنع أي نموين لجنوب إفريقيا بالسلاح وأيضا أي تعاون في المجال النووي و إعتبر ذلك كعقوبة إقتصادية [2]

و كخاتمة لهذا الفصل يمكننا القول أنه و لمدّة 45 سنة من نشأة الأمم المتحدة كانت السلطة الردعية المعترف بها لمجلس الأمن مجمدة و مشلولة و المثال الوحيد خلال هذه الفترة و التي تم اللجوء فيها إلى القوة العسكرية كانت في أزمة الكوريتين ، و تبقى الوسائل السلمية هي الأكثر فاعلية ، و الاكثر شيوعا في الإستعمال على الساحة الدولية في الوقت الحاضر.

[1] – **المرجع نفسه** ، ص.187

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.149

الفصل الثالث : التدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية

سنتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من المحددات و العناصر التي ستساعدنا في معرفة أسباب وتبعات تدخل الطرف الأمريكي في النزاع الكوري ، وذلك بدءا بالأهمية الجيوستراتجية لشبه الجزيرة الكورية والخلفية التاريخية للنزاع فيها ، إضافة إلى محاولة شرح للعلاقة بين الطرف الامريكي و الطرف الكوري الشمالي و كذلك الجنوبي .

المبحث الأول : النزاع في شبه الجزيرة الكورية

في هذا المبحث و قبل التطرق إلى النزاع الكوري–الكوري و تفاصيله لابد من الحديث عن جيوستراتجية شبه الجزيرة الكورية بهدف تحليل أعمق للنزاع فيها، و معرفة تأثير الموقع في العلاقات السلمية و النزاعية .

المطلب الأول : الأهمية الجيوستراتجية لشبه الجزيرة الكورية

يعتبر الكثيرون أن إسم "كوريا" مشتق من إسم مملكة "كوريو" و هي إحدى السلالات التي حكمت البلاد في العصور القديمة و أدت دورا مهما في بناء حضارة الشعب الكوري .

تقع شبه الجزيرة الكورية في أقصى شرق آسيا، تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 1100 كلم يحيط بها بحر اليبان (بحر اليابان) من الشرق و البحر الأصفر من الغرب، و بحر الصين الشرقي من الجنوب، أمّا من الشمال فتحدّها الصين بحوالي 1416 كلم، و روسيا بـ 19 كم فقط [1] تبلغ مساحتها 222.154 كم^2 ، تشغل كوريا الشمالية الجزء الشمالي من الجزيرة بمساحة 120.410 كم^2 و عاصمتها "بيونج يانج" [2]، أما الجزء الجنوبي فتشغله كوريا الجنوبية بمساحة

[1]– أحمد علو، **كوريا الجنوبية معجزة على ضفاف نهر الهان**، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد349، 2014 ، النسخة الإلكترونية ، في https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[2]– ستار جبار علاى، **كوريا الشمالية الأرض المحرمة تفاعلاتها الداخلية والخارجية**، (القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،2016) ص.10

100.364 كم^2 و عاصمتها "سول" [1] .

تعتبر معظم أراضي شبه الجزيرة الكورية مناطق جبلية إذ تغطي 70% من مساحتها خصوصا في الشمال [2] ، و أشهر جبالها " شيري" و "ماسيف" و "تابيك سوباك" أما أعلاها فهي قمة "هاللا" بإرتفاع 1950 م عن سطح البحر [3]، تمتد شواطئها بطول يقارب 8460 كم حيث تنتشر نحو 3579 جزيرة تابعة لها معظمها في الجنوب و الشاطئ الغربي منها ، و أطول أنهارها نهر "ناتونغ" (521 كم) و بعده نهر الهان (514 كم) ، كما يتميز مناخ شبه الجزيرة الكورية بشتاء طويل وبارد ،خريف و ربيع قصيران و صيف حار و رطب مع أمطار و رياح موسمية .

[1] –_____. **Geographical and Topographical Features of south korea**,in http://arabic.korea.net/AboutKorea/Society/South-Korea-Summary , **09/05/2019**

[2]– أحمد علو، **مرجع سابق**

[3] – نائلاه باسيل بصبوص ، **كوريا بين واقع التقسيم و احتمالات الوحدة** ، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد42، 2002 ، النسخة الإلكترونية ، في https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

خريطة رقم 01: خريطة شبه الجزيرة الكورية

المصدر : www.wikimedia.org

السكان :

يبلغ عدد سكان شبه الجزيرة الكورية 75 مليون نسمة ، بحيث أن عدد سكان كوريا الشمالية بناءا على أحدث التقديرات للأمم المتحدة يبلغ 25.711.937 نسمة و ذلك في يوم الإثنين الموافق للثالث عشر من ماي لعام 2019 ، و تشكل هذه النسبة ما يعادل 0.33 % من إجمالي سكان العالم إذ تحتل المرتبة 52 في قائمة الدول من حيث عدد السكان ، بكثافة سكانية تقدر بحوالي 214 شخص لكل كم^2 ، ومتوسط عمر 71 سنة[1] ، أما عدد سكان كوريا

[1] - North Korea Population (Live)، https://www.worldometers.info/world-population/north-korea-population/ 13/05/2019

الجنوبية بناءا على أحدث التقديرات للأمم المتحدة فيبلغ 51.316.079 نسمة و ذلك في يوم الإثنين الموافق للثالث عشر من ماي لعام 2019 ، و تشكل هذه النسبة ما يعادل 0.67 % من إجمالي سكان العالم ، لتحتل بذلك المرتبة 28 في قائمة الدول من حيث عدد السكان وهذا بكثافة سكانية تقدر بـ 528 نسمة لكل كم^2 ، و متوسط عمر 82 سنة[1]

التقسيم الإداري :

يوضح الجدول التالي التقسيم الإداري في شبه الجزيرة الكورية و المعتمد منذ تقسيمها إلى كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية

الجدول رقم 1: جدول يبين التقسيم الإداري في شبه الجزيرة الكورية

البلد	المنطقة		النوع
كوريا الجنوبية	بوسان	부산시	مدينة
	تشنغشونغ الشمالية	충청북도	مقاطعة
	تشنغشونغ الجنوبية	충청남도	مقاطعة
	ديجو	대구시	مدينة
	ديجون	대전시	مدينة
	غانغوون	강원도	مقاطعة
	غيونغ سانغ الشمالية	경상북도	مقاطعة
	غيونغ سانغ الجنوبية	경상남도	مقاطعة
	إنشون	인천시	مدينة
	جيجو	제주도	مقاطعة
	جولا الشمالية	전라북도	مقاطعة

[1] - South korea populatio (Live) ، https://www.worldometers.info/world-population/south-korea-population/ 13/25/2019

	جولا الجنوبية	전라남도	مقاطعة
	سجونغ	세종시	مدينة
	سول	서울시	مدينة
	أولسان	울산시	مدينة
	غيونغي	경기도	مقاطعة
كوريا الشمالية	غانغوون	강원도	مقاطعة
	غانغجو	광주시	مدينة
	هامغيونغ الشمالية	함경북도	مقاطعة
	هامغيونغ الجنوبية	함경남도	مقاطعة
	هوانغهي الشمالية	황해북도	مقاطعة
	هوانغهي الجنوبية	황해남도	مقاطعة
	جغانغ	자강도	مقاطعة
	نامبو	남포시	مدينة
	ناصون	나선시	مدينة
	بيونغان الشمالية	평안북도	مقاطعة
	بيونغان الجنوبية	평안남도	مقاطعة
	بيونغ يانغ	평양시	مدينة
	يانغانغ	양강도	مقاطعة

المصدر : من إعداد الطالبة

اللغة :

تعتبر اللغة الكورية " hangul" 한글 هي اللغة الرسمية في شبه الجزير الكورية (الشمال و الجنوب) و يختلف علماء اللغات حول تصنيف اللغة الكورية فمنهم من يصنفها على أنها لغة

معزولة بينما يصنفها آخرون على أنها من ضمن اللغات " الألطية"، و يتكلمها نحو 78 مليون نسمة في العالم ، أما الإنجليزية فمنتشرة بشكل واسع في كوريا الجنوبية و تدرّس في جميع مراحل التعليم ، كذلك تنتشر اللغات الصينية و اليابانية و الإسبانية[1]

الديانة :

بالنسبة لكوريا الجنوبية تنتشر مجموعة من الديانت أبرزها البوذية ، الكونفوشيوسية ، المسيحية الكاثوليكية و البروتستانتية والإسلام ،و تفرعت عن هذه الأديان مذاهب أخرى يصل عددها إلى 300 مذهب، فبالنسبة لكوريا الجنوبية و حسب تقرير الحكومة لسنة 2015، ف 44 % من السكان ينتمون لديانة معينة [2]، نفس الأمر في كوريا الشمالية فهناك مجموعة من الديانات الديانات التقليدية، مثل: الديانة البوذية والديانة الكونفوشيوسية (51%)، والشامانية (25 %) في حين يشكل المسيحيون 4% من السكان، بالإضافة إلى وجود مجموعات دينية ترعاها الحكومة الكورية الشمالية [3]

النظام السياسي :

نظام الحكم في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) هو نظام رئاسي تعددي ديمقراطي، يتم فيه إنتخاب رئيس الجمهورية بواسطة إقتراع شعبي مباشر كل خمس سنوات، ولفترة رئاسية واحدة فقط (الرئيس الحالي مون جاي إن Moon Jae in) ، و يتكون البرلمان من 299 عضو يتم إنتخاب حوالي 80 % من أعضائه بشكل مباشر و يتم إنتخاب البقية يواسطة التمثيل النسبي

[1] – نائلاه باسيل بصبوص ، **مرجع سابق**

[2] - About Korea – Religion ، http://www.korea.net/AboutKorea/Korean-Life/Religion

[3] - Amanda Briney ، Ten important things to know about the country of North Korea، https://www.thoughtco.com/important-things-about-north-korea-1435254 ، 14/05/2019

و بالرغم من أن النظام الرئاسي هو السائد الآن إلا أن هناك دعوة لتغييره إلى نظام برلماني من أجل تقليص السلطات المطلقة للرئيس[1] ، و تتوزع السلطة بين الهيئات الثلاثة التنفيذية

التشريعية و القضائية إذ:

- السلطة التنفيذية: تتألف من مجلس الوزراء الذين يعينون من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء ، و يترأسها رئيس الجمهورية والذي يملك صلاحية تعيين رئيس الوزراء بشرط موافقة الجمعية الوطنية و كذلك تعيين نواب رئيس الوزراء بناءا على توصية من هذا الأخير (رئيس الوزراء)، إذ تقتصر مهام رئيس الوزراء في الإشراف على المهام الإدارية للوزارات ، و تتمثل وظيفة أعضاء مجلس الوزراء في العمل على مسائل السياسة العامة و أن يكون مسؤولا أمام الرئيس
- السلطة التشريعية : وتتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية ، ينتخب أعضائها لمدة أربع سنوات. و تضم 300 عضو، بحيث يتم انتخابهم 246 عضو عن طريق الدوائر الفردية, و 54 عن طريق التمثيل النسبي.
- السلطة القضائية : القضاء في كوريا الجنوبية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية و التشريعية، وتتكون من المحكمة العليا ، محكمة الاستئناف والمحكمة الدستورية، يتم تعيين القضاة من قبل الرئيس مع موافقة الجمعية الوطنية. ويعين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى والجمعية الوطنية[2].

كما أن النظام الحزبي في كوريا الجنوبية نظام تعددي، زمن بين أهم الأحزاب نذكر:

➢حزب سنوري (Saenuri party): و هو حزب محافظ يميني موالي للولايات المتحدّة و متحفظ في علاقته مع كوريا الشمالية و قد ظل يحكم كوريا على مدار الأعوام السبعة الاخيرة

[1] - **Republic of Korea – Political System** ، http://seoul.embassy.qa/en/republic-of-korea/political-system 14/05/2019

[2] – محمود خليفة جودة محمد، **الأحزاب السياسية و التنمية في كوريا الجنوبية** ، في https://democraticac.de/?p=849 ، 2019/05/15

- الحزب الديمقراطي(Democratic party): و هو الحزب المعارض الرئيسي إذ أنه حزب لبرالي راديكالي التوجه ذو نزعة يسارية و يدعو للتعاطي الغيجابي مع كوريا الشمالية و له بعض التحفظات على الوجود الامريكي و التحالف مع الولايات الامركية المتحدة
- حزب الحرية التقدمي (Pregressive Freedom Party)
- و حزب العمل الديمقراطي (Libereal Democrats party)[1]

أما بخصوص جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) فنظامها السياسي هو نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب العمال الكوري الذي تأسس في 1948 ، و لم يسمح لأي آخر بالتنافس في الساحة السياسية و يحضر الترويج لأية أفكار أو إيديولوجيات سياسية بإستثناء الأيديولوجية الحاكمة المؤطرة من قبل حزب العمال الكوري و هي الماركسية اللينينية و أفكار الجنرال كيم إيل سونغ * ، و يسيطر حزب العمال الكوري على القوات المسلحة، الأمن العام، فروع الإستخبارات و وسائل الإعلام و الإتصال و التنظيمات الجماهرية شبه السياسية بشكل كامل تقريبا .

و تلعب الأيديولوجية الإشتراكية الزوتشيه دورا مهما في النظام السياسي الكوري الشمالي، إذ أن هذا النظام بكل اجهزته يقوم بدعاية مكثفة في أوساط الشعب لترسيخ هذه الأيديولوجية ، وتعتبر الزوتشيه فكرة فلسفية أبدعها الجنرال كيم غيل سونغ تتلخص في كون الإنسان هو سيد كل شيئ و تدعو إلى الإعتماد على النفس، فالأيديولوجية الرسمية لكوريا الشمالية هي الماركسية اللينينية و فكرة الزوتشيه .

وفيما يتعلق مؤسسات هذا النظام السياسي فالسلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية موحدّة و بشكل مؤسساتي و تحت سيطرة حزب العمال الكوري تحديدا في يد شخص واحد هو "كيم

[1] - **Republic of Korea – Political System** ، Op cit

*– إسمه الحقيقي كيم سونغ جو ، كان السكريتير الأول للحزب الشيوعي الكوري السابق و بعد إنقستم شبه الجزيرة الكورية قام بتشكيل حكومة وكان رئيسا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و التي عرفت لاحقا باسم كوريا الشمالية

إيل" سونغ بعده "كيم جونغ إيل" وحاليا "كيم جونغ اون"، فقيادة الحزب هي من تحدد اسماء جمعية الشعب العليا و التي بالمقابل تنتخب رئيس البلاد و أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، و رئيس الجمهورية و اللجنة التنفيذية العليا يسيطرون و يشرفون على الوزارة و المحكمة المركزية و مكتب البيروقراطية المركزي ، و سنتناول هذه السلطات الثلاثة بشيئ من التفصيل :

- السلطة التنفيذية وتتألف من :

أ- رئيس الجمهورية : شغل الجنرال كيم إل سونغ منصب رئيس الجمهورية بعد إعلان قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في 1948 و إستمر في المنصب إلى غاية وفاته في 1994 ، ليخلفه إبنه كيم جونغ اون و الذي قام بتعديل الدستور و حذف الجزء الخاص بمنصب رئيس الجمهورية من الدستور إذ أصر على ان يكون والده رئيسا أبديا للجمهورية و استمر هو كرئيس للجنة الدفاع الوطني إلاّ أنه مارس سلطات الرئيس كاملة .

ب- الوزارة : و تمثل الفرع الإداري و التنفيذي في الدولة ، تتألف من رئيس و نائب رئيس، رؤساء اللجان، الوزراء، و أعضاء آخرون حسب الحاجة، ومدة إشغالها خمس سنوات، أذ تتولى تنفيذ سياسة الدولة، و وضع القواعد المتعلقة بإدراة الدولة على أساس الدستور أو تعديل هذه القواعد و وضع خطة التنمية الإقتصادية و إعداد ميزانية الدولة و إتخاذ إجراءات حفظ النظام العام، وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية وتسيير الشؤون الخارجية، و تتحمل الوزارة المسؤولية عن عملها أمام جمعية الشعب العليا

ج- لجنة الدفاع الوطني : لا تنحصر السلطة التنفيذية في الوزارة فقط بل يوجه هيئة تنفيذية أخرى خاصة بالمسائل الدفاعية و هي لجنة الدفاع الوطني، و يترأسها رئيس الجمهورية، وتعتبر هذه اللجنة أعلى هيئة عسكرية، من بين مهامها إدارة شؤون الدفاع الوطني، قيادة القوات المسلحة، تعيين كبار القادة العسكريين أو عزلهم، إعلان حالة الحرب ، مدة فاعليتها خمس سنوات و تعتبر مسؤولة في عملها أمام مجلس الشعب الأعلى .

- السلطة التشريعية و تتألف من :

أ- جمعية الشعب العليا : هي الفرع السيادي الاعلى في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تمارس السلطة التشريعية وتتألف من النواب المنتخبين على أساس الإقتراع العام المباشر، ومدة ولاية هذه الهيئة خمس السنوات، أبرز مهامها تعديل الدستور، وضع المبادئ الأساسية لسياسات الدولة الداخلية و الخارجية، إنتخاب أو إعفاء رئيس الوزراء و رئيس المحكمة المركزية

ب- اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا: تنوب عن جمعية الشعب العليا في ممارسة السلطة التشريعية في حال ماكانت هذه الأخيرة في عطلة،تضم رئيس ونائب الرئيس، سكرتارية، و أعضاء،يمكن أن تضم نوابا فخريين ساهموا في بناء الدولة، مدة ولاياتها خمس سنوات،من أبرز مهامها بحث مشاريع القوانين و إقرارها، المصادقة على خطة التنمية الغقتصادية للدولة، تفسير الدستور و القوانين، تنظيم إنتخابات نواب جمعية الشعب المحلية

ج- جمعية الشعب المحلية : تشير إلى المجلس البلدي و يخضع للسلطة المركزية، تتألف من مجموعة من النواب المنتخبين، مدة ولايتها 4سنوات، من مهامها مناقشة و صادقة الميزانيات المحلية، أنتخاب و إقالة القضاة ،إنتخاب و إقالة رئيس ونائب رئيس وأعضاء لجنة الشعب

د- اللجنة الشعبية المحلية : تمارس إختصاص جمعية الشعب المحلية عندما تكون في عطلة إذ تعتبر الفرع الإداري و التنفيذي للسيادة المحلية، تضم رئيس ونائب الرئيس، سكرتارية، و أعضاء، مدة ولايتها أربعة سنوات ، من صلاحيتها الدعوة لجلسات جمعية الشعب المحلية، تنظيم وتنفيذ العمل الإداري في المناطق المحلية، وتكون مسؤولة أمام الجمعية الشعبية

- السلطة القضائية (مكتب الإدعاء العام و المحاكم) :

وفقا للدستور تنفذ عملية التقاضي من قبل مكتب الإدعاء المركزي و مكتب الإدعاء الإقليمي و مكتب الإدعاء الخاص، مدة ولاية المدعي العام وكتب الإدعاء خمس سنوات، كما يعين المدعون ويعزلون من قبل الإدعاء المركزي ، من صلاحيته مراقبة مدي إلتزام الاجهزة

و المنشآت و المواطنين بقوانين الدولة، مراقبة مدى مطابقة أجهزة الدولة وتوجيهاتها للدستور، ويكون مسؤولا أمام جمعية الشعب العليا، كما تعتبر المحكمة المركزية أعلى جهاز قضائي يشرف على عمل كل المحاكم سواء الشعبية او الخاصة، من مهامها حماية سيادة الدولة و النظام الإشتراكي و ملكية الدولة و المواطنين، كما تعتبر مسؤولة أمام جمعية الشعب العليا .

وبخصوص الأحزاب ، فإلى جانب حزب العمال الكوري(الحزب الحاكم) هناك حزبان آخران ولكنهما لا تشكلان أي تحد له بل يعدان مجرد أدوات دعائية له، وهما الحزب الديمقراطي الإجتماعي الكوري و حزب شوندويت تشنجو فقد تأسس كلاهما بعد حزب العمال[1] .

الإقتصاد :

يعتبر الأداء الإقتصادي لكوريا الشمالية ضعيف، وقد أصبح التضخم مشكلة جدية في السنوات الأخيرة خصوصا بعد فشل مبادرة إعادة تقييم العملة الرسمية الوون في نوفمبر 2009 فالطبيعة المغلقة للنظام تجعل من الصعب تقييم الوضع الإقتصادي الحقيقي، فكوريا الشمالية إحدى الدول القليلة التي لايستطيع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إدراجها في قائمة التنمية البشرية و يعود ذلك لعدم توفر البيانات الإحصائية ، لذا فعدد قليل من مراكز الأبحاث تقوم بنشر بعض الأرقام التقريبية [2]

فقد قدرت مصادر روسية الدخل القومي السنوي للفرد الواحد في كوريا الشمالية ب 1.46 مليون وون (1.3 ألف دولار) ، و وفقا لنفس التقرير قفد بلغ حجم التجارة الخارجية لكوريا الشمالية 6.55 مليار دولار سنة 2016 ليحتل ناتجها القومي المرتبة 180 ضمن 193 دولة بينما أفاد تقرير البنك المركزي بكوريا الجنوبية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكوريا الشمالية في عام 2016 إرتفع بنسبة 3.9% مقارنة بسنة 2015 [3]، إذ تنتهج البلاد سياسة

[1] – ستار جبار علاى، **مرجع سابق** ، ص 3-20

[2] – **المرجع نفسه** ، ص .99

[3] – ـــــ، **كوريا الشمالية قوة عسكرية تهيمن على إقتصاد مترد**، فيwww.alaraby.co.uk/economy،2019/05/17

الإعتماد على الذات و لا تتبع سياسة السوق المفتوحة إضافة إلى سياسة العزلة المفروضة عليها ما يزيد من إنغلاق إقتصادها الذي يعتمد على قطاع الزراعة لتأمين الغذاء للشعب و إنتاج الأرز و البطاطا وغيرها من المنتجات الغذائية أما في الصناعة فالأولوية للصناعات العسكرية الثقيلة لإرتباطها بالقوات المسلحة فضلا عن التعدين و بعض الصناعات كالبلاستيك و الأدوات الكهربائية و الخشب [1] كما ان القيمة المحددة من الأمم المتحدة في القرار 2321 الفقرة 26 بشان الحد الاقصى المسموح به لكوريا الشمالية في تصدسر الفحم لا يتجاوز 7.5 مليون طن سنويا ، و جاء في تقرير هيئة الموارد الكورية الجنوبية أن الموارد المعنية غير المستغلة لكوريا الشمالية هي أكثر من 14 ضعف الموارد المعدنية غير المستغلة لكوريا الجنوبية و أبرز شركائها التجاريين روسيا التي وافق برلمانها في أفريل 2014 على شطب نحو 10 مليار دولار من ديون كوريا الشمالية ، كذلك الصين التي تستورد نحو67% من الصادرات الكورية الشمالية [2]

أما بخصوص كوريا الجنوبية فتتبع نظام الإقتصاد الحر و الذي يعتبر من بين أسرع الإقتصاديات نموا في العالم، إذ يحتل حاليا المرتبة الحادية عشر (11) بين كبرى الدول الإقتصادية في العالم، وثالث إقتصاد في آسيا بعد اليبان و الصين[3]، بحيث يصل الناتج الإجمالي للبلاد إلى 1.377.87 مليار دولار، بينما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 27.2221.52 دولار أمريكي [4] وبلغ دخل الفرد سنة 2019 ، 31 ألف دولار أمريكي [5]

[1] – ستار جبار علاى ، **مرجع سابق** ، ص.100

[2] – ـــــــــ ، كوريا الشمالية قوة عسكرية تهيمن على إقتصاد متردد ، **مرجع سابق**

[3] – سعيد رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، في: دراسات دولية، العدد 38،ـــ ، ص.42

[4] - South Korea GDP ، www.Worldatlas.com ، 18/05/2019

[5] - ------- , South Korea economy , www.Korea.net , 18/05/2019

فقد برزت كوريا الجنوبية كبلد إقتصادي ناجح في القرن العشرين، و أصبحت مجتمعا تكنولوجيا متطورا ، و حسب تقديرات 2017 فكوريا تنتج من الخدمات نسبة 59.1% و الصناعة بنسبة 38.8 % إذ تصّنع السيارات و تُعتبر منافسا قويا في هذا المجال ، إضافة إلى الإلكترونيات بحيث تحتل كوريا الجنوبية المركز السادس في العالم من حيث الإنتاج و الخامس من حيث التسويق، كذلك تعتبر رائدة في تصنيع المواد الكيميائية وبناء السفن إذ تحتل المرتية الاولى عالميا من حيث حجم صفقات بناء السفن [1]

أما في مجال الزراعة فـ 19% فقط من أراضي كوريا الجنوبية صالحة للزراعة و أهم منتجاتها الأرز كما تعتبر فقيرة نسبيا من حيث الموارد المعدنية مقارنة بكوريا الشمالية ، ومن بين الموارد الرئسيسة لكوريا الجنوبية الفحم الحجري كما تمتلك إحتياطات قليلقة نوعا ما من خامات الحديد، الزنك ، الرصاص، النحاس، الذهب وتقوم بإستيراد الموارد الطاقوية كالبترول ، فالبرغم من عدم إمتلاكها لموارد طبيعية كافية إلا أنها إعتمدت في نهضتها الإقتصادية على قدراتها البشرية و على الدعم المالي غير المحدود الذي قدّم لها خاصة الولايات المتحدّة الأمريكية [2] و تعد كوريا الجنوبية من الدول العشرين الاولى في العالم الاكثر حذبا للسيّاح [3]

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

لا يعتبر النزاع في شبه الجزيرة الكورية وليد الساعة و لا وليد الحرب التي دارت بين الدولتين الشمالية و الجنوبية، بل تعود جذوره إلى مجموعة من التراكمات و لهذا إرتأينا تقسيم الخلفية التاريخية إلى ثلاثة مراحل زمنية

[1]- East and South East Asia : Korea,South , www.cia.gov , 18/05/2019

[2] – سعيد كامل فخري الدهشان ، **التجربة الإقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية** ، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية –كلية التجارة غزة ، ص.20 (منشورة)

[3] – أحمد علو، **مرجع سابق**

المرحلة الأولى (1910 – 1949) :

شهدت شبه الجزيرة الكورية قيام وسقوط ثلاث سلالات هي "سيلا" (668–935)، "كوريو" (918–1392) و "شوزون" (1329–1910)، ففي سنة 1910 أجبرت اليابان ملك كوريا "كو جونغ" على التخلي عن عرشه وحكمت بذلك شبه الجزيرة وصار الكوريون من أتباع الإمبراطور الياباني بالإكراه، ولم يعد يحق لهم تأسيس أي تجمع سياسي، و مع إندلاع الحرب بين اليابان و الصين، أدخلت اليبان الكوريين في الخدمة الإلزامية و أجبرت كوريا على إنتاج ما يكفي من الأرز لسد حاجة اليابان كما صادرت اراضي المزارعين و جعلت اللغة اليابانية إلزامية في المدارس الكورية ما دفعهم للمطالبة بالإستقلال [1] .

إستمر الأمر إلى غاية 1945، حيث دعى جوزيف ستالين في إتفاقية يالطا في فيفري 1945 إلى إقامة مناطق عازلة في كل من آسيا و أوروبا و وعد بدخول الحرب ضد اليابان بعد أسيوعين أو ثلاثة من استسلام ألمانيا مقابل إعطاء الأولوية للإتحاد السوفييتي في الصين .

في 6 أوت 1945 أعلن الإتحاد السوفييتي الحرب على الإمبراطورية اليابانية و بدأ بمهاجمة الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية كما هو متفق عليه بينه و بين الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر بوتسدام (17 جويلية ـ 2 أوت 1945)[2]، إذ قام كل من الكولونيل "دين راسك" Dean Rusk و"بونستيل" Bonesteel برسم الخط الفاصل بين القوات الأمريكية و السوفييتية عند خط عرض 38 متخذين خريطة لناشيونال جيوغرافيك مرجعا لهم و بالفعل توقف تقدم القوات السوفييتية عن خط عرض 38 حيث كانت القوات الأمريكية موجودة في الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة [3] .

---

[1] – نائلاه باسيل بصبوص ، **مرجع سابق**

[2] - Elliot Estebo, **The Decision to invade : Stalin in 1950**, in:Magazine of Foreign Affairs,—— ,2015, p 14-16

[3] - Michael Frey **, National Geographic, Korea, and the 38th Parallel** , in https://news.nationalgeographic.com/news/2013/08/130805-korean-war-dmz-armistice-38-parallel-geography/ 20/5/2019

مع إعلان اليابان إستسلامها نهائيا في سبتمبر 1945، تقاسمت القوتان العظمتان أنذاك شبه الجزيرة الكورية دون إستشارة شعبها ، واضعين بذلك الأساس لحرب أهلية ، إذ إتفقا الجانبان الأمريكي و السوفييتي في ديسمبر 1945 على إدارة البلاد من خلال ما وصف باللجنة الأمريكية السوفييتية المشتركة التي خرج بها اجتماع موسكو لوزراء الخارجية على أنه و بعد مرور 4 سنوات من الحكم الذاتي تحت الوصاية ستصبح البلاد حرّة مستقلة.

و بالرغم من إتفاق الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي على أن كل قسم سيحكم بقيادة الكوريين، إلا أن كلا منها عمل على إقامة حكومة موالية لأيديولوجيته السياسية، و قد رفض غالبية الشعب الكوري هذه الترتيبات ما أدى إلى قيام سلسلة من التمردات في الشمال و إضرابات في الجنوب لتصدر الحكومة العسكرية الامريكية في الجنوب قرارا يعتبر الحكومة الثورية و اللجان الشعبية خارجين عن القانون، سرعان ما تأزمت الأوضاع أكثر من خلال إضراب عمال سكك الحديد الكوريين في بوسان في 23 سبتمبر 1946 و شمل بعدها معظم مدن الجنوب، لتقوم الشرطة في 1 أكتوبر 1946 بقمع الإحتجاجات وقتل ثلاثة طلبة ما أدى إلى قيام إنتفاضة دايكو [1] .

كل هذا جعل الولايات المتحدة مضطرة إلى الخضوع لمطالب الشعب الكوري ودعت بذلك إلى إنتخابات مبكرة سنة 1946 و التي رفضها الإتحاد السوفييتي معللا ذلك بأنها لن تكون نزيهة بسبب كون عدد سكان الجنوب ضعف سكان الشمال، و قرر عدم إجراء إنتخابات في الشمال لتتم في النصف الحنوبي بتاريخ 10 ماي 1946 بدعم من الامم المتحدة و الولايات الأمريكية المتحدة حيث تم إستبدال اللجنة السوفييتية الأمريكية المشتركة بلجنة مؤقتة للإشراف على الإنتخابات، و بعدها بثلاثة أشهر تمت في الجزء الشمالي، بعد إتمام الإنتخابات في النصفين

[1] – إيهاب شوقي، **الحرب الكورية** ، في http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=117405 ، 2019/05/20

الشمالي و الجنوبي نجحت الحكومة الكورية الجنوبية في إصدار دستورها في 17 جوان 1948 و أنتخب "سينغ مان لي" رئيسا للجمهورية في العشرين من نفس الشهر، أّما في كوريا الشمالية فقد أصبح "كيم إيل سونغ" رئيسا في 15 أوت 1948.

و في نفس السنة سحب الإتحاد السوفييتي قواته و بعده بسنة سحبت الولايات المتحدة قواتها أيضا، لتشهد بذلك شبه الجزيرة الكورية قيام دولتان متعارضتان سياسيا أيدويولوجيا و إقتصاديا

ليكون الشمال مدعوما من الإتحاد السوفييتي و الجنوب من الولايات المتحدة[1]

المرحلة الثانية: (1950 – 1953)

تنافس كل من "سينغ مان لي" و "كيم إيل سونغ" خلال الفترة الممتدة من 1949 حتى أوائل 1950 من خلال الهجمات العسكرية على طول الحدود و هذا بهدف توحيد الجزيرة الكورية لكن الشمال غير طبيعة الحرب من مجرد مناوشات على الحدود إلى حرب أهلية واسعة النطاق[2] .

ففي الخامس و العشرين من جوان 1950 شنت كوريا الشمالية هجوما عنيفا على جارتها الجنوبية وذلك بعد حصولها على الدعم العسكري من الإتحاد السوفييتي[3] ، حيث إندفع نحو 75 ألف جندي كوري شمالي نحو خط عرض 38 و الذي يمثل الحد الفاصل بين البلدين ويعتبر هذا الغزو أول عمل عسكري في حقبة الحرب الباردة[4]، و حسب كوريا الشمالية سبب هذا الهجوم هو رفض كوريا الجنوبية لعرض هذه الاخيرة بإجراء إنتخابات في كامل شبه الجزيرة

---

[1] – عصام الزيات، **الحرب الكورية: الحرب المنسية التي غيرت مجرى التاريخ**، في:https://www.ida2at.com/ -korean- / war-the-forgotten-war-that-changed-the-history 2019/05/20

[2] – ـــــ ، **الحرب الكورية** ، في: https://www.marefa.org/ ، 2019/05/23

[3] – عصام الزيات، **مرجع سابق**

[4] – ـــــ ، **كوريا 1950–1953 : الحرب التي فتكت ب5 ملايين إنسان**، في: http://www.bbc.com/arabic/world-، 2019/05/23

الكورية إضافة إلى هجومها على مدينة "هايجو" الحدودية[1]، كان المخطط العسكري الكوري الشمالي صارما فبعد خمسة أيام من الغزو دخلو العاصمة الجنوبية "سول" و حاصروا خصومهم في المدينة الساحلية "بوسان" [2]

الجدول رقم 02 : مقارنة القوة العسكرية بين الكوريتين (24 مارس 1950)

القوة العسكرية	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
الجنود	201.050	103.827
الدبابات	242	0
المدفعيات	2492	1051
المقاتلات	226	22
السفن الحربية	110	36

المصدر : http://world.kbs.co.kr

رد الفعل الغربي :

جاء غزو كوريا الجنوبية مفاجئا للولايات المتحدة الأمريكية و باقي القوى الغربية، ففي الأسبوع الذي سبق الحرب أعلن "دين اشيسون" وزير خارجية الولايات المتحدّة، في الكونجرس الأمريكي يوم 20 جوان بأنه لا يوجد إحتمال لحدوث حرب، لذلك في اليوم الذي بدأت فيه الحرب رسميا (25 جوان) لجأ هاري ترومان إلى مجلس الامن للحصول على موافقته للتدخل في كوريا بدل الضغط على الكونجرس للموافقة على إعلان الحرب، و بالفعل سارعت الأمم المتحدة إلى وضع مسودة قرار لمجلس الامن رقم 82 و الذي دعى إلى :

- إنهاء كافة العمليات العدائية و إنسحاب كوريا الشمالية إلى خط عرض 38
- تشكيل لجنة للأمم المتحدة لمراقبة الوضع و إبلاغ مجلس الأمن

[1] – عصام الزيات، **مرجع سابق**

[2] – ـــــ، **الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة**، في: https://www.aljazeera.net/، 2019/5/23 ،

- على جميع الاعضاء مساندة الأمم المتحدة في تحقيق ذلك و الإمتناع عن إمداد كوريا الشمالية بالمساعدة [1]
- وقف فوري لإطلاق النار

و في 27 من جوان أصدر مجلس الأمن قراره رقم 83، الذي قرر فيه إرسال قوات دولية إلى كوريا، حيث ساهمت 21 دولة عضو في المنظمة الدولية في تشكيل هذه القوات الأممية تعلق الأمر بـ(الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، تركيا، أستراليا، إثيوبيا، الفيليبن، نيوزيلندا، تايلاند، اليونان، فرنسا، كولومبيا، بلجيكا، جنوب إفريقيا، هولندا، لوكسمبورغ) في حين بعثت الدانمارك و الهند و السويد فرقا طبية، و قاد هذه القوات الجنرال الأمريكي و الذي كان حاكما عسكريا باليابان "دوغلاس ماركارثر*"[2]

و قد تم الموافقة على القرار دون إجماع بسبب غياب الاتحاد السوفييتي المؤقت(السوفييت قاطعو مجلس الامن محتجين على ان مقعد الصين من المفروض أن ينقل إلى الصين الشيوعية) و في ظل غياب الإتحاد السوفييتي و عدم قدرته على إستخدام حق "الفيتو" و إمتناع دولة واحدة عن التصويت هي يوغوسلافيا، صوتت الأمم المتحدة على مساعدة كوريا الجنوبية و تولت الولايات المتحدة تنفيذ القرار.

كما رفضت كوريا الشمالية أيضا هذا القرار معللة ذلك بكون هذا الصراع عبارة عن حرب أهلية فهو خارج مجال إختصاص الأمم المتحدة[3] و طالب الرئيس الأمريكي أنذاك "هاري ترومان"

---

[1] – ـــــ ، الحرب الكورية ، **مرجع سابق**

*– جنرال أمريكي، جنرال في الأمم المتحدة ومشير في الجيش الفلبيني، ان قائد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن العشرين ، قاتل ماكارثر في الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وكان واحد من بين خمسة أشخاص فقط في التاريخ الأمريكي الذين ترفعوا إلى مرتبة جنرال الجيشGeneral of the Army

[2] – ـــــ ، كوريا 1950–1953 : الحرب التي فتكت ب5 ملايين إنسان ، **مرجع سابق**

[3] – ـــــ ، الحرب الكورية ، **مرجع سابق**

قوات حلف الشمال الأطلسي بمساعدة الكوريين الجنوبيين وحماية جزيرة نايوان من الغزو الشيوعي و امر القوات الأمريكية المقيمة باليابان بالتوجه إلى كوريا الجنوبية [1] .

الجدول رقم 03: الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لكوريا الجنوبية

نوع الدعم	الدولة
الدول التي أرسلت وحداتها القتالية (16دولة)	الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، تركيا، أستراليا، إثيوبيا، الفيليبن، نيوزيلندا، تايلاند، اليونان، فرنسا، كولومبيا، بلجيكا، جنوب إفريقيا، هولندا، لوكسمبورغ
الدول التي قدمت دعما طبيا (5دول)	النرويج ، الدنمارك، السويد، إيطاليا ، الهند
الدول التي قدمت مواد حربية (32 دولة)	غواتيمالا، دومينيكان، إكوادور، ليبيريا، لبنان، المكسيك، جزر برمودا، فنزويلا، إيران، تايوان، فييتنام، المملكة العربية السعودية، اليابان، سويسرا، سوريا، الارجنتين، كوبا، أيسلندا، السبفادور، النمسا، هندوراس، أورغواي، إسرائيل، جمايكا، مصر، إندوتيسيا تشيلي، كمبوديا، كوستاريكا، بنما، باكستان، المجر
الدول التي قدكت دعما لإعادة بناء ما دمرته الحرب (7 دول)	ألمانيا، ليختنشتين، موناكو، الفاتيكان، هايتي، باراغواي، بيرو
الدول التي عبرت عن إستعدادها لتقديم الدعم (3 دول)	نيكاراغوا، بوليفيا، البرازيل

المصدر : http://world.kbs.co.kr

[1] – ـــــ ، الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة ، **مرجع سابق**

فبالنسبة للطرف الأمريكي الصراع في شبه الجزيرة الكورية رمز للصراع بين الشرق و الغرب[1] إذ جاء القرار الأمريكي بالتدخل نتيجة لعدة أسباب، فهاري ترومان كرئيس ديمقراطي تعرّض لعدة ضغوط داخلية حيث إتهمه العديد من بينهم النائب الجمهوري "جوسف مكارثر" بأنه يتعامل مع الشيوعية بمرونة، و إتهموا الديمقراطيين بخسارة الصين لصالح الشيوعيين، كما كان

التدخل هاما لتحقيق مبدأ ترومان الجديد الذي أيد محاربة الشيوعية في أي مكان تحاول الإنتشار فيه [2] ، لذا وبينما كان الجيش الكوري الشمالي يحتل العاصمة الجنوبية "سول"، أعدت الولايات المتحدة قواتها لحرب ضد الشيوعية [3] .

ففي 15 سبتمبر 1950 قام الجنرال الأمريكي مكارثر بإنزال بحري خلف خطوط الدفاع الكورية الشمالية، و تحصنت قواته قرب إنتشون وهي مدينة ساحلية غرب كوريا الجنوبية و تبعد عم سول بنحو اربعين كيلومتر غربا، ولم يمض أسبوعان حتى تجلى النصر الامريكي على الكوريين الشماليين و استعيدت سول عاصمة الجنوب في 28 سبتمبر و أرغم الكوريون الشماليون في الثلاثين (30) من الشهر نفسه على التراجع إلى حدود خط العرض 38 [4]

<u>التدخل الصيني</u> :

بعد تحقق هدف الولايات المتحدة في دفع كوريا الشمالية خلف خط عرض 38 و تمكنها من حماية كوريا الجنوبية، أُغريت قوات الأمم المتحدة بإحتمالية توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت حكم سينغمان ري، و قررت التقدم إلى داخل كوريا الشمالية و الذهاب إلى ما هو أبعد من إحتواء التهديدات الشيوعية إلى سياسية الرد الفعلي من خلال تدمير دولة شيوعية و تحرير أسرى الحرب [5]، حيث أمر الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" من الجنرال ماكارثر و قواته

---

[1] – ـــــ ، كوريا 1950–1953 : الحرب التي فتكت ب5 ملايين إنسان ، **مرجع سابق**

[2] – ـــــ ، الحرب الكورية ، **مرجع سابق**

[3] – ـــــ ، كوريا 1950–1953 : الحرب التي فتكت ب5 ملايين إنسان ، **مرجع سابق**

[4] – ـــــ ، الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة ، **مرجع سابق**

[5] .–ـــــ ، الحرب الكورية ، **مرجع سابق**

بتجاوز خط عرض 38 و تتبع جيوش الكوريين الشماليين، و في 7 أكتوبر 1950 دخلت القوات الأممية بزعامة أمريكية إلى كوريا الشمالية، و إحتلت يوم 18 من الشهر نفسه العاصمة "بيونغ يانغ" و بحلول 25 من أكتوبر وصلت جيوش "ماكارثر" إلى ضفاف مهر "يالو" الفاصل بين شبه الجزيرة الكورية و الصين [1] .

أثار غزو قوات الأمم المتحدة لكوريا الشمالية قلق الصين التي كان لديها إعتقاد بأن قوات الأمم المتحدة لن تقف عند نهر"يالو" بل ستمتد سياسية الرد إلى داخل الصين و هذا بالفعل ما أراده الجنرال "ماكارثر" إلاّ ان هاري ترومان و باقي القادة رفضوا ذلك ، وقامت الصين بتحذير الطرف الأمريكي عبر ممثلين دبلوماسين محايدين بأنها سوف تتدخل في الحرب لحماية أمنها القومي[2] .

لتقرر الصين بعدها المشاركة في الحرب بأمر من رئسيها "ماوتسي تونغ" وشنت هجوما ضد الأمريكيين و حلفائهم ما أدى إلى تراجعهم، و كانت الظروف في صالح الجيش الصيني إذ تسبب البرد القارص في إرهاق و تشتيت جنود الجنرال ماكارثر إضافة إلى الطبيعة الجغرافية الصعبة لشبه الجزيرة الكورية، إذ ينسب إلى وزير الخارجية الأمريكية انذاك "دين اتشيسون" قوله " إذا حاولت أفضل الأدمغة في العالم أن تجد لنا أسوء موقع في العالم لخوض هذه الحرب الملعونة لأجمعو على كوريا" ، و بفضل الجيش الصيني البالغ عدده 340 ألف جندي عادت بيونغ يانغ بعد سبعة أسابيع من الإحتلال الامريكي أي في يوم 4 ديسمبر 1950 و بعد شهر من ذلك اعاد الصينيون إحتلال سول يوم 4 جانفي 1951

[1] – ـــــ ، الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة ، **مرجع سابق**

[2] - Taewoo Kim , **Overturned Time and Space: Drastic Changes in the Daily Lives of North Koreans during the Korean War, Asian Journal of Peacebuilding** , vol 2 , 2014, P.242

الرد الأمريكي :

قام الجيش الأمريكي و القوات الأممية يوم 21 جانفي 1951 بهجوم كاسح على الجيش الصيني في كوريا الجنوبية من خلال عملية عرفت بإسم "عملية كيلر" و تمت إستعادة سول يوم 14 مارس من العام نفسه بعد الإنسحاب الصيني منها، وظل الجيش الأمريكي يزحف شمالا حتى وصل إلى خط عرض 38 في 22 أفريل 1951، و كان الجنرال ماكارثر حريصا على متابعة الهجوم العسكري و أراد إستخدام القنبلة النووية ضد الصن فرفض هاري ترومان ذلك وقام بعزله و عيّن محله الجنرال "ماثيو ويدغواي" [1].

في هذا الوقت كان التقدم نحو الشمال بطيئا و إستقر القتال حول المنطقة عند خط عرض 38 حيث قاتل الطرفان من وراء التحصينات، ودافع كلاهما بإستعمال المدافع و الاسلاك و الالغام لمنع الطرف الآخر من إحتلال مواقع استراتجية و في منتصف عام 1951 إتفق الجانبان على الجلوس إلى مائدة التفاوض و بدأت مباحثات الهدنة التي إستمرت لمدة سنتين و إستمر معها القتال، و كانت نقطة المساومة مصير عشرات الألاف من الاسرى الشيوعين الذين اسرتهم قوات التحالف و وضعتهم في معسكرات على جزيرة كوجي قرب ساحل كوريا الجنوبية ، ففي حين أصر المفاوضون الشماليون على عودة الاسرى إلى بلدهم الاصلي ، رفض هؤلاء الأسرى العودة إلى أوطانهم ، ليتم في الأخير التوصل إلى صيغة مرضية تمنح من يرغبون في العودة إلى ديارهم الحق في ذلك و تمنح لمن يرفض ذلك الحق في اللجوء .

[1] – ـــــ ، الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة ، **مرجع سابق**

في 27 جوان 1953 تم نوقيع إتفاقية االهدنة، وعاد الألاف من الأسرى من الجانبين تحت إشراف مفوضية محايدة للامم المتحدة، و أقيمت منطقة منزوعة السلاح*على الحدودين[1]، دعت الهدنة حكومات كوريا الشمالية و الجنوبية و الصين و الولايات المتحدة للمشاركة في محادثات السلام المستمرة، أعتبرت الحرب منتهبة عند هذه المرحلة على الرغم من عدم وجود معاهدة سلام [2]

النتيجة :

لا يستطيع أحد أن يجزم على وجه التحديد بعدد القتلى الذين سقطوا في هذه الحرب، حيث كانت حربا اهلية شاركت فيها قوات أجنبية على الجانبين، كما انها كانت أول تجربة للقوة العسكرية للأمم المتحدة

الجدول رقم 04 : الخسائر البشرية للقوات الكورية الشمالية و الجنوبية و قوات الأمم المتحدة

الخسائر	الجيش الجنوبي	الجيش الشمالي	القوات الأممية (القوات الامريكية)
القتلى	215.000	137.899	40.667
المصابون	303.000	450.742	104.280
الأسرى/المفقودون	127.600	32.838	9.931

المصدر : http://world.kbs.co.kr

*– هي منطقة حزام أمني بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يمنع وجود السلاح فيها باتفاق مشترك بين حكومتي البلدين، يمنع تواجد المدنيين فيها إلا بإذن خاص ومسبق. طول المنطقة 250 كم و عرضها 4كم، تدار المنطقة من قبل قوات عسكرية مشتركة من كوريا الشمالية و الجنوبية و الامم المتحدة

[1] – مايكل هيكي، **الحرب الكورية...الحرب المنسية** ، في :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3178000/3178509.stm ، 2019/05/25

[2] – ـــــ ، الحرب الكورية ، **مرجع سابق**

الجدول رقم 05: الخسائر البشرية للمواطنين الكوريين الجنوبيين

القتلى	الجرحى	المفقودون	اللاجؤون	الأرامل	اليتامى
373.599	229.625	387.744	3.200.000	300.000	100.000
الخسائر البشرية للمواطنين للكوريين الشماليين المتوقعة اكثر من 1.5 مليون					

المصدر: جريدة الدفاع الكورية ، http://world.kbs.co.kr

المرحلة الثالثة : مابعد الحرب الكورية (1953- إلى الآن)

أصبح التنافس بين كوريا الشمالية و الجنوبية عنصرا أساسيا في عملية إتخاذ القرار في الدولتين، فمثلا قرار إنشاء مترو بيونغ يانغ حفز إنشاء مترو سول، وتصاعدت التوترات في أواخر الستينيات في سلسلة من الإشتباكات المسلّحة منخفضة المستوى، عرفت بإسم المنطقة الكورية منزوعة السلاح، في هذه الفترة شنت كوريا الجنوبية عدة غارات سرّية على الشمال .

في عام 1968 هاجمت فرقة مغاوير كورية شمالية القصر الرئاسي في كوريا الجنوبية و المسمى بالبيت الأزرق، و في سنة 1969 تم إختطاف طائرة ركاب كورية جنوبية، و خلال تحضيرات زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للصين ، إتصل الرئيس الكوري أنذاك "بارك تشانغ هي" سرا بالرئيس الشمالي "كيم إل سونغ" و في 1971 عقدت أولى محادثات الصليب الاحمر بين الكوريتين، كان العديد من المشاركين فيها إما مسؤولين في الحزب أو المخابرات، في سنة 1972 قابل مدير المخابرات المركزية "لي هو راك" الرئيس الشمالي كيم إيل سونغ حيث إعتذر الأخير عن الهجوم على البيت الأزرق منكرا موافقته عليه و في نفس السنة صدر البيان الكوري الشمالي–الجنوبي و الذي تضمن ثلاثة مبادئ لإعادة التوحيد وهي :

- يجب حل قضية التوحيد بإستقلالية دون تدخل أو الإعتماد على القوى الأجنبية
- يجب تحقيق إعادة التوحيد بسلمية دون إستخدام القوة المسلحة

- إعادة التوحيد تتجاوز الإختلافات الأيديولوجية و المؤسساتية من اجل تعزيز توحيد كوريا كمجموعة إثنية واحدة

بعدها علّقت كوريا الشمالية المحادثات 1973 بعد إختطاف زعيم المعارضة الكوري الجنوبي "كيم داي يونغ" على يد المخابرات المركزية الكورية إلا أن المحادثات عادة مرة اخرى، إذ أرسل الصليب الأحمر الكوري الشمالي سنة 1984 إمدادات الطوارئ للجنوب بعد فياضانات هائلة كما تواصلت المحادثات بين الطرفان و تم لم شمل الاسر المفرقة لأول مرّة، إلاّ أن الأجواء توترت مجددا إثر التدريبات العسكرية الأمريكية الكورية المشتركة في 1986[1]

لتتطور العلاقة بين الطرفين نحو الأحسن من خلال سياسة الشمس المشرقة ، وهي السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية من (1998–2007) وضعها الرئيس الكوري الجنوبي "كيم داي جونغ" ، أدت هذه السياسة إلى مزيد من التواصل بين الدولتين إذ تم في إطارها تقديم مساعدات مالية كبيرة للشمال و تم إنشاء مشاريع إقتصادية على رأسها منطقة كايسونغ الصناعية [2] ، و أهم نتائج هذه المبادرة أيضا هو إنعقاد أول قمة كورية سنة 2000 وكانت عبارة عن إجتماع بين الرئيس الكوري الشمالي كيم داي جونغ و الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ إل و الذي جرى في مدينة بيونغ يانغ من 13 إلى 15 جوان 2000 ، أهم ما تم الاتفاق عليه هو العمل على تخفيف حدة التوترات العسكرية و ضرورة إنهاء الهدنة الحالية وإقامة السلام الدائم [3].

و في إطار تطوير العلاقات السلمية بين البلدين، استضافت الصين من 2003 إلى 2006 المفاوضات السداسية التي إستمرت لأربع جولات و ضمت كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية

---

[1] – أحمد محمود سعيد، **عصر السلام الكوري و الجنون الأمريكي**، في: https://www.raialyoum.com/index.php/ 2019/05/26

[2] – أنتوني فيولا ، جوهي تشو، **الشمس المشرقة.... اكبر ضحايا التجربة النووية الكورية** ، في: الشرق الأوسط ، العدد 10180، أكتوبر 2006

[3] - Ruediger Frank , **Jun 13,2000 CE : First Inter –Korean Summit** , https://www.nationalgeographic.org/thisday/jun13/first-inter-korea-summit/ 26/05/2019

الولايات المتحدة، الصين، اليابان وروسيا بهدف إقناع بيونج يانج بالتخلي عن سلاحها النووي، و قد تم التوصل الى إتفاق تنهي بموجبه أمريكا عداءها الرسمي لكوريا الشمالية، وتقدم لها مساعدات اقتصادية وفنية. و قد أكد هذا الإتفاق أن بيونغ يانغ مستعدة للحد من أسلحتها النووي شريطة رفع الحصار عنها والتوقف عن المحاولات الرامية الى تغيير نظامها . لكن واشنطن لم تنفذ الشق المتعلق بها بموجب الاتفاق ، وهذا ما دفع بيونغ يانغ الى إجراء تجربتها النووية سنة 2006 [1]

و على أثرها تم عقد القمة الثانية بين 2 و 4 أكتوبر 2007 بين رئيس كوريا الجنوبية "روه مون هيون"، ورئيس كوريا الشمالية كيم جونغ إل، وسبب إنعقادها الرئيسي عدم إلتزام كوريا الشمالية بما تم الإتفاق عليه في المحادثات السداسية، وتمحورت حول السلام المشترك في شبه الجزيرة الكورية وقع الزعيمان على إعلان السلام [2] ، رغم هذا أعلنت كوريا الشمالية عن إجرائها لتجربتها النووية الثانية وذلك بتفجير جهاز نووي تحت الارض يوم 25 أفريل2009 ، كما قامت بتجربة نووية ثالثة سنة 2013 بلغت قوة هوتها 4.9 درجة، و في سنة 2016 قامت بتجربتان نوويتان في 6 يناير بقوة 4.8 درجة و 9 سبتمبر بقوة 5.4 درجة و التي توافق الذكرى 68 لتأسيس نظامها ، وآخر تجربة نووية لهاو هي السادسة كانت في 3 سبتمبر 2017 من خلال تفجير قتبلة هيدروجينية و التي أعتبرت أقوى من سابقاتها بعشرة أضعاف و بلغت قوة الهزة الارضية 5.7 درجة [3] .

---

[1] – ـــ، **كوريا الشمالية مستعدة لإستئناف المحادثات السداسية**، في:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091005_am_china_nkorea_support_tc2 2019/05/26

[2] – ـــ، **المحطات الرئيسة في العلاقات بين الكوريتين منذ قمة 2000**، في:
https://www.aljazeera.net/news/international/2007/10/4/ ، 2019/05/26

[3] – نتاليا عبد الله، **التسلسل الزمني لتجارب كوريا الشمالية**، في:https://arabic.rt.com/world/897117 ، 2019/05/26

وفي فيفري 2018 إحتضنت كوريا الجنوبية الألعاب الأولمبية الشتوية و لأول مرة حضر وفد من كوريا الشمالية، ليعقد بذلك اللقاء الثالث بين قادة الكوريتين، مون جاي إن و كيم جونغ أون، وذلك في الفترة الممتدة من 18 إلى 20 سبتمبر 2018، في بيونغ يانغ بكوريا الشمالية [1]

أهم ما تم الإتفاق حوله في هذه القمة تغيير المنطقة المنزوعة السلاح التي تقسم البلاد إلى "منطقة سلام " و الدفع بإتجاه محادثات تلاثية تشمل الولايات المتحدة و الصين وتنظيم لم شمل العائلات التي خلفتها الحرب،[2]، أما في سنة 2019 فلم تتقدم العلاقات بين الكوريتين كثيرا، بحيث طالب زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون كوريا الجنوبية خلال خطابه الاخير أمام مجلس الشعب الأعلى بإتخاذ قرار جريئ لإثبات مصداقيتها بأفعال عملية و ليس بالأقوال إذ يبدو أن المحادثات بين الكوريتين قد تأثرت بمحادثات نزع السلاح النووي المتوقفة بين كوريا الشمالية و الولايات المتحدة الأمريكية [3] .

وكخاتمة لهذا المبحث يمكننا القول أن مسألة النزاع بين الكوريتين و إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية تعتبر قضية مهمة في العلاقات الدولية و الدبلوماسية، فعلى الرغم من المحاولات العديدة لتحقيق السلام الدائم ، لا زالت الوضع القائم يتسم بالتوتر، خاصة في ظل لعبة صراع المصالح الدولية بين الصين وروسيا من جهة و الولايات المتحدة و اليابان من جهة ثانية.

[1] - Ko Dong hwa, **South Korea seeks to hold inter-Korean summit sept. 18-20**, https://www.koreatimes.co.kr/www/nation/2018/09/103_254994.html , 26/05/2019

[2] – ـــ ، **قمة الكوريتين التاريخية** ، في: http://www.bbc.com/arabic/world-43916410 ، 2019/05/26

[3] – ـــ، الشمال يناشد الجنوب بالمصداقية لتحسين علاقة الكوريتين،في: http://bit.ly/2vvAyJ4 ، 2019/05/30

المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية الكورية

لقد أصبحت واشنطن متورطة بعمق في شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و التي أعطت للعلاقات الدولية طبيعة محصلتها معادلة صفرية، بحيث أن خسارة الولايات المتحدة تعتبر مكسبا للإتحاد السوفييتي و خسارة هذا الاخير تعتبر مكسبا للولايات المتحدة و مع إكتساح الشيوعية للصين لم تعد الولايات المتحدة على إستعداد لرؤية دولة أسيوية أخرى وهي تنتمي لهذه الأيديولوجية.

المطلب الأول : العلاقات الأمريكية ـ الكورية الشمالية

إتصفت العلاقات الأمريكية الكورية الشمالية منذ 1945 بالعداء الشديد، إذ تعتبر كوريا الشمالية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي السبب الرئيسي في تقسيم شبه الجزيرة الكورية.

فقد عملت كوريا الشمالية منذ إنتهاء الحرب الكورية (1950 – 1953) على إمتلاك السلاح النووي و الصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، وقد إستفات في ذلك من الخبرات الروسية و الصينية و جهزت طواقم علمية تزيد عن 3 ألاف عالم وباحث لإنجاز المشروع النووي الكوري الشمالي.

إذ يؤمن الزعماء من سلالة كيم الحاكمة في كوريا الشمالية بأن الخيار الوحيد لضمان أمن البلاد هو إمتلاكها للسلاح النووي فقد رأو إحتلال الولايات المتحدة للعراق و إطاحتها بصدام حسين لإشتباهها في إمتلاكه سلاحا نوويا، كما شهدوا تفاوض تفاوض الزعيم الليبي معمر القذافي مع الأمريكين للتخلي عن قدراته النووية، ليقتل لاحقا بأيدي ثوار ليبيين تلقوا دعما من حلف الشمال الأطلسي، لذا فبنظرهم الخلاص الوحيد من التهديد الأمريكي يكون بإمتلاك السلاح النووي، و اعتمدت كوريا الشمالية منذ 1985 على تكتيك التهديد بالإنسحاب

من المعاهدة الدولية للحد من إنتشار الأسلحة النووية وهذا لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة و اليابان و كوريا الجنوبية عليها .

إشتدت الأزمة أكثر بين الولايات المتحدة و كوريا الشمالية نتيجة قيام هذه الاخيرة سنة 1994 بنقل قضبان وقود نووي من المفاعل النووي في "يونغيون" ما إضطر الولايات المتحدة لوضع خطة لضرب المفاعل، لكن نجح الرئيس الامريكي الأسبق جيمي كارتر في التوصل لحل سلكي للأزمة من خلال ما عرف بـ " إتفاق الأطار" المبرم في 21 أكتوبر 1994 بجنيف وقد وافقت كوريا الشمالية بمقتضاه على الإلتزام بمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية و تجميد برنامجها النووي، في المقابل شكلت الولايات المتحدة بالتعاون مع اليابان و كوريا الجنوبية إئتلافا ماليا دوليا "منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية" مهمته توفير أموال لتغطية حاجة

كوريا الشمالية للطاقة بمعدل 500.000 طم من زيت الوقود الثقيل سنويا للتدفئة و الإنتاج ريثما يتم تجهيز و تشغيل الفاعلين الجديدين اللذان يعملان بالماء الخفيف وهذا في غضون فترة لا تتجاوز سنة 2003 .

بمرور الوقت إتهمت الولايات المتحدة كوريا الشمالية برنامج سري لتخصيب اليورانيوم، و قامت إدارة بوش الإبن أنذاك بنقل الملف الكوري من سياسة حظر الإنتشار النووي إلى سياسة الحرب على الإرهاب، إذ تم وضع كوريا الشمالية ضمن قائمة دول "محور الشر" في جانفي 2002 (ألى جانب أيران و العراق) فبعد الحرب على العراق و أفغانستان تكونت قناعة لدى كيم جونغ إيل بأن كوريا الشمالية ستكون المحطة الثالثة للحرب على الإرهاب ما دفعه إلى تسريع إمتلاك السلاح النووي وبعدها الانسحاب من "إتفاق الإطار" ومن معاهدة حظر إنتشار النووي، بعبارة أخرى تحولت الدبلوماسية الكورية الشمالية من نفي إمتلاك برنامج نووي عسكري إلى الإعتراف صراحة بوجود هذا البرنامج و غمتلاك قدرات نووية و هو ما عرف بالدبلوماسية النووية الثنائية و التي تأكدت من خلال إجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية الأولى في أكتوبر 2006 .

وفي نهاية إدارة جورش بوش الإبن تخلت كوريا الشمالية طوعا عن برنامجها النووي مقابل تخفيف حدّة العقوبات الدولية التي استهدفتها، حيث إستقرت العلاقة بين الطرفات خاصة بعدما وعدت واشنطن بيونغ يانغ بحذفها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لكن في سنة 2002 طردت كوريا الشمالية المفتيشين الدوليين و أزالت الاختام وكاميرات المراقبة عن مفاعل "يونجبيون" النووي و تحدّت واشنطن كما قامن بأربعة تفجيرات نووية (2016، 2013، 2009، 2006)

يقول العديد من المحللين أن كوريا الشمالية الأن تطلق نوعا جديدا من انواع الحروب هي مزيج من حروب الإستنزاف و الحرب المحدودة و الحرب الإعلامية، فالعقلية الكورية الشمالية انتجت حربا باردة بنسخة جديدة إذ تستند على ممارسة ما يعرف في حقل نظريات السياسية الدولية بنظرية المباريات أو إستراتجية اللعب في العلاقت الدولية، فكوريا الشمالية لا تريد الحرب

و لكنها تريد أن تفرض إرادتها على أمريكا و ترسل رسالة قوية لبعض أعدائها، وحسب عدد من المراقبين فالإدارة الامريكية تملك أكثر من دافع يبرر موقفها من كوريا الشمالية منها

- رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة على الساحة العالمية و تعميق تحالفها الامني و الغستراتيجي مع اليابان و كوريا الجنوبية، عن طريق لفت نظرهما إلى وجود خطر مشترك يتمثل في كوريا الشمالية ومن خلفه الصين
- رغبة واشنطن في توجيه رسالة تحذير للصين التي تزايدت قوتها العسكرية و الإقتصادية بوضوح في الفترة الأخيرة .

و بالرغم من علاقة العداء بين كوريا الشمالية و الولايات المتحدة إلا أن الطرفان يحاولان اللجوء إلى آلية الحوار لحل خلافاتهما، فقد شهد منتصف شهر أفريل 2018 لقاءا سريا بين مدير المخابرات المركزية الأمريكية " مايك بومبيو، و كيم جونغ اون ، لبحث القمة المقبلة و مدى إستعداد "كيم" لعقد محادثات جادة، وقد رتب لهذه الزيارة مدير مخابرات كوريا الجنوبية مع

نظيره الكوري الشمالي ، كما تم تدشين خط هاتفي ساخن بين البلدين في 20 افريل 2018 هدفه إجراء المباحثات لتجنب سوء الفهم بين الجانبين.

و في هذا السياق أعلنت كوريا الشمالية في خطوة مفاجئة في 21 أبريل 2018 خلال إجتماع اللجنة المركزية لحزب العمال الحاكم عن وقف التجارب النووية و إغلاق موقع للتجارب النووية في شمال البلاد ، حيث إعتبر "كيم" أن هذا هو النهج السياسي و الإستراتيجي الجديد للحزب حيث لم تعد بيونغ يانغ بحاجة إلى إجراء تجارب نووية أو صاروخية لانها إستكملت تسليحها النووي، لتشهد بعدها العلاقة بين الدولتين تحولا هاما في مسار علاقتهما، وذلك من خلال إنعقاد لقاء القمة بين الرئيسين الامريكي دونالد ترامب و الكوري الشمالي كيم جونغ أون بسنغافورة في 12 جوان 2018، إذ جائت هذه القمة بعد التهديد و الوعيد الامريكي بشن الحرب على كوريا الشمالية ، إذ وقع الطرفان على وثيقة تضمنت إلتزام كيم جونغ أون بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية مقابل إلتزام الولايات المتحدة بأمن كوريا الشمالية

كما نصت الوثيقة أيضا على ان تعقد واشنطن و بيونغ يانغ مفاوضات تكميلية في أقرب وقت ممكن، بقيادة وزير الخارجية الأمريكي بومبيو و مسؤول رفيع المستوى من كوريا الشمالية لتنفيذ نتائج القمة بين ترامب و كيم .[1]

و بالفعل تم ذلك من خلال اللقاء الثاني للزعيمين الكوري و الأمريكي في 27 فيفري 2019 بمدينة هانوي بالفييتنام ، لكن قطع الرئيسان قمتهما بعد فشلهما في التوصل لاتفاق حول تفكيك السلاح النووي لكوريا الشمالية وجاء انهيار المحادثات بشكل غير متوقع وسط عدم اتفاق بشأن العقوبات الاقتصادية حيث غادر الزعيمان والوفدان المرافقان لهما مقر الاجتماع في فيتنام دون حضور الغداء أو مراسم التوقيع على الاتفاق، وهي المراسم التي كانت مقررة سلفا. وحسب الرئيس الامريكي ترمب فالعقبة الرئيسية أمام الاتفاق تتمثل في طلب كيم أن تقوم الولايات المتحدة برفع كل العقوبات على كوريا الشمالية مقابل إغلاق منشأة نووية كورية شمالية

[1] – محمد بوبوش، **العلاقات الأمريكية – الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، في: مجلة الدراسات الإستراتجية و العسكرية، العدد01 ، سبتمبر 2018، ص. 188-216

واحدة فقط، وأعرب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن أمله أن تسفر المفاوضات المستقبلية بين الجانبين عن تقليص جسر الهوة، ولكنه لم يشر إلى خطط محددة بشأن مواصلة المحادثات [1]

في الأخير يمككنا القول أن الخلافات المتفاقمة بين كوريا الشمالية و الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في المنطقة لا تزال في ظل إستمرار حالة التوتر و الإستفزازات المتبادلة تشكل مصدر قلق كبير للعديد من دول العالم، التي تخشى خروج الامور عن السيطرة و هو ما قد يتسبب بحدوث حرب يصعب التنبؤ بنتائجها، و الحل الاكثر قابلية للتطبيق فيما يخص الازمة الكورية وفق الخبراء، مو مطالبة كوريا الشمالية بتطبيق سياسية " اللاءات الثلاثة" أي لا مزيد من تطوير الاسلحة و التجارب النووية، لا لتصدير الأسلحة النووية إلى دول أخرى، و لا لإستخدام او التهديد بإستخدام الأسلحة النووية، و هذا يستدعي قبول بيونغ يانغ لنظام التجميد النووي

المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية ـ الكورية الجنوبية

على عكس العلاقات الأمريكية – الكورية الشمالية ، تعتبر علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية وثيقة و ذلك منذ الحرب الكورية (1950–1953) إثر الدعم الذي تلقته هذه الاخيرة منها، و في سياق توطيد هذه العلاقة قام الطرفان بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك سنة 1953 و التي بموجبها و في حالة شن هجوم على أي من الطرفين (كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة) في منطقة المحيط الهادي سيستدعي ردا منهما على حد سواء [2] ، و أنشآ ما يعرف "بالقوات الأمريكية في كوريا" "USFK" في جويلية 1957 و التي بدأ معها التواجد الرسمي

[1] – ـــ، **قمة ترامب كيم: إنتهى اللقاء لكن الود متواصل**، في: http://www.bbc.com/arabic/world-47404274 ، 2019/05/31

[2] – ـــ، **Mutual Defense Treaty Between the United States and the Republic of Korea**,Yale Law Schoo , October 1953 , https://avalon.law.yale.edu

للقوات الامريكية في كوريا الجنوبية [1] و التي يقدر عددها حاليا بنحو 28.500 جندي بين القوات البرية و الجوية و البحرية، موزعين على ستة مناطق بحسب الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية بحيث :

- **المنطقة الأولى:** تسمى "مخيم الغيوم الحمراء" و توجد في مدينة "أويجونبو" في منطقة كيونج جي دو شمال كوريا الشمالية، و تعد أقرب القواعد الامريكية لخطوط المواجهة مع الشمال كما أنها أقدم القواعد الأمريكية إذ تأسست مع إعلان الحكومة في كوريا الجنوبية في 15 أوت 1948
- **المنطقة الثانية:** تسمى "الحامية" تقع بمنطقة "يونج سان" جنوب العاصمة سول و تأسست في 11 سبتمبر 1948 و تضم اكثر من 21 ألف جندي و عائلاتهم إضافة إلى العاملين المدنين
- **المنطقة الثالثة:** تسمى "كامب هامفريز" الواقعة في مدينة "بيةمج تيك" على الساحل الغربي لكوريا الجنوبية، تأسست عام 1950

- **المنطقة الرابعة:** تقع بمدينة "ديجو" و تضم حوالي 10 ألاف جندي امريكي

- **المنطقة الخامسة:** عبارة عن قاعدة جوية تقع بمدينة "أوسان"، تاسست عام 2008 تضم طائرات من طراز K55 ، و تتبنى القاعدة مبدأ الدفاع عن كوريا الجنوبية و المساعدة على إستقرار شمال شرق أسيا

المنطقة السادسة : عبارة عن قاعدة جوية تقع بمدينة جونسان تأسست عام 1949 و تضم نحو 2700 جندي و طائرات من طراز F16 [1]

[1] – محمد صلاح الدين، **القواعد الامريكية في كوريا الجنوبية** ، في: http://www.dotmsr.com/news/199/670532/

أما بخصوص الموقف الكوري الجنوبي من الوجود العسكري الامريكي في كوريا الجنوبية ، فمازالت هذه الاخيرة تؤكد على اهمية إستمرار القوات الامريكية بأراضيها، إذ أكدت كوريا الجنوبية من جانبها على إستمرار تهديد الشمال لها، و أنه على الرغم من التطوات الإيجابية الحذرة على صعيد العلاقات الكورية ـ الكورية، و التوقيع على إتفاقية التفاهم و عدم الإعتداء و التعاون و كذاالإعلان المشترك حول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية إلا أن التواجد الأمريكي ضروري، و قد قدمت مجموعة من المبررات لإثبات ذلك :

- إستمرار تمسك النظام الكوري الشمالي بتصوراته حول فكرة تحرير الجنوب الكوري
- لا يجب الإعتماد كثيرا على التدهور الإقتصادي لكوريا الشمالية كأحد العوامل التي

قد تحول دون قيام كوريا الجنوبية بهجوم على الجنوب، بل على العكس إذ قد يدفع التدهور الإقتصادي بها لشن هجوم على كوريا الجنوبية .

كما تؤكد كوريا الجنوبية على ضرورة خضوع أي تغيير مستقبلي في حجم القوات العسكرية الامريكية للتشاور و التنسيق المسبق معها، و أن يتم تخفيض حجم هذه القوات على ضوء تقييم شامل لحجم التهديد الشمالي، و بالفعل نجحت كوريا الجنوبية عام 1991 في الوصول إلى إتفاق مع الولايات المتحدة على تأجيل تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تخفيض حجم القوات العسكرية الأمريكية و التي كان من المقرر أن يتم خلالها سحب حوالي 8000 فرد خلال الفترة الممتدة من 1993-1995 و ذلك أثناء إنعقاد المشاورات الامنية المشتركة رقم ثلاثة و عشرون بين البلدين، في ظل إصرار كوريا الشمالية على عدم فتح منشآتها النووية أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية و رفضها تجميد برنامجها النووي ، كما عملت كوريا الجنوبية بصفة مستمرة على الحصول على تاكيدات من الجانب الأمريكي على استمرار التحالف الامني بين البلدين حتى بإفتراض تحقيق الوحدة.

[1] – محمد صلاح الدين ، **مرجع سابق**

و قد اتفق الطرفان (الكوري الجنوبي و الأمريكي) على خطة لإجراء الإنسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية و ذلك من خلال ثلاث مراحل :

- **المرحلة الأولى:**

وتمتد من 1990 إلى 1992 ، تقوم الولايات المتحدة خلالها بسحب حوالي 7000 فرد من قواتها العسكرية 5000 فرد من القوات البرية و 2000 فرد من القوات الجوية و ذلك من إجمالي 43 ألف جندي أمريكي في كوريا

- **المرحلة الثانية :**

تمتد من 9390 إلى 1952 ، تقوم الولايات المتحدة خلالها بسحب المزيد من قواتها العسكرية على أن يتم تحديد حجم هذه القوات في ضوء التقييم الأمريكي– الكوري المشترك لحجم التهديد الكوري الشمالي ونتائج الحوار الكوري– الكوري و مدى التحسن و التطور في حجم القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية و مدى قدرتها على ملئ الفراغ الذي يمكن أن ينشا عن هذا الإنسحاب

- **المرحلة الثالثة :**

وتمتد من 1996 إلى 2000 و تنتهي هذه المرحلة بالإحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الإستقرار الأمني الإقليمي و المصالح الأمريكية في المنطقة، على أن ترتبط هذه المرحلة أيضا بنفس العوامل السابقة و المتعلقة بتقييم حجم التهديد

الكوري الشمالي و نتائج الحوار الكوري– الكوري وتطور القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية.[1]

[1] – مينا إسحاق طانيوس بولس، **التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية و أثره في تغير سياسيتها الخارجية تجاه كوريا الشمالية**، (القاهرة : دار المكتب العربي للمعارف ،2014)، ص.190–192

كما أكدت الولايات المتحدة من جهتها أن تخفيض درجة التوتر العسكري بين الكوريتين و وصول المحادثات بينهما إلى نتائج إيجابية هو شرط ضروري و مسبق لهذا الانسحاب [1] ، لكن مؤخرا في شهر ماي 2018 طالب الرئيس الأمريكى دونالد ترامب وزارة الدفاع الأمريكية بخفض حجم القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية بحجة أن الولايات المتحدة لم يتم تعويضها بشكل كاف عن تكاليف التواجد الأمريكى فى كوريا الجنوبية، فضلا عن أن القوات تحمى اليابان بشكل أساسى وأن عقودًا من الوجود العسكرى الأمريكى لم يمنع الشمال من أن يشكل تهديدا نوويا. ، لكن هذا الامر أقلق العديد من المسؤولين في البنتاجون إذ إعتبروا أن الخفض فى عدد القوات قد يضعف التحالف الأمريكى مع كوريا الجنوبية وتقول صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية إن طلب الرئيس من وزارة الدفاع جاء قبيل اجتماعه المرتقب مع الزعيم الكورى الشمالى كيم جونج أون كما اوضحوا أنه إذا استمرت محادثات السلام بين الكوريتين، فإنها قد تقلل من الحاجة للوجود الأمريكى فى المنطقة، و أن الهدف من تقليص القوات، ليس المقصود منه أن يكون ورقة مساومة فى القمة المقررة .[2]

لم تقتصر العلاقات الامريكية– الكورية الجنوبية على الجانب العسكري فقط بل شملت أيضا التمثيل الدبوماسي و الإقتصادي، إذ ساعدت الولايات المتحدة جمهورية كوريا في قبولها عضوا في الأمم المتحدة و ساعدتها أيضا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول التابعة لها و ذلك لتأكيد سيادتها و إستقلالها الدولي، اذ طلبت من النرويج، السويد، الدنمارك، وتايلاند إقامة علاقة دبلوماسية مع جمهورية كوريا، و إنشاء سفارات و قنصليات متبادلة بينهم.

[1] – **المرجع نفسه**، ص.193

[2] – شروق صبري، **قبل القمة ...ترامب يعلن سحب قواته من كوريا الجنوبية**، في:
https://www.mobtada.com/details/727414 ، 2019/06/08

و بذلك بدأت تتوسع كوريا الجنوبية في علاقاتها الخارجية بما يدعم شرعيتها الدولية التي إكتسبتها بإعتراف الأمم المتحدة بها على أنها الحكومة الشرعية الوحيدة لشبه الجزيرة الكورية [1]

أما في المجال الإقتصادي فمنذ سيطرة الولايات المتحدة على جنوب كويا، ركزت على الجانب الإقتصادي، فخلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1940 إلى أوت 1948 قدمت الولايات المتحدة عدة أشكال من المنح لكوريا الجنوبية تحت مسمى "إغاثة المناطق المحتلة GARIO)، و صل إعتمادها إلى حوالي خمسة و ثمانين ملبون دولار، غضافة إلى المواد الغذائية و المواد الاولية و السلع الطبية ، كما ركزت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة على ثلاثة أهداف أساسية وهي :

- إعادة الأنتاج المحلي
- إصلاح السكك الحديدية
- التوسع في أنتاج الطاقة الكهربائية[2]

كما بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1949 و1976 إلى 12.6 مليار دولار، وبلغ حجم القروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية (6.89 مليار دولار) خلال هذه الفترة، كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي؛ حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7 % من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات[3]

في الأخير نستخلص من هذا الفصل أن الأطراف الخارجية الإقليمية منها و الدولية لعبت دورا في نزاع شبه الجزيرة الكورية، فمنها من لعب دورا في تحريكه و منها من لعب دورا في التصعيد

[1] – شريف حمدي أبو ضيف، **علاقات الولايات المتحدة بجمهورية كوريا الجنوبية** ،(القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف،2014)، ص.118-119

[2] – **مرجع سابق**، ص.125

[3] – عبد الرحمن المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح و تحديات المستقبل**، في: http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html#a15، 2019/06/08

و التدويل، فبدل أن تحل هذه الاطراف النزاع زادته تعقيدا بسبب تنافسها على المنطقة و إختلاف إسترتيجياتها و التي إنعكست في دعم طرف على حساب طرف أخر، و هذا بما يتناسب مع المصلحة الخاصة لهذه الأطراف الخارجية .

الخاتمة

يعد النزاع في شبه الجزيرة الكورية من بين النزاعات المعقدة نظرا لتشابك العوامل التي أسهمت في التمهيد لنشأته من خلال تفاعلها و تعدد الأطراف الإقليمية و الدولية الفاعلة فيه ، و التي جعلت منه نزاعا ذو بعد محلي، إقليمي و دولي، لا سيما و أن هذا النزاع لم يعد مجرد نزاع داخلي بل أصبحت تتبناه منظمة دولية (هيئة الأمم المتحدة) .

وقد توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى مجموعة من النتائج :

أولها أنه لا يمكننا تأكيد ماهية الحل الامثل لأزمة شبه الجزيرة الكورية، و ما إذا كان إستمرار النظام الحالي في بيونج يانج أو السعي لإسقاطه و القضاء عليه هو الأفضل لتحقيق الأمن و الإستقرار في منطقة شرق آسيا، إذ يؤكد الخبراء أن الوضع لا يزال خطيرا في شبه الجزيرة الكورية محذرين من أن الإنتظار لعدة سنوات أخرى دون إحداث تقدم ملموس لتحقيق الامن في المقدمة سيؤدي إلى مزيد من التطور في القدرات النووية لدى كوريا الشمالية.

أما البديل المحتمل في المدى القصير هو ضرورة التعاون الأمريكي– الصيني لتجميد البرامج النووية و الصاروخية لدى كوريا الشمالية

و أن تعمل كل من الولايات المتحدة و اليابان على تجنب إستفزاز بيونج يانج من خلال المناورات العسكرية، و هذا مقابل إلتزام هذه الأخيرة بتجميد برامجها النووية، كما على المجتمع المدني أن يقوم بدعوة الأطراف المعنية للحوار ، و السعي لعقد معاهدة سلام رسمية مع كوريا الشمالية و إلغاء العقوبات المفروضة عليها

قائمة المراجع و المصادر

1) **الكتب :**

أ. الكتب باللغة العربية

1. حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل** ، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009).

2. سعداني إسمهان ، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية –دراسة نظرية–** ،(برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية و السياسية و الاقتصادية ، ط 1 ، 2018)

3. جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ط1، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت:مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، ديسمبر 1985).

4. كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط.1 (الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ش.م.م، 1998) .

5. ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط.1،(بيروت : دار الكتاب العربي 1985).

6. عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003–2014**، ط.1،(برلين: المركز العربي للدراسات الإستراتجية و السياسية و الاقتصادية ،2018).

7. عباس رشدي العماري ، **إدارة الأزمات في عالم متغير**،(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993).

8. عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية** ،(الجزائر: موفر النشر ، 1992) .

9. كارل كلاوزوفيتش ، **عن الحرب** ، ترجمة سليم شاكر الأماسي،(عمان : المؤسسة العربية للدراسات، 1977).

10. محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية– دراسة نقدية وتحليلية**، (الجزائر:دار هومة، 2003) .

11. محمد نصر، معروف خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط،** (القاهرة: مكتبة غريب).

12. ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ط1، تر: حسن نافعة،(القاهرة : المستقبل العربي، 1986).

13. كولار دانيال،**العلاقات الدولية،** ط1، تر: خضر خضر،(بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، مارس1980).

14. بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية،**(بيروت:الدار المصرية للطباعة و النشر،1971) .

15. سالم أحمد علي، "**عن الحرب و السلام مرجعة لأدبيات الصراع الدولي**" ، في السياسة الدولية ، العدد 170 ، ألقاهرة أكتوبر 2007) .

16. ياسين حمدان نهلة، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة،** ط1، تر: سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 2003).

17. عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية،** ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006).

18. إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات** ، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991) .

19. حسن الحاج علي أحمد، **العالم المصنوع – دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية** ، طبعة خاصة بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثامن للحركة الإسلامية السودانية ،(السودان: هيئة الأعمال الفكرية ، نوفمبر 2012).

20. مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب، ـــ).

21. صلاح الدين عامر، **مقدمة القانون الدولي العام،** ط1،(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،1985).

22. عصام جميل العسلي، **دراسات دولية**، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1998).

23. جابر إبراهيم الراوي، **المنازعات الدولية**، (بغداد: دار السلام، 1978).

24. سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية ،2005).

25. علي صادق أبو الهيف، **القانون الدولي العام**،(الإسكندرية: منشاة المعارف للطبع 1995).

26. محمد المجذوب، طارق المجذوب،**القضاء الدولي**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2009)

27. سهيل حسين الفتلاوي ، **الموجز في القانون الدولي العام**،(عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع،2009)

28. فيصل معمر خولي، **الأمم المتحدة و التدخل الدولي الانساني**، ط.1،(القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،2011).

29. ستار جبار علاى، **كوريا الشمالية الأرض المحرمة تفاعلاتها الداخلية والخارجية**، (القاهرة:العربي للنشر و التوزيع، 2016).

30. مينا إسحاق طانيوس بولس، **التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية و أثره في تغير سياسيتها الخارجية تجاه كوريا الشمالية**، (القاهرة : دار المكتب العربي للمعارف،2014)

31. شريف حمدي أبو ضيف، **علاقات الولايات المتحدة بجمهورية كوريا الجنوبية**،(القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2014)

ب. <u>الكتب باللغة الأجنبية</u>

32. Oliver Ramsbotham ,Tom Woodhouse, and Hugh Miall , **Contemporary Conflict Resolution –The Prevention** , **management and transformation of deadly conflicts**- , third Edition ,(UK: Polity press, 2011).

33. Hoffman Stanley, **Contemporary theory in international relations**, fifth edition, United States of America : prentice-hall, Inc, June 1965

2) **المقالات :**

أ. المقالات باللغة العربية

34. يونس المهدي ميكائيل الشريف، **الطرق الدبلوماسية أو السياسية في تسوية النزاع وديا،** في: المجلة الليبية العالمية،العدد 18، ماي 2017

35. أحمد علو، **كوريا الجنوبية معجزة على ضفاف نهر الهان،** في: مجلة الجيش اللبناني، العدد349، 2014 ، النسخة الإلكترونية

36. نائلاه باسيل بصبوص ، **كوريا بين واقع التقسيم و احتمالات الوحدة** ، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد42، 2002 ، النسخة الإلكترونية

37. رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية،** في: دراسات دولية، العدد 38.

38. أنتوني فيولا ، جوهي تشو، **الشمس المشرقة...اكبر ضحايا التجربة النووية الكورية ،** في: الشرق الأوسط ، العدد 10180، أكتوبر 2006

39. محمد بوبوش، **العلاقات الأمريكية – الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة،** في: مجلة الدراسات الإستراتجية و العسكرية، العدد01 ، سبتمبر 2018

ب. المقالات باللغة الأجنبية

40. William zartman and Saadia Touval **, Mediation and Foreign Policy** , in International studies Review , Vol 5, No.4, Dissolving Boundaries , Dec,2003

41. Elliot Estebo, **The Decision to invade : Stalin in 1950**, in:Magazine of Foreign Affairs,—— ,2015

42. Taewoo Kim , **Overturned Time and Space: Drastic Changes in t**

43. **he Daily Lives of North Koreans during the Korean War,** Asian Journal of Peacebuilding , vol 2

44. Michael Nicholson , **Rationality and the Analysis of international conflict**, new york cambridge university press, 1992

3) **الرسائل الجامعية :**

44. حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2008

45. موسى بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني – الأسرائلي** ، رسالة ماجيستر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2008

46. بوجلال سمية، **التحكيم في النزاعات الدولية** ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012

47. بولحبال محمد، **الأدوات المقررة في ميثاق الأمم المتحدة لحلّ النزاعات بالطرق السلمية** ، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، كلية الحقوق، 2014

48. شريف سليمان، **تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية** ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية، 1985

49. عبد الحميد العوض القطيني محمد، **الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي** ، رسالة دكتوراه في القانون ، جامعة شندي ، السودان،2016

50. العربي فارس، **دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري 1998-2002 مع التركيز على الوسيط الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، 2013

51. سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية –دراسة نظرية و تطبيقية)**، رسالة ماجستير ، جامعة متنوري قسنطينة،2014

52. بسكاك مختار، **حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي** ، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012

53. سمير النزيلي، **التحكيم الدولي- حالة اليمني الأديتيري على جنرحنشيش** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2014

54. زيدان زياني، **التدخل الدولي لحلّ النزاعات الدولية داخل الدول العاجزة:دراسة حالة دارفور**، رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2009

55. إيمان شمامي، **التدخل الدولي الإنساني و تسوية النزاعات الداخلية**، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2014

56. سعيد كامل فخري الدهشان ، **التجربة الإقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية** ، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية -كلية التجارة غزة، 2017

4) المواقع الإلكترونية :

أ.المواقع الإلكترونية باللغة العربية

57. علي بن هلهول الرويلي، **إدارة الأزمة و إستراتجية المواجهة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011 في: https://repository.nauss.edu.sa

58. عادل زقاغ ،" **دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية و الداخلية دراسة حالة الألماس و النفط**" في: http://boulemkahel.yolasite.com/

59. الشنقيطي محمد بن المختار، "**الدولة و الصراع**" في : https://www.aljazeera.net/

60. سامي الخزندار،**أسباب و محركات الصراعات الداخلية العربية** في: https://www.aljazeera.net/

61. ألاء عثمان ، **خمسة إجراءات تتخذها الدول قبل إعلان الحرب ضد بعضها "إسقاط طائرة " لا يعني إقتراب المعركة** في: https://lite.almasryalyoum.com

62. محمد عزيز شكري، **تسوية النزاعات الدولية** ، في https://www.marefa.org

63. محمود خليفة جودة محمد، **الأحزاب السياسية و التنمية في كوريا الجنوبية**، في https://democraticac.de/?p=849

64. ـــــــ ، **كوريا الشمالية قوة عسكرية تهيمن على إقتصاد مترد**، في https://www.alaraby.co.uk/economy/

65. إيهاب شوقي، **الحرب الكورية** ، في http://www.anntv.tv/new/

66. عصام الزيات، **الحرب الكورية: الحرب المنسية التي غيرت مجرى التاريخ**، في https://www.ida2at.com/the-korean-war-the-forgotten-war-that-changed-the-history /

67. ـــ ، **الحرب الكورية** ، في: https://www.marefa.org

68. ـــ ، **كوريا 1950-1953 : الحرب التي فتكت ب5 ملايين إنسان**، في:

69. http://www.bbc.com

70. ـــ، **الحرب الكورية من أشهر الحروب التي وقعت إبان الحرب الباردة**، في http://www.aljazeera.net

71. مايكل هيكي، **الحرب الكورية...الحرب المنسية** ، في: http://news.bbc.co.uk/

72. أحمد محمود سعيد، **عصر السلام الكوري و الجنون الأمريكي**، في https://www.raialyoum.com

73. ـــ، **كوريا الشمالية مستعدة لإستئناف المحادثات السداسية**، في : http://www.bbc.com

74. ـــ، **المحطات الرئيسة في العلاقات بين الكوريتين منذ قمة 2000** في: http://www.aljazeera.net

75. نتاليا عبد الله، **التسلسل الزمني لتجارب كوريا الشمالية**، في: https://arabic.rt.com/world

76. ـــ ، **قمة الكوريتين التاريخية** ، في: http://www.bbc.com

77. ـــ، الشمال يناشد الجنوب بالمصداقية لتحسين علاقة الكوريتين، في: https://www.alwatanvoice.com

78. ـــ، **قمة ترامب كيم: إنتهى اللقاء لكن الود متواصل**، في http://www.bbc.com

79. محمد صلاح الدين، **القواعد الامريكية في كوريا الجنوبية** في: http://www.dotmsr.com

80. شروق صبري، **قبل القمة ...ترامب يعلن سحب قواته من كوريا الجنوبية**، في :
http://www.mobtada.com

81. عبد الرحمن المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح و تحديات المستقبل**، في
http://studies.aljazeera.net/ar/issues

ب.المراجع الإلكترونية باللغة الأجنبية :

82.———,**Geographical and Topographical Features of south Korea in**
http://arabic.korea.net/AboutKorea/Society/South-Korea-Summary

83. **North Korean Population** , in
https://www.worldometers.info/world-population/north-korea-population/

84. **South Korea population** , in
,https://www.worldometers.info/world-population/south-korea-population/

85. **About Korea – Religion** ، in
http://www.korea.net/AboutKorea/Korean-Life/Religion

86. Amanda Briney ،**Ten important things to know about the country of North Korea,** in
https://www.thoughtco.com/important-things-about-north-korea

87.———, Republic of South Korea , Political system
http://seoul.embassy.qa/en/republic-of-korea/political-system

88. **South Korea GDP** ،in www.Worldatlas.com

89.——— , **South Korea economy** ,in www.Korea.net

90. **East and South East Asia : Korea,South** ,in www.cia.gov

91. Michael Frey , **National Geographic, Korea, and the 38th Parallel,** in
https://news.nationalgeographic.com

92. Ruediger Frank , **First inter Korean summit** , in
https://news.nationalgeographic.com

93. Ko Dong hwa, **South Korea seeks to hold inter-Korean summit** in
https://www.koreatimes.co.kr

94،**Mutual Defense Treaty Between the United States and the Republic of Korea,** in
https://avalon.law.yale.edu

قائمة الأشكال و الجداول

1.**قائمة الجداول** :

- جدول رقم 01 : جدول يوضح التقسيم الإداري في شبه الجزيرة الكورية 94
- جدول رقم 02 : جدول يقارن بين القوة العسكرية للكوريتين قبيل إندلاع الحرب..... 107
- جدول رقم 03 : جدول يوضح الدع الذي قدمه المجتمع الدولي لكوريا الجنوبية 109
- جدول رقم 04 : جدول يوضح الخسائر البشرية للقوات الكورية الشمالية و الجنوبية

و قوات الأمم المتحدة 113
- جدول رقم 05 : جدول يوضح الخسائر البشرية للمواطنين الكوريين الجنوبيين..... 114

2. **قائمة الاشكال** :

- شكل رقم 01 : شكل يوضح عناصر النزاع الثلاثة عند يوهان غالتونغ 10

3. **قائمة الخرائط** :

- خريطة رقم 01 : خريطة جغرافية لشبه الجزيرة الكورية 93

+

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة 01

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لدراسة النزاعات الدولية..... 08

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية 08

المطلب الاول: مفهوم النزاع الدولي 08

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية 22

العوامل الداخلية المؤثرة في النزاعات الدولية..... 22

العوامل الخارجية المؤثرة في النزاعات الدولية 28

المبحث الثاني: الإطار النظري للنزاعات الدولية 31

المطلب الأول: مستويات تحليل النزاعات الدولية 31

الفرد كوحدة لتحليل النزاعات الدولية 33

الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية 37

النظام الدولي كوحدة تحليل النزاعات الدولية 39

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية المفسرة للنزاعات الدولية..... 43

النظرية الواقعية 43

النظرية الليبرالية 49

الفصل الثاني: المجهودات الدبلوماسية و غير الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية و دور الطرف الثالث فيها 60

المبحث الاول: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية 61

المطلب الأول: الطرق السياسية و الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية 62

المفاوضات.....62

الوساطة.....65

المساعي الحميدة 68

التحقيق 70

التوفيق 71

عرض النزاع على المنظمات الدولية..... 73

المطلب الثاني: الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية 76

التحكيم الدولي.....76

القضاء الدولي.....78

المبحث الثاني: الوسائل غير السلمية لتسوية النزاعات الدولية.....80

المطلب الأول: الطرق التقليدية لتسوية النزاعات الدولية.....81

قطع العلاقات الدبلوماسية.....81

الثأر أو الإنتقام 82

الحصار.....82

الحصار البحري 83

المقاطعة الإقتصادية 83

الحرب 84

المطلب الثاني: تدخل الطرف الثالث بقرارت أممية.....84

الفصل الثالث: التدخل الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية.....91

المبحث الأول: النزاع في شبه الجزيرة الكورية 91

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتجية لشبه الجزيرة الكورية..... 91

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية..... 103

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية الكورية.....118

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية – الكورية الشمالية.....118

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية – الكورية الجنوبية..... .122

الخاتمة 130

قائمة المراجع 132

قائمة الاشكال و الجداول.....141

فهرس المحتويات 143

مـلخص المذكرة

تناولت دراستنا هذه ظاهرة النزاعات الدولية بإعتبارها إحدى القضايا الهامة و الراهنة في مجال العلاقات الدولية، كما ركزنا على سبل تسويتها سواء السلمية أو غير السلمية .

إضافة إلى الدور الذي يلعبه الطرف الثالث فيها، كما تطرقت هذه الدراسة أيضا إلى النزاع في شبه الجزيرة الكورية و الذي يعدّ من أهم النزاعات التي تواجهها منطقة شرق آسيا، و الذي إندلع رسميا سنة 1950 لكن جذوره تعود إلى فترات زمنية سابقة و لاتزال تبعاته مستمرة لحد اليوم، ما يميز هذا النزاع هو حضور الاطراف الخارجية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، و اطراف أوروبية كفرنسا و بريطانيا، و أخرى أسيوية كالصين و اليابان، هذه الأطراف كان لها دور بارز طيلة مسارات النزاع، ومواقف معلنة و أخرى غير معلنة .

الكلمات المفتاحية : 1/النزاع 2 /تسوية النزاع 3/الطرف الثالث

4 /التدخل الدولي 5/ شبه الجزيرة الكورية